يموّل هدا البرنامج الاتحاد الأوروبي

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا

يوليو 2021

كلنا معنيون

آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول أوروبا وشمال إفريقيا

مشروع التقرير

إيرفي تيكول، **ساموي**ل هول
Hervé Nicolle, SAMUEL HALL

IOM UN MIGRATION

International Labour Organization

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا

أنجز هذا الإصدار بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل المؤلف وحده مسؤولية محتوياته التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

نرحب بتعليقاتكم التي ينبغي توجيهها للمؤلف/المؤلفين

عنوان التقرير من اقتراح: منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. (2021) ورقة المناقشة رقم 1 THAMM. كلنا معنيون، آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول أوروبا وشمال إفريقيا.
إيرفي نيكول، ساموبل هول.

كلنا معنيون

آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول أوروبا وشمال إفريقيا

يوليو 2021 - مشروع التقرير

مؤلف التقرير: إيرفي نيكول، ساموييل هول
Hervé Nicolle, SAMUEL HALL

السياق والخلفية 8

ديناميات التنقل في شمال إفريقيا 10
الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة في شمال إفريقيا – تحليل أوضاع الدول..... 10
الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة في شمال إفريقيا – تحليل مقارن..... 16

ديناميات هجرة اليد العاملة من شمال إفريقيا 21
فهم الديناميات التاريخية: المغرب، الجزائر، تونس، ومصر..... 21
من منظور معاصر: المغرب، الجزائر، وتونس..... 23
الهجرة الموسمية لليد العاملة من شمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي: دراسة حالة 25
الطلبة الدوليون من شمال إفريقيا 27
العمال ذوو المهارات العالية من شمال إفريقيا 29

الدروس المستخلصة من أزمة كورونا 33
مساهمة العمال المهاجرين في مواجهة كوفيد-19..... 33
أثر كوفيد-19 على العمال المهاجرين..... 34
التحويلات المالية: هل تؤدي إلى مرونة غير منطقية؟ 37

أسئلة إلى... 40

الحلول الوسط الرئيسية في مجال السياسات 44
أطر هجرة اليد العاملة القائمة: تساؤلات حول الاستراتيجية والخطابات..... 44
خطة جديدة لدول المنشأ، والمقصد، والعمال المهاجرين..... 46
آليات الحماية والعمل اللائق..... 48

بيبليوغرافيا إسرشادية 50

قائمة الأشكال

الشكل 1: القوى العاملة (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020) 16

الشكل 2: معدل مشاركة القوى العاملة (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، وتونس، ومصر، والجزائر (2000-2020) 17

الشكل 3: معدل مشاركة القوى العاملة النسائية (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020) 17

الشكل 4: التشغيل في القطاع الفلاحي بالمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020) 17

الشكل 5: معدل العمالة الهشة (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020) 18

الشكل 6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2019-2021) – تقديرات البنك الدولي 2021 18

الشكل 7: القطاع النظامي وغير النظامي من خلال وضع العاملين بالراتب والأجر 19

الشكل 8: توجه الإجمالي السنوي للهجرة من الجزائر، والمغرب، وتونس (1964-2008) 22

الشكل 9: تطور الإجمالي السنوي للهجرة من الجزائر إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا (1964-2014) 22

الشكل 10: تطور الإجمالي السنوي للهجرة من المغرب إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا (1964-2014) 22

الشكل 11: تطور الإجمالي السنوي للهجرة من تونس إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا (1964-2014) 23

الشكل 12: المهاجرون المصريون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المصدر: البنك الدولي 2016، بالآلاف) 23

الشكل 13: عدد تصريحات الإقامة الجديدة الصادرة حسب النوع في الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، 2009-2019 (مرتبة حسب السبب) 25

الشكل 14: التصاريح الأولى الصادرة للتعليم حسب الجنسية (2010-2019 في شمال إفريقيا، بما في ذلك مصر وليبيا) 27

الشكل 15: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة المغاربة للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 – أوروستار 28

الشكل 16: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة الجزائريين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 – أوروستار 28

الشكل 17: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة التونسيين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 – أوروستار 28

الشكل 18: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة الليبيين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 – أوروستار 28

الشكل 19: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة المصريين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 – أوروستار 29

الشكل 20: معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس
(مصر-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020).....29

الشكل 21: معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس
(تونس-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020).....29

الشكل 22: البطاقات الزرقاء في دول الاتحاد الأوروبي 27 المقدمة لليد العاملة "عالية المهارات".....30

الشكل 23: البطاقات الزرقاء في دول الاتحاد الأوروبي 27 (حسب البلد المستقبل) 30

الشكل 24: حصة المهاجرين من بين العمال الأساسيين حسب المهنة –
صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بإفريقيا 2018 (بالنسبة المئوية) 34

الشكل 25: حصة المهاجرات (من خارج الاتحاد الأوروبي) العاملات في كل واحد من
المهن الرئيسية- صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بإفريقيا 2018 34

الشكل 26: حجم التحويلات المالية حسب البلد (2000-2020) 38

الشكل 27: الاستفادة من الأدوات المالية المؤسساتية في المغرب، وتونس، ومصر (حسب نوع الجنس) 38

الشكل 28: درجة القدرة الإحصائية (البنك الدولي - قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية – 2020).....45

قائمة الجداول والأطر

الجدول 1: عدد التراخيص الممنوحة للمرة الأولى للعمال من خارج الاتحاد الأوروبي للعمل الموسمي (حسب القطاع ونوع الجنس) 27

الجدول 2: بلد منشأ الطلبة من شمال إفريقيا المتواجدين في فرنسا (المصدر: MESRI-DGESIP 2017) 28

الجدول 3: الهجرة العالمية للأدمغة في القطاع الطبي من شمال إفريقيا 31

الإطار 1: جهود المغرب المؤسساتية من أجل حوكمة أفضل للهجرة 11

الإطار 2: جهود تونس المؤسساتية من أجل حوكمة أفضل للهجرة 14

الإطار 3: التغير السريع لشبكات وتدفقات ومحاور الهجرة الليبية المعقدة 15

الإطار 4: بين القوة الناعمة والأوضاع الصعبة: حالة مصر 23

الإطار 5: شيخوخة السكان والهجرة والإنتاجية– أسئلة حول نسبة الإعالة العمرية التقليدية 32

الإطار 6: الإدارة الجماعية للتوظيف في بلد المنشأ ' برنامج (GECCO) – إسبانيا 36

الإطار 7: جمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية لإتاحتها للحوار الخاص بالسياسات في شمال إفريقيا 45

الإطار 8: الشراكات بين السلطات المحلية ومنظمات الجالية لتحقيق التنمية المحلية بالمغرب 47

الصورة 1: بإذن من وكالة الأنباء الفرنسة، هجرة اليد العاملة إلى أوروبا 7

الصورة 2: بإذن من FORMENA 20

الصورة 3: بإذن من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، Credit Egyptian Street 32

الصورة 4: بإذن من Credit Maghrebia - Creative Commons 52

الصورة 1: بإذن من وكالة الأنباء الفرنسة، هجرة اليد العاملة

السياق والخلفية

أحدثت أزمة كوفيد-19 المتواصلة اضطرابا في الأنماط الحالية لهجرة اليد العاملة، ولاسيما فيما يخص تشغيل العمال المحليين وتوظيفهم بالخارج، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال الأجانب في سوق الشغل الوطنية. وقد أدى تواجد هذا الفيروس بيننا إلى إبطاء تنقل الأشخاص بشكل كبير، بل إلى توقف التنقل بشكل تام. ومن المرجح أن يتزايد تقييد حركة الأشخاص - سواء تعلق الأمر بالهجرة الاقتصادية أو طلب اللجوء، بل حتى لأغراض السياحة - خلال الأشهر والسنوات المقبلة، وخصوصا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وكما أوضح سكوفبرجر ورانجو (2020)، فإن الجائحة "غيّرت المشهد العالمي للهجرة والتنقل إلى حد كبير وزادت من تعقيد على الهجرة في غرب وشمال إفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط" في فترة زمنية قصيرة نسبيًا[1].

لقد فاقمت الجائحة، بل أماطت اللثام في أحيان كثيرة عن أبرز أوجه القصور في حوكمة الهجرة داخل أوروبا وشمال إفريقيا وفيما بينهما: إذ مع فرض إجراءات الحجر الصحي الشامل وتدابير التباعد الاجتماعي، أدى إغلاق الحدود وحظر السفر إلى الحد من التنقل إلى أقصى حد، وهو ما أثر سلبا على الحركة عبر الحدود والتجارة غير الرسمية، وسلط الضوء على السياسات التمييزية والحالات المحتملة لتفشي كراهية الأجانب. وبالتالي، أضحت البلدان المرسلة في شمال إفريقيا – وخاصة المغرب وتونس والجزائر – على موعد مع تحديات جديدة يتعين عليها مواجهتها، أبرزها فقدان مناصب الشغل وتراجع التحويلات وعودة المهاجرين المحتاجين لإعادة الإدماج، وكلها تساهم في الزيادة في معدلات البطالة المرتفعة أصلا، خاصةً بين الشباب. وتتصارع دول المَقصِد الأوروبية بشأن كيفية ضمان سد فجوات القوى العاملة بشكل سريع في القطاعات الحيوية لتفادي الركود الاقتصادي. ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا التقدير سيؤدي إلى قبول المهاجرين، خاصة في ظل التوجه الحالي نحو تسوية الأوضاع في بعض البلدان.[2]

قد تشكل الجائحة فرصة مواتية للتفكير في السبل الكفيلة لمد جسور التعاون في مجال الهجرة بأخذ مصالح وأولويات البلدان الأفريقية ومواطنيها بعين الاعتبار بشكل أفضل[3] في هذا الصدد، واستعدادًا للمؤتمر الإقليمي الأول لبرنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا"، تصبو ورقة النقاش هذه التي تتمحور حول آليات تكييف هجرة اليد العاملة لأزمة كوفيد-19 في دول منطقة الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا إلى فهم أفضل للاتجاهات الرئيسية التي تشكل حاليًا حوكمة هجرة اليد العاملة في وقت الأزمات وتؤثر على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال الأجانب في سوق الشغل، وذلك بغرض الاسترشاد بها في تصميم أنشطة البرنامج المذكور وتنفيذها. ونظرًا لتركيز هذا الأخير على الهجرة بنمطيها: جنوب – شمال وجنوب – جنوب، ستتناول هذه الورقة كلا البعدين وستركز على الآثار التفاضلية للجائحة على كل مسار من مسارات التنقل. في هذا الصدد، تهدف هذه الورقة إلى تحقيق ما يلي:

1. الوقوف على التوجهات الحالية لهجرة وتنقل اليد العاملة التي رُصِدَت داخل أوروبا وشمال إفريقيا وفيما بينهما، مع إيلاء اهتمام خاص لفرص الهجرة القانونية الجديدة المتاحة للعمال المهاجرين من النساء والرجال وكذا للفجوات ذات الصلة بالحماية، دون إغفال كيفية مواجهة برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل

[1] إ. سكوفبرجر و م. رانجو، (2020). كوفيد-19 والهجرة في غرب وشمال أفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط.

[2] لقد اتخذت العديد من الحكومات، في جنوب أوروبا بشكل خاص، تدابير مباشرة لفتح الحدود في الصناعات الغذائية التحويلية، وقدمت التأشيرة عند الحاجة وسوت وضعية العاملين المهاجرين بدون وثائق إقامة خلال فترة الأزمة. وقد مددت الحكومة الإيطالية من تراخيص الإقامة للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في إيطاليا. كما قبل البرتغال بكل الطلبات الذي تقدم بها العمال المهاجرون وطالبو اللجوء السياسي، حيث أصبحوا مقيمين دائمين وحصلوا على تصريح إقامة مؤقت يمكنهم من الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، وفتح حساب بنكي، والعمل وإبرام عقود الكراء. كما مددت إسبانيا من تصريح الإقامة والعمل للأجانب في إطار حالة الطوارئ المتصلة بكوفيد-19، مما قد يؤدي إلى تسوية أوضاعهم.

[3] ت. راتي و ر. شيلاف، (2020). الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا، بين سياسة المساعدة وسياسات الهجرة، أوكسفام https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620936/bp-eu-trust-fund-africa-migration-politics-300120-en.pdf

العمال في شمال إفريقيا" والفاعلين الاقليميين لهذه التحديات على نطاق واسع؛

2. تحديد الدروس المستفادة والمساحة المخصصة لمزيد من البحث فيما يتعلق باتجاهات هجرة اليد العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أجندة الاتحاد الأوروبي لسنة 2021 بشأن المواهب ومستقبل العمل؛

3. صياغة توصيات من أجل سياسات ملموسة وعملية موجهة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا، وذلك لتعزيز المسارات القانونية للهجرة القائمة على اليد العاملة والمهارات وحماية العمال المهاجرين بشكل مستدام إبان الأزمات.

ديناميات التنقل في شمال إفريقيا

لقد كانت بلدان شمال إفريقيا تاريخيا وجهة للمهاجرين وبلدان عبور ومغادرة على الدوام. ويسهم عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكذلك المناخي في أنماط الهجرة المختلطة التي يعرفها هذا الإقليم. وقد حفزت السياسات الخاصة بهجرة اليد العاملة منذ الخمسينيات التنقل وجعلت منه حجر الزاوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي.

لكن، لا تزال أسواق اليد العاملة مشتتة بسبب العديد من التباينات (بين القطاعين العام/الخاص، والاقتصاد النظامي/غير النظامي والحديث/التقليدي)، كما لا يزال يتسم بالطابع غير الرسمي والهشاشة إلى حد كبير، وبالمشاركة الضعيفة للمرأة، وبمعدل مرتفع للبطالة والتشغيل في القطاع الزراعي.[4] وتتجاوز حصة السكان دون 30 سنة 60%، وتقارب فئة السكان في سن العمل (15-64 سنة) 70%.[5] وتعود الأسباب الرئيسية للبطالة المستوطنة في الإقليم إلى: 1) غياب الطلب وضعف إنشاء فرص العمل، 2) الضغط الديموغرافي بمعدل لفئة السكان في سن العمل يصل إلى 70% بكل المنطقة؛ و3) عدم التطابق المستمر بين النظم التربوية وحاجات سوق العمل مما يؤدي إلى الحد من القابلية للتشغيل.[6]

االديناميات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة في شمال إفريقيا – تحليل أوضاع الدول

يسلط هذا القسم في مستهله الضوء على الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في شمال إفريقيا - مع التركيز على المقارنة بين المغرب والجزائر وتونس ومصر وليبيا - قبل توليف الخصائص المحلية والقضايا المتعلقة بالتنقل باستخدام معطيات البنك الدولي وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

المغرب

يمر المغرب البالغ تعداد سكانه 36 مليون نسمة (27٪ منهم دون سن الخامسة عشرة مقارنة بنسبة 34٪ المسجلة سنة 2000) بمرحلة انتقال ديموغرافي[7] شديدة الأهمية، إذ لا يزال المعدل الإجمالي للبطالة فيه مرتفعا بشكل ملحوظ (9.5٪ سنة 2015 و10.2٪ سنة 2020).[8] وحسب المندوبية السامية للتخطيط[9]، تختلف هذه الأرقام بشكل كبير عند توزيعها حسب: 1) الجنس، حيث بلغت معدلات البطالة 14.3٪ بالنسبة للنساء مقابل 8.5 بالنسبة للرجال خلال سنة 2020[10]، و2) السن، إذ سُجلت معدلات بطالة ناهزت 26.8٪ بالنسبة للفئة العمرية 15-24 عامًا خلال سنة 2016 (+ 10.5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2007)[11]. وحسب منظمة العمل الدولية، وصل عدد الأشخاص المشغلين في وضع العمالة الناقصة، بالنظر إلى عدد ساعات العمل، إلى 433.000، أي بمعدل 4,1%. أما الأفراد الذين يجدون أنفسهم في وضع العمالة الناقصة بسبب عدم كفاية الدخل أو عدم التطابق بين التدريب والمهنة المنجزة، فيصل عددهم إلى 511.000 (4,7%). واختصارا، يصل مجموع العمالة الناقصة، في جزأيها إلى مليون شخص تقريبا. وقد تراجع المعدل الإجمالي للعمالة الناقصة من 10,7% إلى 8,9% في المناطق الريفية. وأخيرا، يبقى معدل الشباب من أصحاب الشهادات الذين لم يجدوا عملا مرتفعا جدا (17,8%)، وهو ما يؤكد الافتراض الذي يرى أنه لازال من الصعب إضفاء القيمة على الشهادات والمهارات في سوق لا يزال يهيمن عليه الطابع غير النظامي والعلاقات

---

[4] إ. كاستانيون وص. طيرمين (2018). الفصل 7 - هجرة شباب الريف المتوسطي: المحددات الاجتماعية والاقتصادية، والتحديات والفرص لتطوير السياسات المستهدفة، في الطبعة CIHEAM ،MediTERRA 2018: الهجرة والتنمية الريفية الشاملة في البحر الأبيض المتوسط (ص 145-167). باريس: Presses de Sciences Po.

[5] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2020) البيانات الخاصة بشمال افريقيا
https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

[6] . كاستانيون و طيرمين. (2018) نفس المصدر

[7] ا البنك الدولي – قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=MA

[8] نفس المصدر

[9] لمندوبية السامية للتخطيط (2020) وضع سوق العمل خلال ثلاث الأشهر الأولى من 2020، المفوضية السامية للتخطيط، المملكة المغربية.

[10] نفس المصدر.

[11] نفس المصدر.

الشخصية.
وفي هذا السياق، تعد ندرة فرص الشغل، التي تهم أساسا الشباب المغربي، أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الأشخاص للهجرة على أمل العثور على فرص أفضل في أوروبا. بالنسبة لي، لم أكن أفكر في البحث عن عمل خارج بلدي، لكنني بقيت بدون عمل لشهور وبدأت أفقد مهاراتي (...) وبالتالي، في لحظة ما، لم يبقى لي أي خيار غير المغادرة.[12]

على المستوى الاقتصادي، أدت صدمة كوفيد-19 إلى حدوث أول ركود للاقتصاد المغربي منذ 1995 بتراجع إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بمعدل 7,5% في 2020، أساسا بسبب الإغلاق، ولكن كذلك بسبب التراجع الحاد في الصادرات في ارتباط بما تسببت فيه الجائحة من ضرر لحق بسلاسل القيمة العالمية وبسبب انهيار مداخيل قطاع السياحة (...)، بالإضافة إلى تراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف الحاد[13]. وكما أوضح تقييم سريع لأزمة كوفيد أنجزه البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية، في سياق تشغل فيه الشركات الدقيقة والصغيرة الحجم 60% من اليد العاملة الوطنية بشكل غير نظامي، تضررت الشركات المغربية من الإغلاق، بسبب ما ترتب على ذلك من صعوبات أكبر في الموارد النقدية. وانهار التوجه الإيجابي لخلق فرص العمل الذي لاحظناه خلال السنوات الأخيرة في كل القطاعات. وخسر الاقتصاد المغربي 432.000 منصب شغل في 2020 مقارنة بسنة 2019. وفي القطاع الزراعي، وصلت الخسارة السنوية - التي تفاقمت بسبب الجفاف – إلى 273.000 منصب مقارنة بفقدان 90.000 منصب فقط خلال الفترة 2017-2019. وفي قطاع التكنولوجيا المزدهر، الصورة متباينة أكثر: فمن جهة، أدى الإغلاق إلى التوقف المؤقت أو الدائم لستة شركات من كل عشرة، وتقليص نشاط خمس الشركات الأخرى.[14] وتظهر دراسة لتتبع الشركات أنجزها البنك الدولي في المغرب بعد ظهور كوفيد، والتي ركزت على أثر الجائحة على القطاع الخاص النظامي، أن 6,1% من شركات القطاع النظامي التي شملتها الدراسة أعلنت على أنها أوقفت عملياتها وسجل 86,9% منها تراجعا في المبيعات بمعدل وصل في المتوسط إلى 50% مقارنة بمستوى فترة ما قبل الجائحة. وعلى العكس من ذلك، تمكنت المقاولات الناشئة التي تعمل في التجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني وقطاعات التكنولوجيا المالية من الاستفادة من الأزمة.

الإطار 1: جهود المغرب المؤسساتية من أجل حوكمة أفضل للهجرة

حظي المغرب وحده، من بين جميع دول المنطقة، بمكانة الشريك المميز للاتحاد الأوروبي سنة 2008، حيث حددت الوثيقة الخاصة "بالوضع المتقدم" للمغرب أهدافها في "دعم الديناميات الداخلية التي يعيشها هذا الأخير وتسريع الشراكة بينه وبين الاتحاد الأوروبي.[15] وقد وقع المغرب سنة 2013 مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء (بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) اتفاقية شراكة للتنقل بغرض إدارة حركة الأشخاص على المدى القصير وتحسين قنوات الهجرة القانونية وهجرة اليد العاملة الرسمية وتعزيز التعاون في مجال الهجرة والتنمية. كما نفذ سنة 2014 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والاستراتيجية الوطنية لمغاربة العالم كجزء من سياسته الجديدة للهجرة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى المساهمة في إدماج أفضل للمهاجرين النظاميين في المغرب. كما تركز السياسة الجديدة للهجرة من جهتها على عدة مجالات للتدخل (التعليم، الثقافة، الشباب، الصحة، الإسكان، المساعدة الاجتماعية والإنسانية، التكوين المهني والتشغيل، مكافحة الاتجار بالبشر). ويتم توفير الخدمات الأساسية (التعليم والرعاية الطارئة والحق في الصحة والحماية القانونية) للجميع، بغض النظر عن وضعهم الإداري، وأخرى (تتعلق بالتشغيل والتكوين المهني) للاجئين والمهاجرين النظاميين.

[12] مشارك في مجموعة التركيز، شباب مغربي، 24 (نانتير، فرنسا).
[13] البنك الدولي (2020) المرصد الاقتصادي للمغرب، خريف 2020: من الإغاثة إلى الانتعاش.
[14] Startup Square (2020) دراسة استقصائية مرتبطة بكوفيد-19 في المغرب، أجرتها Startup Square و-La Startup Factory (CGEM-HCP).
[15] ل. الجعيدي و إ. مارتن (2010) – كيف يمكن النهوض بالوضع المتقدم بين الاتحاد الأوروبي والمغرب؟ وثائق المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، الطبعة الثانية
https://www.iemed.org/publicacions/DocsIEMed_5.pdf.

إلى جانب ذلك، دعم المغرب فكرة إحداث المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية الذي قد يتخذ من العاصمة الرباط مقرا له، وهو مشروع نال الموافقة الرسمية للاتحاد الأفريقي في يناير 2019.[16] لا يمثل المغرب بلدا تصدر منه الهجرة فقط أو بلد عبور، بل كذلك بلدا يقصده المهاجرون. وقف اتخذ المغرب قرارا براغماتيا بتسوية أوضاع المهاجرين بعدد كبير خلال حملتين نظمهما في 2014 (تمت الموافقة على 23.056 طلبا) وفي 2016-2017 (تم تسجيل أكثر من 26.000 طلب لا يزال قيد المعالجة).. كما تم اعتماد قانون ينظم العمل المنزلي في أكتوبر 2018.[17] ويعتبر الدور الإقليمي الذي بدأ يلعبه المغرب بالنسبة للقضايا المتصلة باليد العاملة جزءا من استراتيجية أوسع للبلد في مجال الشؤون الخارجية في إطار الالتحاق بالاتحاد الإفريقي (في 2017) والسعي لكي يصبح بلدا عضوا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

الجزائر

تواجه الجزائر البالغ تعداد سكانها 43 مليون نسمة (30.5٪ منهم تتراوح أعمارهم ما بين 0-14 سنة)[18] ، مشكلة ديموغرافية صعبة تتجلى في إدماج شبابها في سوق الشغل. وتشهد النسبة الكبيرة (21٪) للأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة الذين لا يتمدرسون ولا يعملون ولا يتلقون تكوينا على صعوبة المهمة[19]. وحسب بيانات المكتب الوطني للإحصاء لشهر مايو 2019، وصل معدل البطالة إلى 11,4% من السكان النشطين، مع تباينات مهمة: حيث وصل معدل بطالة الذكور إلى 9,1% ومعدل بطالة الإناث إلى 20,4% حسب التقديرات، ومعدل بطالة الشباب إلى 27%. وتتمثل القطاعات الأساسية للتشغيل في قطاع البناء بمعدل 17% من مجموع اليد العاملة؛ الإدارة العمومية بمعدل 16%؛ والتجارة بمعدل 16%؛ وقطاع الصحة والعمل الاجتماعي بمعدل 15%. وعلى خلاف ذلك، وإذا ما كان النفط والغاز يمثلان 60% من ميزانية الدولة بالجزائر و94% من مجموع الصادرات، بالرغم من أن إنتاج النفط الخام تراجع بحدة منذ 2007،[20] لا يشغل قطاع الطاقة اليد العاملة بكثافة باعتبار أن هناك تركيز أكبر على الإنتاج. وهناك كذلك سمات هيكلية ومثيرة للانشغال في الاقتصاد الجزائري تتمثل في الاقتصاد غير النظامي المنتشر والذي استمر في التزايد بعد الأزمة الاقتصادية خلال التسعينيات. وعلى غرار بلدان إفريقيا الأخرى التي تواجه نفس المشكلة، يعزى تزايد القطاع غير النظامي إلى عدم قدرة القطاع النظامي على إنشاء فرص العمل للأعداد الكبيرة من الشباب الوافدين على سوق العمل. وأشار "سواك" إلى أن حصة القطاع غير النظامي في القطاع الخاص غير الزراعي في الجزائر تزايدت من 68,5% في 1997 إلى 72,8% في 2007، مع ارتفاع عدد العاملين غير النظاميين في القطاع الخاص غير الزراعي من 1,2 إلى 3,3 مليون ما بين 1997 و2007، بل وصل هذا العدد إلى 3,9 مليون بحلول 2010.[21] وفي هذا السياق، ارتفع التشغيل غير النظامي من 21,9% من إجمالي التشغيل في 1997إلى 46% من إجمالي التشغيل في 2010، بالرغم من خطة العمل المعتمدة في 2008 لتشجيع التشغيل ومكافحة البطالة، والتي أظهرت عدم فاعليتها.

وبينما لا تزال البلاد ضعيفة التنوع اقتصاديًا ومعتمدة بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، فإنها تتعرض أيضًا لثلاث ديناميات موازية للهجرة، وهي: 1) الوضع الاجتماعي والاقتصادي السيئ ونقص فرص العمل اللذان يتسببان في استمرار مواجهة بعض المناطق الريفية في الجزائر لمستويات عالية من الهجرة إلى المدن؛ 2) الهجرة النظامية وغير النظامية إلى وجهات دولية (89.4٪ إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفقًا لمركز البحوث

[16] القرارات الرئيسية للدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي (يناير 2019)
https://au.int/fr/pressreleases/20190211/key-decisions-32nd-ordinary-session-assembly-african-union-january-2019.

[17] القانون رقم 19-12 المؤرخ 10 أغسطس 2016 بشأن تحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعاملين المنزليين (قانون الشغل المنزلي).،
http://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=fr&p_isn=105362&p_count=1&p_classification=22)

[18] لبنك الدولي – قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.0014.TO.ZS?locations=DZ

[19] البنك الدولي – قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.NEET.ZS?locations=DZ

[20] من 1400 ألف برميل يوميًا في 2007 إلى 800 برميل في مارس 2020 و300 برميل في يناير 2021، بسبب غياب الاستثمارات والوضع الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. انظر
https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-02-08/an-oil-country-no-more-algeria-s-energy-exports-sink-rapidly

[21] سواج، أ. (2018) "سياسات سوق العمل والسمة غير الرسمية في الجزائر" ورقة بحث FEMISE 42-05.

المشتركة)[22] ، والتي تثير مخاوف من حيث السلامة واستنزاف الأدمغة، خاصة المهاجرين الشباب ذوي المهارات العالية؛ 3) معاناتها كدولة عبور بحكم موقعها الجغرافي وباعتبارها وجهة مقصودة بشكل متزايد، من مشاكل اجتماعية واقتصادية ناتجة عن تدفق المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وليبيا على وجه الخصوص. وتدعم الجزائر التعاون الدولي في مجال الهجرة والتنمية وتروج لنهج إقليمي مشترك بشأن قضايا الهجرة وإدارتها من خلال المشاركة في مبادرات الحوار في كل من إفريقيا ودول حوض المتوسط.

تونس

تسير تونس (11.7 مليون نسمة سنة 2019)، شأنها في ذلك شأن المغرب، نحو التحول الديموغرافي، حيث يناهز عدد سكانها 12 مليون نسمة، مع انخفاض على مستوى الفئة التي تقل أعمارها عن 15 سنة من 29٪ إلى 24٪ في غضون عقدين من الزمن. حسب المعهد الوطني للإحصاء، وصل عدد السكان النشطين في تونس إلى 4,2 مليون في دجنبر 2019، بنسبة 71% من الرجال و29% من النساء. ووصل معدل البطالة المسجل في الربع الأخير من 2019 إلى 15% بنسبة 12,1% للرجال و21,7%. وكان توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط كالتالي: 52,1% في قطاع الخدمات، 18,5% في قطاع التصنيع، 15,6% في قطاع غير التصنيع، و13,8% في قطاع الفلاحة والصيد البحري.[23] وعلى غرار البلدان الأخرى المتواجدة بمنطقة شمال إفريقيا، يعد الجنس والعمر متغيرين مركّبين مهمين، حيث بلغت معدلات البطالة 22.4٪ بالنسبة للنساء مقابل 12.4 بالنسبة للرجال سنة 2019، و36٪ بالنسبة للفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و 24 سنة (+6.5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2009)[24].

وحسب مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء التي نشرت في أغسطس 2020، ازداد معدل البطالة بشكل كبير في الربع الثاني بمعدل وصل على الأقل إلى 18%. وخلال نفس الفترة من السنة (من يونيو 2019 إلى يونيو 2020)، ارتفع معدل بطالة المتخرجين من التعليم العالي من 28% إلى 31,2%. وتظهر مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء، والتي نشرت كجزء من دراسة، إلى أن 2 مليون شخص لم يكونوا حاضرين في مكان العمل في أبريل 2020، وهو ما يمثل 60% من مجموع المشغلين في سياق الاغلاق الشامل بين أواخر مارس وبداية مايو 2020. وسجلت الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والفنادق والمطاعم، وقطاع البناء والأشغال العمومية، أقل معدل للحضور بشكل لم يسبق له مثيل (ما بين 5% و10%). وعلى العكس من ذلك، سجلت قطاعات أخرى كالفلاحة والصيد البحري، وقطاع الأبناك والتأمين، والمناجم والطاقة –وهي قطاعات مهمة بشكل مباشر لاستمرار الاقتصاد ولتشغيل سلاسل الإمدادات الغذائية – معدلات حضور تقارب 70 إلى 80%. أما بالنسبة للأجور في أبريل، حصل 47,8% من الموظفين على أجورهم، مقارنة ب 34,4% لم يتلقوا أي أجر، و13,1% الذين حصلوا على جزء من أجرهم فقط.

هذا، ووقعت تونس سنة 2014 اتفاقية شراكة للتنقل مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء (بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) بُغية تحسين نوعية المعلومات المتاحة للمواطنين التونسيين المؤهلين بشأن فرص العمل والدراسة والتكوين المتوفرة في الاتحاد الأوروبي، وتسهيل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية والأكاديمية. كما تهدف هذه الاتفاقية إلى إدماج أفضل للمواطنين التونسيين المقيمين بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي والمهاجرين المقيمين بشكل قانوني في تونس، وتعبئة الجاليات التونسية في الخارج من أجل تنمية بلدهم. وقد رافقت هجرةَ المواطنين التونسيين في السنوات الأخيرة هجرةٌ غير نظامية من إفريقيا جنوب الصحراء ودول شمال إفريقيا الأخرى (ليبيا والجزائر والمغرب) ودول الشرق الأوسط (ومنها طالبو اللجوء السوريون واللاجئون)، ويعود ذلك جزئيًا إلى غياب ترتيبات الهجرة النظامية[25]. ونظرًا لموقعها الجغرافي، أصبحت تونس معبرا مهما

[22] غ. أورسو، ف. سرمي، د. طرشي، ج. كوبمانز، أ. دوتا، (2019) – ملف الهجرة بالجزائر، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، مركز البحوث المشتركة، Ispra.

[23] المعهد الوطني للإحصاء (2020) تأثير جائحة كوفيد -19 على سوق العمل التونسي - أغسطس 2020.

[24] نفس المصدر.

[25] إ.عوض، ه. سليم، (2017). حوكمة هجرة اليد العاملة في أوقات الانتقال السياسي: تحليل مقارن لمصر وتونس، في الهجرة والتنمية، المجلد 6، 2017، العدد 1.

للهجرة غير النظامية إلى أوروبا، ولا سيما إلى إيطاليا.

الإطار 2: جهود تونس المؤسساتية من أجل حوكمة أفضل للهجرة

يؤكد إحداث المرصد الوطني للهجرة مؤخرًا رغبة تونس في معالجة قضية الهجرة بطريقة شاملة. ولا تساند المنظمة الدولية للهجرة المرصد فحسب، بل تدعم أيضًا ديوان التونسيين بالخارج والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. وقد اعتمد الاتحاد العام التونسي للشغل في سنة 2016 تحت رعاية منظمة العمل الدولية خطة عمل تتوخى حماية العمال المهاجرين في تونس - لا سيما في تونس العاصمة وسوسة وصفاقس ومدنين. كما قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية في يوليوز 2017 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء دوليين آخرين الاستراتيجية الوطنية حول الهجرة، والتي تهدف إلى تحسين حوكمة الهجرة؛ والدفاع عن حقوق المهاجرين التونسيين ومصالحهم وتقوية روابطهم مع تونس؛ وتعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية؛ وتشجيع الهجرة النظامية للتونسيين ومنع الهجرة غير النظامية؛ وحماية حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين الأجانب. علاوة على ذلك، بدأت تونس في شهر غشت 2017 عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تقترح نهجًا متكاملًا لخلق فرص العمل وتعبئة كافة الفاعلين المنخرطين في سوق الشغل.

مصر

تضم مصر أكبر تجمع ديمغرافي في المنطقة، إذ يبلغ تعداد سكانها 100.4 مليون نسمة (34٪ منهم دون سن 15)[26]. (يلعب العامل الديموغرافي دورًا أساسيًا في الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والتوظيف والهجرة: من 2010 إلى 2015، حيث يُقدر متوسط معدل النمو السكاني السنوي بـ 2.2٪ ومعدل الخصوبة بـ 3.4 طفل لكل امرأة).[27] ويمثل الشباب ما يقارب 80٪ من العاطلين عن العمل. وكما هو حال المنطقة برمتها، تبقى مشاركة النساء في القوى العاملة ضعيفة مقارنة بالرجال (23٪ مقابل 80٪). وقد أجبرت قلة فرص الشغل اللائق البعض على قبول وظائف غير مستقرة وبأجور زهيدة، في حين ترك آخرون بلادهم بحثًا عن فرص أفضل في الخارج. ويشكل النمو السكاني السريع تحديا كبيرا للتنمية المستدامة في البلاد. وحسب البنك الدولي، نجحت سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الإيجابية والحديثة على مستوى الاقتصاد الكلي في تحقيق استقرار الاقتصاد مع تحسين حسابات الميزانية والحسابات الخارجية. إلا أن " التأثيرات السلبية للجائحة قوضت من التقدم الذي تم تحقيقه حديثا، مما ألقى الضوء على تحديات قديمة (على سبيل المثال): بطء القطاع الخاص وإنشاء فرص العمل، لاسيما في القطاع النظامي، سوء أداء الصادرات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر، ارتفاع دين الدولة مقارنة بإجمالي الناتج الداخلي (بالرغم من انخفاضه بشكل مهم خلال السنوات الأخيرة)، تعبئة دون مستوى الإمكانيات للمداخيل، وهيكل غير مشجع للميزانية، مع تخصيصات محدودة للقطاعات الرئيسية، كالصحة والتعليم."[28] وبالنظر لعدم اليقين الذي يسود التلقيح وإمكانية عودة موجات الجائحة إلى الإقليم، لا تزال قطاعات اقتصادية أساسية (كالسياحة، والتصنيع، ومستخرجات النفط والغاز، وقناة السويس) تتأثر بشكل كبير بالمنع الدولي للسفر، والطلب المنخفض وصعب التوقع، واختلالات سلاسل الإمداد الدولي والتجارة.

في نفس السياق، استقبلت مصر خلال العقد الماضي أكبر عدد من المهاجرين مقارنة بباقي دول المنطقة، ناهيك عن توفرها حاليا على أكبر عدد من المهاجرين بالأرقام المطلقة، ونسبة إلى تعداد سكانها (أدنى بقليل من 1٪، بما في ذلك اللاجئين)، صارت قِبلة لآلاف المهاجرين العرب والأفارقة ولمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسودانيين والسوريين منذ سنة 2011. كما تُعَد بلد عبور

[26] البنك الدولي – قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية –
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?locations=EG&view=chart.

[27] ورقة عمل صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ، مصر 2017
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/action_document_egypt_action_fiche_20170523_en.pdf

[28] البنك الدولي (2021) التحديث الاقتصادي لمصر، أبريل 2021 -
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/9dbe40280b581a94ff950a11cab42fb3-0280012021/original/4-mpo-sm21-egypt-egy-kcm2.pdf

للأفارقة القادمين من جنوب الصحراء الذين يجتازون البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا، وهو ما عزز حوارها السياسي مع الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مصر بلدا تصدر منه الهجرة كذلك، كما أبرز ذلك عوض: "خلال الخمس عقود الأخيرة، غادر عشرات الملايين من العمال المهاجرين المصريين للبحث عن العمل في الخارج لفترات تقارب الست سنوات ثم عادوا إلى بلدهم. (...). وقد أصبحت أوروبا وجهة أقل أهمية بالنسبة للعمال المهاجرين المصريين خلال 30 سنوات الأخيرة. وتندرج الهجرة المصرية إلى أمريكا الشمالية وأستراليا في فئة الهجرة للاستقرار."[29] وفي هذا السياق، يساهم العمال المهاجرون المصريون في اليد العاملة الإقليمية في الأسواق التالية: 1) الأردن، التي يتواجد بها 126.000 عامل مهاجر مصري، و636.000 مهاجر مصري (إضافيين)؛ 2) دول مجلس التعاون الخليجي – لاسيما المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت.[30]

ليبيا

على بعد أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في دجنبر 2021، بدأت بوادر التجديد والأمل تلوح في الأفق بالنسبة لسكان ليبيا البالغ عددهم 6.8 مليون نسمة. تشير مجموعة من الدراسات أنجزتها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية إلى ثلاثة اتجاهات تؤثر على سوق العمل بليبيا: "قطاع عمومي متخم (حيث لايزال يشغل 70% من الموظفين المأجورين)، وقطاع خاص هزيل، ونظام تعليمي ضعيف التخطيط."[31] وقد ساهمت هذه الاتجاهات في زيادة تدهور مناخ الأعمال، وعدم تطابق الكفاءات مع حاجة السوق، والنمو الهائل للقطاع غير النظامي.[32]بيد أنه ينبغي أخذ المعطيات الراهنة بشيء من الحذر، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي السائدة منذ سقوط القذافي سنة 2011، كما أوضح تقرير مركز البحوث المشتركة الذي أشار إلى أنه في سنة 2017، كانت الدولة تحتل المرتبة 171 من أصل 180 من حيث تصور عملية الدمقرطة[33]. وبوضع هذه التحذيرات في الحسبان، فإننا نلاحظ تباينًا في معدل البطالة بين الشباب (49٪ بالنسبة للفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و 24 سنة) والنساء (24٪)، بينما يبلغ حوالي 19٪ من إجمالي السكان النشطين وفقًا لقاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية[34]. إن انتعاش الاقتصاد - المرتبط أساسا بالمحروقات والزراعة بدرجة أقل - قد يغير الأمور بشكل سريع إذا ما استقرت البلاد. وتتميز ديناميات الهجرة الليبية بتعقيدها الكبير، كما يستشف من تحليلات مركز الهجرة المختلطة الذي أكد أن: "بالرغم من التركيز الهائل على الهجرة غير النظامية إلى أوروبا مرورا بليبيا، فإن الوضع أكثر تعقيدًا مما نتصور، خاصة مع اختيار العديد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء البقاء فيها، في حين تتقطع السبل بالآخرين الذين كانوا ينوون في بادئ الأمر الانتقال إلى الضفة الأخرى من المتوسط عبر البلاد. (...) لقد دفع تدهور الأوضاع، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة، بعدد كبير من المهاجرين واللاجئين إلى العبور من ليبيا إلى إيطاليا"[35]. ومع أن ليبيا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لسنة 1951، إلا أنها من الدول الموقعة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لسنة 1969 المنظِّمة للجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا، كما أنها دولة مشاركة في عملية الخرطوم.

الإطار 3: التغير السريع لشبكات وتدفقات ومحاور الهجرة الليبية المعقدة

أظهر تحليل لمعطيات مجموعة بيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (دي ماريو،

[29] إ. عوض (2021) بمناسبة الجائحة: تأملات في هجرة اليد العاملة المصرية، الهجرة الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، فبراير 2021.

[30] إ. عوض وه. سليم (2017). حوكمة هجرة اليد العاملة في أوقات التحول السياسي: تحليل مقارن لمصر وتونس، في الهجرة والتنمية، المجلد 6، 2017، العدد 1.

[31] إ. بورنياس؛ كوتون، إل وتييرت، ت. (2021). ديناميات هجرة اليد العاملة في ليبيا، في المنظمة الدولية للهجرة (2021) الهجرة في غرب وشمال إفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط: التوجهات والمخاطر والتنمية والحوكمة. الفصل 24. جنيف.

[32] مقابلة مع شخص مطلع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي - يونيو 2021.

[33] غ. أورسو، ف. سرمي، د. طرشي، ج. كوبمانز، أ. دوتا – ملف الهجرة بليبيا، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، مركز البحوث المشتركة، إيسبرا (2019).

[34] البنك الدولي – قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية – https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=LY.

[35] مركز الهجرة المختلطة (2018) – موجز دولة ليبيا، بتمويل من المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الشؤون الخارجية الأمريكية http://www.mixedmigrationhub.org/wp-content/uploads/2018/05/Country-Profile-Libya.pdf.

ليون شيابولازا ومولينيي (2020)) في ورقة للبنك الدولي أنه "يمكن وصف الهجرة في ليبيا بأنها قسرية: لأن شدة الصراع هي المحدد الرئيسي لقرارات الانتقال من مقاطعة إلى أخرى. ويشير تحليل تدفقات الهجرة عبر المقاطعات إلى شبكة ربط كثيفة؛ إذ لا يوجد طريق وحيد للهجرة من مقاطعة إلى أخرى، مما يدل على أن السمات الفردية تلعب دورًا مهمًا في اختيار طريق الهجرة"[36]. وينحدر المهاجرون في ليبيا بشكل أساسي من إفريقيا وبدرجة أقل من الشرق الأوسط وغرب آسيا. وقد تم في يناير وفبراير من سنة 2021 تحديد 575.874 مهاجرًا ينتمون إلى أكثر من 41 جنسية في جميع البلديات الليبية المائة خلال الجولة 35 من جمع بيانات مصفوفة تتبع النزوح، غالبيتهم من الرجال (90 ٪). كما أن أكثر من ثلثي المهاجرين هم من البلدان المجاورة: النيجر (21٪)، مصر (18٪)، تشاد (15٪) والسودان (15٪)[37]. وتشير التقديرات إلى أن القُصر يشكلون 10٪ من السكان المهاجرين، 40٪ منهم غير مصحوبين بذويهم، وفقًا لمركز الهجرة المختلطة وبيانات سنة 2018.[38]

الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والهجرة في شمال إفريقيا - تحليل مقارن

ومن أجل توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين البلدان الشريكة في برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا"، ستمكننا المقارنة باستخدام قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية من تحديد بعض دوافع الهجرة الاقتصادية، ليس داخل المنطقة فحسب، بل وأيضًا على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط. وتركز الرسوم البيانية التالية بشكل خاص على ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: معدل مشاركة القوى العاملة (موزعة حسب الجنس) والتحول القطاعي من الزراعة إلى الخدمات ومعدل العمالة الهشة. يتبع حجم اليد العاملة وجهات نمو السكان. باستثناء مصر، تتواجد في دول شمال إفريقيا يد عاملة مستقرة تسجل معدل نمو ضعيف جدا. وبرتبط هذا العامل بشكل آلي بالمتغيرات الديموغرافية وكذلك بحجم وتركيبة تدفقات الهجرة. وتعكس البيانات الخاصة بمشاركة اليد العاملة شيخوخة السكان وأنماط هجرة الشباب، ووحدها تونس هي التي يوجد بها معدل مشاركة مستقر، مما يوحي بالمعدل الصافي للهجرة.

الشكل 1: القوى العاملة (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020)

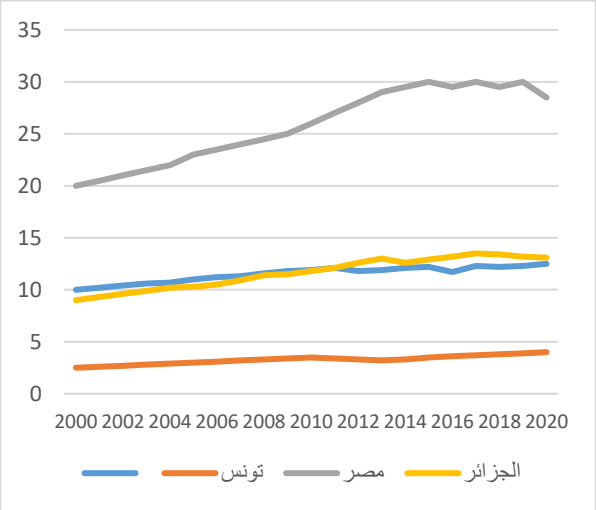

معدل مشاركة القوى العاملة يشكل "مؤشرا لقياس نسبة السكان النشطين المشاركين بشكل فعلي في سوق الشغل ببلد معين، إما من خلال العمل أو البحث عن العمل"[39]. ويفيد هذا المؤشر في معرفة حجم اليد العاملة المتاحة للانخراط في إنتاج السلع والخدمات مقارنة بالسكان النشطين (15 إلى 64 سنة). كما أنه مؤشر ممتاز لتقييم شيخوخة السكان وكذا أنماط هجرة الشباب، لا سيما في بلدان شمال إفريقيا. وكما يوضح الرسم البياني أدناه، فقد لوحظ انخفاض كبير في البلدان ذات معدلات الهجرة المرتفعة، (المغرب والجزائر ومصر على وجه الخصوص)، فيما لم يتم إدراج ليبيا نظرا لعدم تيقننا من المعطيات المتوفرة.

[36] م. دي مايو، ف. ليون شيابولازا، ف. مولينيي (2020). الهجرة في ليبيا: تحليل الشبكة المجالية، سلسلة أوراق عمل حول أبحاث السياسات، 9110، البنك الدولي.

[37] مصفوفة تتبع النزوح (2021)، ليبيا – التقرير 35 حول المهاجرين (يناير - فبراير 2021) https://dtm.iom.int/reports/libya-%E2%80%94-migrant-report-35-january%E2%80%94february-2021.

[38] مركز الهجرة المختلطة (2018) – موجز دولة ليبيا، بتمويل من المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الشؤون الخارجية الأمريكية http://www.mixedmigrationhub.org/wp-content/uploads/2018/05/Country-Profile-Libya.pdf.

[39] منظمة العمل الدولية – معجم قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (2016) – https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions/glossary/.

الشكل 2: معدل مشاركة القوى العاملة (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، وتونس، ومصر، والجزائر (2000-2020)

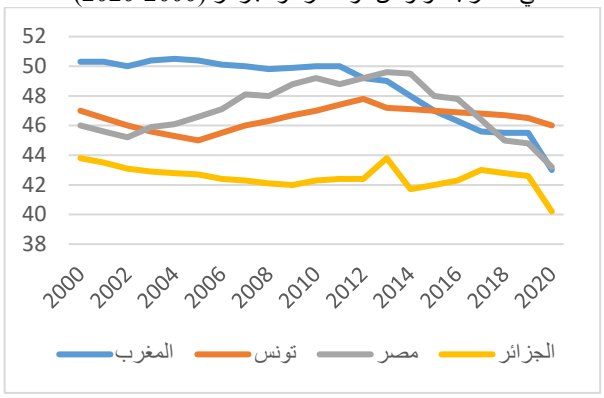

يُمِدنا توزيع القوى العاملة[40] حسب الجنس بصورة أوضح لتوزيع القوى العاملة في كل دولة من دول شمال إفريقيا. كما يُعَد مؤشرا اجتماعيا ثقافيا ذا فائدة: فتقديرات مشاركة القوى العاملة النسائية وتشغيلها هي عمومًا أدنى من تلك المتعلقة بالرجال، مما يعكس الاتجاهات والمعايير الاجتماعية والقانونية والثقافية. وعلى الرغم من أن الجزائر شهدت تحسنًا كبيرًا بشأن مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلا أنها لا تزال متدنية، مما يعكس الاتجاهات الحالية (ما قبل كوفيد-19) وإصرار المجتمع على التمييز بين الجنسين. من ناحية أخرى، ارتفع بشكل تصاعدي في تونس عدد النساء في القوى العاملة.

الشكل 3: معدل مشاركة القوى العاملة النسائية (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020)

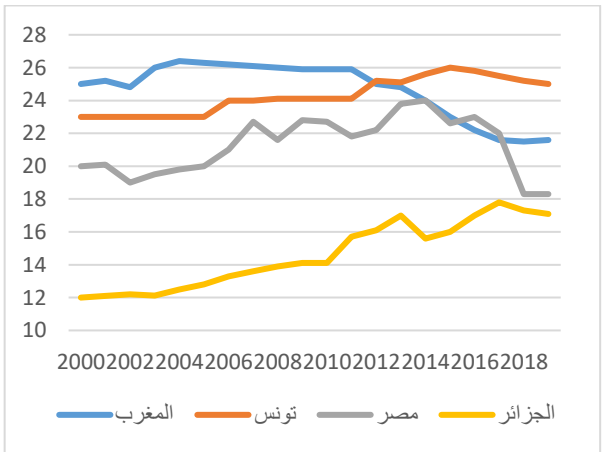

تسمح المعلومات القطاعية بتحديد التحولات في التشغيل ومراحل التنمية، كالانتقال من القطاع الزراعي إلى قطاعات صناعية أكثر كثافة من حيث اليد العاملة (مثل قطاع البناء وبشكل خاص إزاء قطاعات الإنتاجية المنخفضة). كما تعكس اتجاهاً رئيسياً لمعظم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، كظاهرة التوسع الحضري السريع والمترامي الأطراف بفعل الهجرة الداخلية من الأرياف إلى الحواضر، والنزوح الداخلي القسري، وتحويل الأراضي إلى مناطق حضرية مأهولة. ويوضح الرسم البياني أدناه أن التشغيل في القطاع الزراعي قد انخفض تدريجيا بين عامي 2000 و2020 من 45٪ إلى 33٪ في المغرب، ومن 23٪ إلى 10٪ في الجزائر، ومن 20٪ إلى 14٪ في تونس، وأخيراً من 30٪ إلى 21٪ في مصر. وتؤكد بيانات البنك الدولي التحول الاقتصادي نحو قطاع التصنيع، ولا سيما في المغرب وتونس. ومن المثير للاهتمام تحول مشاركة النساء في القوى العاملة مباشرة من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات.[41]

الشكل 4: التشغيل في القطاع الفلاحي بالمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020)

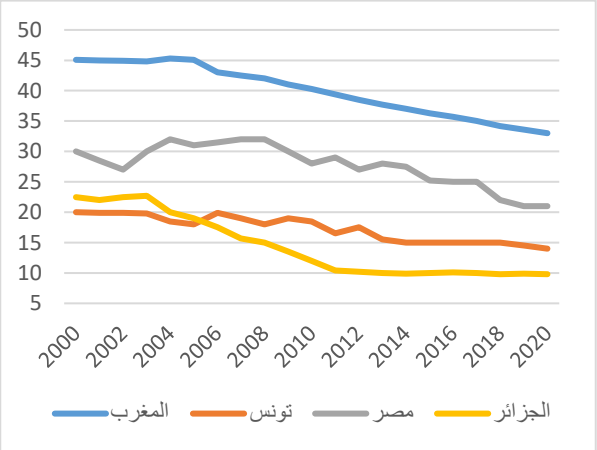

تجعل الاختلافات في التعريفات والتغطية عبر البلدان المقارنات بين بلدان شمال إفريقيا حول الأشكال الحالية لـ "العمالة الهشة" صعبة إلى حد ما[42]. بيد أنه يمكن رصد الاتجاهات والديناميات وتأكيد البيانات الأخرى المتعلقة بالتشغيل وظروف العمل. وغالباً ما تكون اليد العاملة الهشة مؤشراً على وجود اقتصاد زراعي واسع النطاق وغير منظم، مع نسبة عالية من العاملين المساهمين من الأسرة

40 المعروف سابقًا باسم السكان النشطين اقتصاديًا

41 مقابلة مع شخص مطلع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو 2021

42 لبنك الدولي – قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية – https://data.worldbank.org/indicator/SL.EMP.VULN.FE.ZS?end=2019&locations=MA-TN-EG-DZ&start=2010

والعاملين لحسابهم الخاص[43]. كما تعتبر هذه الفئة وفقًا للبنك الدولي "الأقل احتمالا للحصول على ترتيبات عمل رسمية وضمان اجتماعي وشبكات أمان تحميها من الصدمات الاقتصادية، ناهيك عن عجزها عن توفير مدخرات كافية لمواجهة تلك الصدمات"[44]. ويُفسَّر التوازي بين المنحنيات (باستثناء الجزائر) التي تُظْهِر نسبة العمال في القطاع الزراعي والمنحنيات التي تتعلق باليد العاملة الهشة، من خلال الارتباط الوثيق بين الظاهرتين: حيث تظل نسبة الهشاشة مرتفعة في القطاع الزراعي، مما يؤثر على نسبة تتراوح بين 60 و 90٪ من العمال في دول شمال إفريقيا وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. في الوقت نفسه، تحصل النساء على مناصب شغل أدنى جودة وأقل أجرا من الرجال.

الشكل 5: معدل العمالة الهشة (تقديرات منظمة العمل الدولية) في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2000-2020)

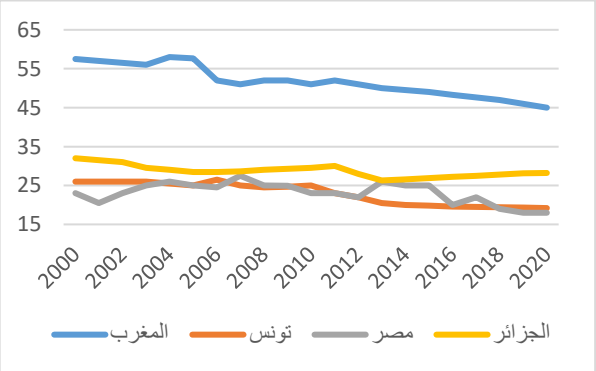

وفقًا للبنك الدولي، اتسم الوضع الاجتماعي والاقتصادي بعد سبعة أشهر من الجائحة بركود عالمي أثر على جميع دول المنطقة باستثناء مصر، حيث بلغت نسبة النمو فيها +5.6٪ سنة 2019 و +3.5٪ سنة 2020، مع توقعات بخصوص سنة 2021 حددت في +2.3٪، فيما لا زالت باقي البلدان الأخرى تكافح (الجزائر: +0.8٪، -6.7٪، +4.1٪؛ المغرب: +2.5٪، -6.3٪، +3.4٪؛ تونس: +1٪، -9.2٪، +5.9٪). ويُورِد البنك الدولي ليبيا بحذر شديد بسبب الشكوك المحيطة بالمعطيات المتوفرة (+1٪، -40.9٪، -3.6٪)[45].

الشكل 6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر (2019-2021) – تقديرات البنك الدولي 2021

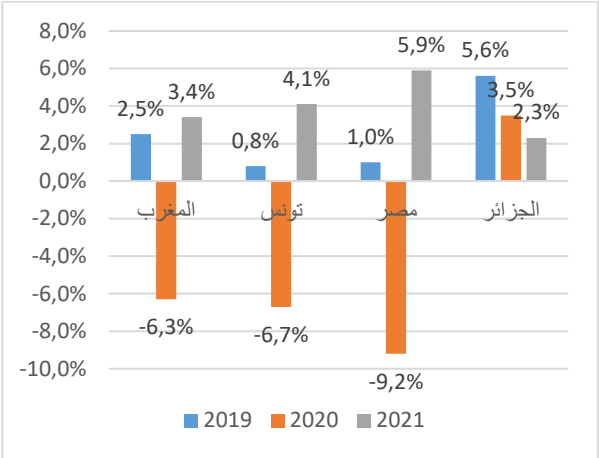

وقد سلطت الأزمة الضوء بشكل خاص على افتقار العديد من الأسر لتنوع مصادر الدخل وعدم قدرتها على التنقل، حيث لم تجد حلا للركود المستمر الذي ألمَّ بها وسقطت في فقر مدقع: ففي تونس، لم يتقاض 59٪ من العمال الذين فقدوا وظائفهم أثناء الحجر أجراً، في حين احتفظ 30٪ منهم براتبهم، و10٪ ببعضه فقط. أما بالنسبة للمغرب، فقد صرحت 44٪ من الأسر الفقيرة بعدم حصولها على أي دخل خلال فترة الحجر، وهي نسبة ترتفع إلى 10٪ بين الأسر الميسورة. في متم سنة 2020، ووفقًا للمؤرخ والخبير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية في شمال إفريقيا لبيير فيرمرين، "عشنا وضعا لم نشهد له مثيلا منذ عقود، وضع مقلق ليس فقط بالنسبة للمجتمعات – لأن البطالة آخذة في الارتفاع في كل مكان شأنها في ذلك شأن حالات الإفلاس: حيث أعلن

[43] ر. غامارانو، (2018)، العمل المأجور مقابل العمالة الهشة – دراسة موجزة لأنماط التوظيف حسب أوضاع التشغيل - قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، دائرة الضوء حول إحصاءات العمل رقم 3، يونيو 2018. منظمة العمل الدولية، جنيف –
https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_631497.pdf..

[44] البنك الدولي – معجم البيانات الوصفية –
https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/SL.EMP.VULN.ZS. تشمل مؤشرات العمالة الهشة: عدم وجود عقود عمل خاصة العمالة الدائمة، وانعدام الضمان الاجتماعي، وعدم وجود إجازة سنوية، وعدم الراحة الأسبوعية، والأجور / الدخل المنخفض، وعدم توفير التدريب، وعدم التقدم الوظيفي. تشمل العمالة الهشة العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية في القطاع الحديث.

[45] ر. أرزقي، ب. مورينو دودسون، ر. يوتينج فان، ر. جانسي، ه. نغوين، م. س. نغوين، ل. متقي، ك. تساكاس، ك. أ. وود (2020) – لنتاجر معًا : من أجل إحياء اندماج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حقبة ما بعد كورونا. النشرة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أكتوبر)، واشنطن، مجموعة البنك الدولي
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34516/211639FR.pdf./

40٪ من الحرفيين في تونس بالفعل عن إفلاسهم، في حين أن 35٪ من المقاولات الصغرى والمتوسطة تعاني إعساراً – ولكن أيضًا بالنسبة للاستقرار الاقتصادي الكلي والنقدي، لأن هذه البلدان مثقلة بالفعل بالديون في ظل الأزمة"[46].

عادة ما يلعب القطاع غير النظامي دورا عازلا لامتصاص الصدمات السلبية، حيث يمتص مؤقتا اليد العاملة التي يدفع بها خارج القطاع النظامي. في الرسم البياني أسفله، يتم تقييم الوضع ما قبل كوفيد من خلال بيانات أجور العاملين بقياس حجم القطاع غير النظامي، وإمكانية تحسين ظروف العمل. وتظهر البيانات وجود تحسن مهم أحرزته مصر. وأدمج المغرب حصة إضافية من اليد العاملة في القطاع المنظم بنسبة 13%، ولكن يبقى هذا الرقم منخفضا. لكن، وفي خضم أزمة كوفيد-19، زادت سياسات التباعد الاجتماعي، وتدابير الإغلاق والحجر الصحي من هشاشة القطاع غير النظامي بسبب طبيعة أغلب المناصب به، حيث أنه لا يتيح العمل عن بعد. وأرغم العاملون في القطاع غير النظامي على الاختيار بين الامتثال لتدابير التباعد الصحي أو كسب قوتهم. إن الطابع غير النظامي للعمل يزيد من الصدمة الاقتصادية على موارد الرزق في مواجهة كوفيد-19.

ومع استمرار الصعوبات التي تواجهها العديد من القطاعات الأساسية بسبب الجائحة (السياحة، والخدمات اللوجستية، والفنادق، وتجارة التقسيط)، يتوقع أن ترتفع البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل 1,2% على الأقل في المستقبل القريب، مما قد يؤدي إلى فقدان 1,7 مليون متصب عمل إجمالا في القطاعين النظامي وغير النظامي، بما في ذلك 700.000 منصب شغل للنساء. بيد أن هناك تقرير لأوكسفام[47] يشير إلى أن 89% من العمال غير النظاميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواجهون خطر فقدان عملهم أو دخلهم في منطقة ولا يتوفرون عن أية حماية اجتماعية.

الشكل 7: القطاع النظامي وغير النظامي من خلال وضع العاملين بالراتب والأجر

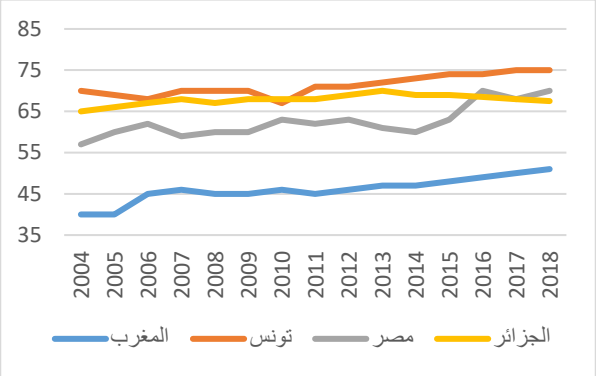

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون البيانات المعروضة في هذا القسم الفرعي قد تم جمعها وتحليلها قبل تفشي جائحة كوفيد-19 (مارس 2020)، والتي تعتبر عاملاً مشددًا لجميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المعنية، فإنه يمكننا الخروج بعدة استنتاجات مبدئية، أبرزها:

1) تتميز مؤشرات البلدان الخمسة المعنية بارتفاع معدلات البطالة وانعدام الآفاق الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير أو المتوسط؛

2) تعد النساء والشباب أكثر عرضة لذلك في البلدان الخمسة؛

3) تتوفر دول شمال إفريقيا، على غرار بلدان المنشأ والعبور للهجرة إلى أوروبا، على فرصة للتحاور مع دول الاتحاد الأوروبي – وهي في أمس الحاجة إلى اليد العاملة الماهرة أو ذات المهارات المنخفضة في العديد من القطاعات – بغرض تبني مقاربة بشأن التنقل تعود بالنفع على كافة الأطراف. وقد أشار الخبير الاقتصادي مهدي لحلو فيما يخص المغرب والجزائر على وجه التحديد إلى أن دول شمال إفريقيا "تواجه تحديًا مزدوجًا من نفس النوع يتمثل في الحفاظ على مصالحها في الداخل ومع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد الأوروبي، علما أن المشاكل التي تطرحها الهجرة غير النظامية – والتي ستزداد سوءًا في السنوات المقبلة – يتم حلها في

[46] ب. فيرمرين ، ص (2021). المغرب العربي تحت حصار أزمة فيروس كورونا. هيرودوت، 1 (1)، 165-179.

[47] . اوزلاك (2020) المصلحة المشتركة الحقيقية: أجندات الهجرة المتقاربة بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا - من أين تبدأ مصالح الأشخاص؟ منظمة أوكسفام الدولية.

بلدان المغادرة"[48]. ويمكن فتح حوار متجدد، بعدما أكدت جائحة كوفيد-19على ضرورته الملحة، يكون مفيدا من خلال تبادل الآراء في نطاق برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا".

الصورة 2: بإذن من FORMENA

[48] م. الحلو (2018) – المغرب والجزائر في سياسات الهجرة الأوروبية، مجلة غريت إنسايتس، المركز الأوروبي لإدارة سياسة التنمية، خريف 2018 (المجلد 7، العدد 4)-https://ecdpm.org/great-insights/north-africa-hope-in-troubled-times/morocco-algeria-european-migration-policies/.

ديناميات هجرة اليد العاملة من شمال إفريقيا

لفهم ديناميات التنقل - وعلى وجه الخصوص جميع القضايا المتعلقة بهجرة اليد العاملة - بين شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي، ينبغي مراعاة ثلاث مكونات زمنية:

- فمن ناحية، التاريخ الطويل للحضور الاستعماري والكفاح من أجل الحرية والعلاقات الثنائية المتميزة (خاصة مع فرنسا بالنسبة للمغرب والجزائر وتونس؛ ومع إيطاليا بالنسبة لليبيا)، علاوة عن التبادلات الاقتصادية أو التجارية الصرفة، فإن هذه الفترة الزمنية الطويلة تعد أساس الشراكات المبرمة في مجال التنقل، لا سيما من خلال برامج التبادل الجامعي والتعاون في مجال التدريب التقني، فضلا عن الاتفاقات الأخيرة التي تهم تشغيل العمال الموسميين المغاربة أو التونسيين، خاصة في إسبانيا أو إيطاليا.
- ومن ناحية أخرى، فإن قصر الإطار الزمني والديناميات العالمية المعاصرة للتنقل، تأثرت بشدة جراء "الربيع العربي" الذي أسفر عن إجراء إصلاحات اجتماعية في المغرب، واندلاع مظاهرات متواصلة في الجزائر وسقوط الأنظمة القائمة في تونس وليبيا ومصر؛ ولكن تأثرت أيضا بسبب الهجرة من دول جنوب الصحراء والحرب في سوريا، التي غيرت بشكل عميق مكونات تدفقات الهجرة إلى أوروبا وطرقها وحجمها. ففي السنوات العشرين الماضية، وضعت بلدان البحر الأبيض المتوسط من كلتا الضفتين العديد من البرامج وعمليات التدخل بهدف تحسين إجراءات مراقبة تدفقات الهجرة "المختلطة" من شمال إفريقيا وتدبيرها وتحليلها.
- وأخيرا، كان لجائحة كوفيد-19 وما خلفته من تداعيات على اقتصاديات العالم دور اتسم بالقطيعة المتسارعة مع ما عهدناه، حيث خلفت أثارا بالغة على قطاع التشغيل وبعض القطاعات الاقتصادية والأفراد الأكثر هشاشة (النساء والعمال غير الرسميين والمهاجرين الاقتصاديين وغيرهم)، بينما يواجه في الوقت نفسه صانعو القرار السياسي والفاعلون الاجتماعيون الاقتصاديون ضرورة إجراء إصلاحات بنيوية فورية وطويلة الأمد. يتناول هذا القسم، مع ترك ليبيا جانبا،[49] تاريخ الهجرة الطويل بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب والجزائر وتونس، بالنظر إلى حجمها من حيث عدد المهاجرين وكثافة تدفقات الهجرة، وكذلك الأرقام المطلقة والنسبية لسكان البلدان الثلاثة. كما سيتم تقاسم معلومات إضافية ومناقشتها حول مصر وليبيا لتسليط الضوء على قضايا السياسة العامة ذات الصلة. وسيتم استكمال هذا المنظور التاريخي الأولي بنظرة عامة تصنيفية للأشكال الرئيسية الثلاثة لهجرة اليد العاملة من شمال إفريقيا إلى أوروبا: المهاجرون الموسميون والطلاب الأجانب والمهنيون ذوو المهارات العالية. فيما سيتطرق القسم التالي بشكل أعمق إلى التفاصيل حول الدروس المستخلصة خلال الموجتين الأولى والثانية من الوباء الحالي: الدروس الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية، من بينها منشور هجرة اليد العاملة الذي يستحق المطالعة.

فهم الديناميات التاريخية: المغرب، الجزائر، تونس ومصر

إن شمال إفريقيا وأوروبا يربط بينهما التاريخ والجغرافيا. كيف ترتبط المنطقتان ببعضهما؟ كيف تطورت علاقتهما في الماضي وكيف تعزز تعاونهما؟ يضع هذا القسم الفرعي بعين الاعتبار التاريخ الطويل والعلاقات الثنائية في كثير من الأحيان بغية التذكير بأن ديناميات الهجرة الاقتصادية ليست بأي حال من الأحوال ظاهرة جديدة. ويعد التاريخ الاستعماري المتشعب من ناحية، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط فرنسا بالمغرب والجزائر وتونس من ناحية أخرى، من حلقات حركة التنقل عبر بلدان البحر الأبيض المتوسط التي دامت لعدة قرون. كما يتم عموما تقديم المغرب والجزائر وتونس - من منظور أوروبي - ككتلة متجانسة ولا تؤخذ الاختلافات التاريخية والوطنية القائمة بينهما بالحسبان. أخيرا، غالبا ما يتم تجاهل وجهة نظر السياسية للبلدان

[49] لسببين: 1) الليبيون لا يهاجرون كثيرًا إلى أوروبا. تعتبر ليبيا بلد المقصد. المصريون يهاجرون، لكن أوروبا ليست وجهتهم الرئيسية. 2) معظم البيانات غير دقيقة أو قديمة. ومع ذلك، فإن الأدلة والمقابلات القصصية تغذي تحليلات محددة بشأن ليبيا.

المغاربية ومصالحها فيما يتعلق بالهجرة[50]. يميز التحليل التاريخي لـناتر 2016 بين ثلاث مراحل رئيسية لتحليل الهجرة - الاقتصادية بشكل أساسي - من شمال إفريقيا إلى أوروبا[51].

1964-1973، استقدام اليد العاملة الأجنبية وتشجيع الهجرة. خلال الستينيات وخاصة في أوائل السبعينيات، سُجلت زيادة في الهجرة بدافع الطلب من المغرب والجزائر وتونس. حيث هاجر الشباب، لاسيما ذوو المؤهلات البسيطة، كعمال إلى شمال وغرب أوروبا (فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا)؛

1974-1995، تقوية أوساط المهاجرين في أوروبا. انطلاقا من عام 1973 إلى منتصف التسعينيات، سُجل انخفاض كبير في الهجرة من الجزائر، بينما ظلت الهجرة من المغرب وتونس مستقرة نسبيا. في الوقت نفسه، كانت أوساط المهاجرين تتوطد في أوروبا من خلال التجمع العائلي والتجنيس.

1995 إلى يومنا هذا، تكاثر أنماط الهجرة. منذ منتصف التسعينيات، ازدادت الهجرة من المغرب بسرعة خاصة نحو إسبانيا وإيطاليا، في حين سجلت زيادة معتدلة في الهجرة من تونس والجزائر. في الوقت نفسه، حدث تغيير على مستوى خصائص المهاجرين، بحيث تزايدت، من ناحية، الهجرة غير النظامية بشكل ملحوظ؛ ومن ناحية أخرى، فإن المستوى الدراسي للمهاجرين في المتوسط أعلى بكثير مما كان عليه في الماضي.

على الرغم من وجود هجرة عمالية منظمة منذ الستينيات إلى دول أوروبية أخرى، مثل ألمانيا وبلجيكا وهولندا، لم تنتقل الهجرة المغاربية إلى وجهات أخرى إلى غاية ثمانينيات القرن الماضي، لا سيما إسبانيا وإيطاليا. كانت فرنسا، حتى الثمانينيات، الوجهة الرئيسية للهجرة من شمال إفريقيا بحكم الروابط التاريخية والفترة الاستعمارية والتعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق الذي تطور على مدى عقود بين فرنسا والدول الثلاث. يقدم الشكل أدناه نظرة عامة على التنويع الجغرافي للهجرة من شمال إفريقيا على مدى العقود القليلة الماضية، مما يدل على أن حصة فرنسا آخذة في الانخفاض، في حين أن حصة إسبانيا وإيطاليا تتزايد بشدة.

الشكل 8: توجه الإجمالي السنوي للهجرة من الجزائر، والمغرب، وتونس (1964-2008)

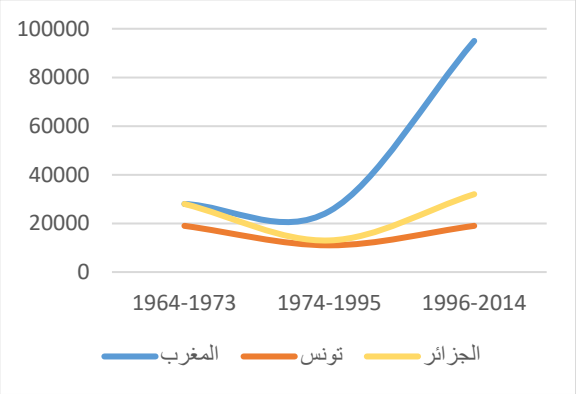

الشكل 9: تطور الإجمالي السنوي للهجرة من الجزائر إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا (1964-2014)

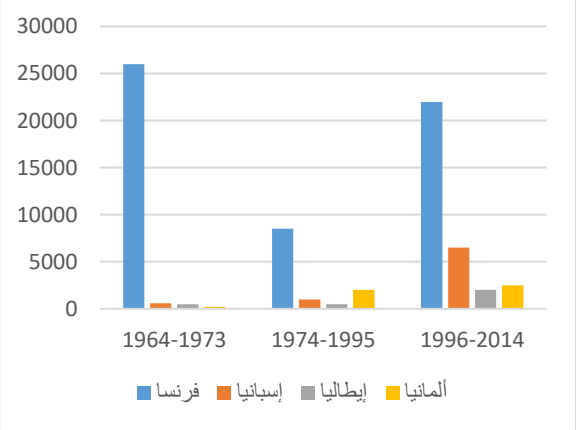

الشكل 10: تطور الإجمالي السنوي للهجرة من المغرب إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا (1964-2014)

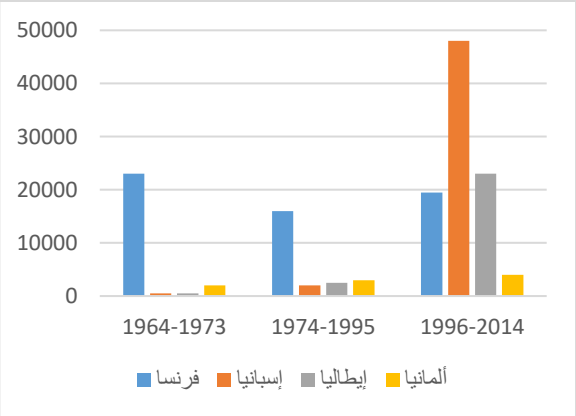

50 ناتر، ك. (2016). خارج بلد المنشأ: أنماط الهجرة في الجزائر والمغرب وتونس ؛ فريدريش ايبرت شتيفتونغ. وناتر، ك. (2014). خمسون عامًا من الهجرة المغاربية: كيف تتمثل الدول الهجرة الجزائرية والمغربية والتونسية، أكسفورد، المملكة المتحدة: معهد الهجرة الدولية، جامعة أكسفورد.

51 المرجع نفسه. يختلف التوزيع الدقيق للمراحل الثلاث أيضًا حسب بلد المقصد، حيث لا تتوفر البيانات المتعلقة بجميع الفترات في جميع البلدان. على سبيل المثال، الفترة من 1964 إلى 2008 بالنسبة لفرنسا؛ ومن 1965 إلى 2014 لألمانيا، من 1980 إلى 2010 لإيطاليا ؛ ومن 1988 إلى 2011 لإسبانيا. المصادر: بالنسبة لفرنسا وإسبانيا وإيطاليا: قاعدة بيانات DEMIG C2C (DEMIG 2015a) ؛ لألمانيا: 1965-2009، قاعدة بيانات DEMIG C2C (DEMIG 2015a) ؛ 2010-2014 ، المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين / Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (BAMF 2016: 172).

الشكل 11: تطور الإجمالي السنوي للهجرة من تونس إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا (1964-2014)

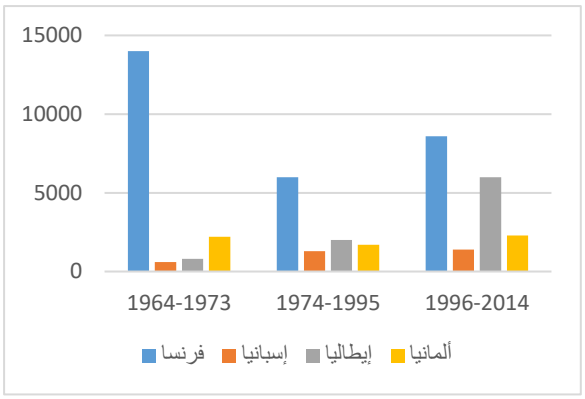

مصادر الأشكال 9، 10، 11: DEMIG C2C (2015) DEMIG، V.1.2، الإصدار الداخلي الكامل ، تم تحريره بواسطة معهد الهجرة الدولي بجامعة أكسفورد (IMI) ، أكسفورد، المملكة المتحدة.

الإطار 4: بين القوة الناعمة والأوضاع الصعبة: حالة مصر

حسب التقديرات، يزيد عدد سكان مصر عن 100 مليون، حيث تعتبر البلد الذي يصدر عنه أكبر عدد من العمال المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحسب ورقة خاصة بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، أصبحت الهجرة أداة حقيقية للقوة الناعمة بالنسبة لمصر في الوقت الذي كان "أكثر من 6 ملايين مهاجر مصري يعيشون في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى 2016، وبشكل خاص في العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة (بالإضافة إلى 3 ملايين مواطن مصري وأبنائهم يقومون في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، حيث كونوا جاليات نشطة.[52]

الشكل 12: المهاجرون المصريون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المصدر: البنك الدولي 2016، بالآلاف)
:

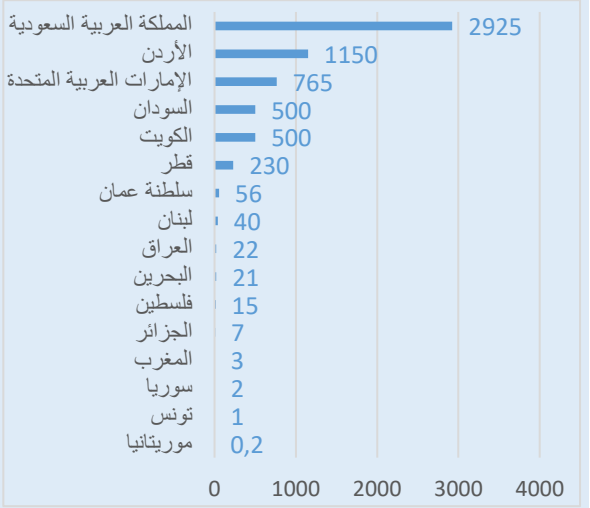

تاريخيا، كانت مصر بلدا تصدر منه الهجرة، والتي حدثت أغلبها في نطاق المنطقة العربية الأوسع. وحتى أواسط السبعينيات والأزمة النفطية، قدمت مصر لليبيا والعراق ومجلس التعاون الخليجي عمالا من ذوي الكفاءات المنخفضة والمتوسطة في قطاعات الإدارة العمومية، والتعليم، والصحة. وانطلاقا من أواسط السبعينيات، "لعبت هجرة اليد العاملة الدولية دورين أساسيين في الاقتصاد المصري. فهي متنفس خارجي لليد العاملة المصرية المتزايدة، الأمر الذي يخفف من الضغط على سوق العمل الداخلية. كما أنها مصدر للتحويلات المالية بالعملة الصعبة." وتوجه أغلب المهاجرين المصريين نحو منطقة الخليج، ولاسيما العربية السعودية، والكويت، والعراق. ويتم تشغيل العمال المصريين في دول مجلس التعاون الخليجي في إطار نظام الكفالة: حيث يمارس الكفيل "سلطة ومراقبة كبيرتين على العمال."[53]

من منظور معاصر: المغرب، الجزائر وتونس

خلفت موجة "الربيع العربي" التي ضربت بلدان المنطقة في عامي 2010 و2011 تداعيات مختلفة، إذ أحدثت تغييرات مؤسسية واجتماعية واقتصادية مهمة في كل بلد من بلدان شمال إفريقيا. وبعد عقد من الزمان، سارت بعض التحولات في بعض البلدان بشكل أفضل من غيرها، لكن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال قائمة كما أشرنا في القسم السابق. أما في الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، فإن التصورات حول "أزمة الهجرة" في وسائل الإعلام والرأي العام الوطني والتي تغذيها أخبار المآسي في عرض المتوسط

[52] تسوراباس، ج. (2018) مصر: الهجرة وسياسة الشتات في بلد عبور ناشئ.

[53] نفس المصدر

والروايات الشعبوية والانتخابية، أدت إلى إقناع دول الاتحاد الأوروبي بضرورة تسريع التعاون لا سيما مع بلدان شمال إفريقيا في مجال إدارة التنقل على ضفتي المتوسط.

وواجه الاتحاد الأوروبي – خصوصا بالنسبة للفرق الدائمة للحدود وخفر السواحل الأوروبية، وفرونتكس، وإلى النقص العام في انسجام السياسات بين الدول الأعضاء - انتقادات لاذعة لا سيما من لدن الفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الذين شددوا على التحول الصارخ في سياسة الاتحاد الأوروبي الذي انتقل من "مروج لحقوق الإنسان في شمال إفريقيا إلى فاعل يعطي الأولوية للمصلحة الذاتية على حساب احتياجات الأشخاص وحقوقهم"[54]. كما تذهب المنظمات غير الحكومية الأخرى، التي تمت مقابلتها في إطار هذا البحث، إلى تأكيد ذلك مصرحة أن "دولا مثل المغرب والجزائر وتونس لا تقوم بالإصلاحات اللازمة بسبب شح الموارد أو ضعف القدرات أو غياب الإرادة السياسية، علما أن هذه الإصلاحات ضرورية، لا سيما فيما يتعلق بقضايا اللجوء والحماية. ومن جهة أخرى، تركز سياسات الاتحاد الأوروبي على إعادة التنظيم والاحتواء والمقاربة الأمنية، وهو ما لا يشجع على القيام بإصلاحات حقيقية ويؤدي إلى تسييس النقاش"[55]. ومن منظور مفاهيمي وسياسي، أصبحت عملية تشديد الإجراءات على الحدود، والتي كان محور السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي لعقود، هي جوهر الموضوع، حيث أصبحت حدود أوروبا تحدد في شمال إفريقيا، وكذلك في إفريقيا جنوب الصحراء، وتركيا، وآسيا الوسطى: "تنتج الضغوط المرتبطة بتشديد الإجراءات على الحدود عن الفجوات المتزايدة في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، والصدمات الخارجية لعمليات عبور الحدود، وتشديد الإجراءات على الحدود الذي تعاني منه المجتمعات بشكل متزايد، وتسييس ذلك."[56]

وفي هذا السياق، ليس من المثير للاهتمام فحسب، بل من الضروري أيضًا مراقبة ديناميات هجرة اليد العاملة من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا. تظهر الاتجاهات الحديثة حاجة حقيقية لليد العاملة المؤهلة وذات المؤهلات المنخفضة في دول الاتحاد الأوروبي. هذا الطلب القوي، في سياق تنامي معدل شيخوخة السكان في العديد من البلدان الأوروبية ونقص العمال ذوي المهارات المنخفضة للقيام بمهام معينة في البناء أو الزراعة على وجه الخصوص، يشير إلى ملامح تنقل مفيد اقتصاديًا لجميع الفاعلين، مع احترام حقوق المهاجرين وحمايتهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العدد الإجمالي لتصاريح الإقامة قد ارتفع بشكل مطرد على المستوى العالمي خلال العقد 2009-2019. ويعزى هذا النمو إلى عاملين أساسيين: العمل والتجمع العائلي المرتبط به. ونلاحظ على المستوى العالمي أن تصاريح الإقامة المتعلقة بالعمل قد زادت بنسبة 170٪ بين عامي 2014 و2019. وبالعودة إلى تعريف منظمة العمل الدولية لهجرة اليد العاملة والذي يشمل أيضًا "الطلاب الدوليين" يمكن الاستنتاج أن إجمالي عدد تصاريح الإقامة الجديدة الصادرة للمهاجرين الدوليين في عام 2019 بدول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين بلغ 1.6 مليون (1.2+0.4)، مقارنة بالنصف فقط في عام 2009 (0,55+0,25). إلا أنه، إذا ما جزأنا هذه البيانات حسب بلد المنشأ، يمكن أن نرى بأن الزيادة تعود بشكل أساسي إلى سوريا (+0,8 مليون خلال الفترة)، وأوكرانيا (+0,4 مليون)، والهند والصين (+0,1 مليون لكل واحد منهما)، أي 85% من المجموع؛ ومن جهة أخرى، يبقى عدد تصاريح الإقامة الممنوحة لدول شمال إفريقيا مستقرا بزيادة طفيفة جدا (+0,08 مليون).

[54] أوزيلاك (2020) مصلحة حقيقية ومشتركة، أجندات الهجرة متقاربة بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا- فأين تقع مصالح الناس؟ أوكسفام الدولية.
[55] مقابلة مع شخص مطلع، منظمة غير حكومية دولية، تونس، يونيو 2021
[56] انظر بشكل خاص:
1) فنسينتي روفي، ج. ريتشارد، فيليو، وم. برزي «الافتتاحية: الحدود الهامشية، إعادة تشديد الرقابة على الحدود في أوروبا»، Belgeo.
2) بيلانجر إم، وشيملفينيغ، ف. (2021). التسييس وإعادة تشديد الرقابة على الحدود في توسع الاتحاد الأوروبي: خطابات العضوية في البرلمانات الأوروبية. مجلة السياسة العامة الأوروبية.

الشكل 13: عدد تصريحات الإقامة الجديدة الصادرة حسب النوع في الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، 2009-2019 (مرتبة حسب السبب)

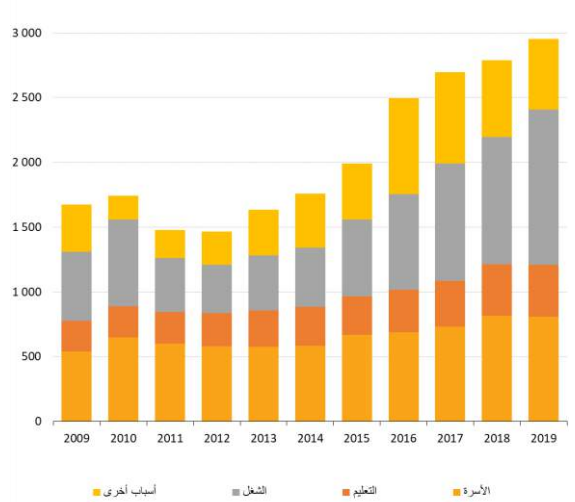

يتضح من خلال ترتيب تصاريح الإقامة الممنوحة من قبل دول الاتحاد الأوروبي بين عامي 2014 و2019، (حجم التصاريح الصالحة والمجددة والجديدة)، أن المغرب يتصدر القائمة بما يناهز مليوني تصريح نشط، تليه الجزائر بأزيد من 0.7 مليون تصريح نشط خلال نفس الفترة. وأخذا بعين الاعتبار عدد السكان في تونس، فقد حصلت هذه الأخيرة أيضًا على نسبة شبه مماثلة من تصاريح الإقامة. تؤكد هذه النظرة العامة السريعة على الدور المهم في الاقتصاد الأوروبي لليد العاملة القادمة من شمال إفريقيا، خاصة خلال العقد الماضي. وسنقوم في القسم الموالي بتدقيق ملامح هذه الهجرة- من حيث المهارات والجنس والعمر على وجه الخصوص - التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا، ولا سيما في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا.

الهجرة الموسمية لليد العاملة من شمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي: دراسة حالة

تستهدف معظم خطط التشغيل الحالية في الاتحاد الأوروبي العمال المهاجرين في قطاعات محددة من قبيل تكنولوجيا المعلومات أو البناء أو السياحة أو الزراعة. وقد تأثرت بعض هذه القطاعات سلبًا بجائحة كورونا، مما أدى إلى خسائر فادحة في مناصب الشغل (اليونكتاد 2020). وبعد قطاع الزراعة أحد أبرز القطاعات التي تأثرت بشدة بالأزمة. تعتبر الزراعة في الاتحاد الأوروبي مصدرًا رئيسيًا للتشغيل والدخل لأقل من 4٪ من السكان، وهي نسبة آخذة في الانخفاض. ويعزي ذلك جزئيًا إلى الطبيعة الشاقة للمهن الزراعية وحقيقة أنها تدر دخلاً لا يرقى إلى ما تدره الأنشطة الأخرى من مداخيل. يعتبر تشغيل اليد العاملة المحلية والشابة أمرًا معقدًا في المناطق الزراعية والريفية، لا سيما فيما يسمى بالمناطق النائية، والتي تتميز عمومًا بضعف جاذبيتها وجودة الخدمات المقدمة بها. بالإضافة إلى ذلك، تتميز دورة الإنتاج الزراعي بتقلبات كبرى وعدم القدرة على التنبؤ بسبب الدورات الموسمية المتغيرة وظروف الطقس والتغيرات في الطلب على الغذاء، وهي عوامل تخلق الحاجة إلى يد عاملة متعددة الاختصاصات ومؤقتة ومرنة: "العمال الموسميون الأجانب موجودون في القطاعات الأكثر كثافة، وكلما تخصصت منطقة زراعية، كلما زادت تصنيعا، أي كلما زاد إنتاجها كثافة، كلما تم إنشاء قنوات فعالة لتشغيل اليد العاملة غير المحلية: القوة العاملة الوحيدة من المحتمل أن تتقبل الأجور المقترحة وظروف العمل المتوفرة"[57].

وقد تسببت القيود المتعلقة بالتنقل في انحسار التدفقات الموسمية المعتادة للعمال من البلدان النامية، مما أدى إلى تعطيل المحاصيل في ربيع عام 2020 والحد من إنتاجية القطاع (لا سيما في التي يحتلون فيها مكانة محورية إيطاليا وإسبانيا). ردًا على هذا الموقف، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا بشأن حماية العمال الموسميين في 19 يونيو 2020، داعيًا المفوضية الأوربية والدول الأعضاء إلى ضمان التنفيذ السليم لتشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة[58] واعتماد حلول جديدة وطويلة الأجل. وتضمن القرار بأن العمال العابرين للحدود والموسميين قد تضرروا بشكل خاص من الأزمة والتدابير المتخذة لاحتواء انتشار الجائحة - وكثير

[57] ديكوس، واو وهيليو إي (2015) الهجرة الدائرية أم التوجيه النفعي للتنقل؟ برامج الهجرة المؤقتة في الزراعة المكثفة كما هو موضح أدناه، في يوم دراسي حول "التنقل والعودة على محك قيود الهجرة؟"، جامعة باريس ديدرو، وحدة بحوث الهجرة والمجتمع، باريس، 25 سبتمبر 2015.

[58] وفقا للبرلمان الأوروبي، فإن "العمال الموسميين المهاجرين يشملهم الأمر التوجيهي المتعلق بالعمال الموسميين (أمر توجيهي عدد 36/2014 / EU) ، والذي يمنحهم معاملة متساوية من حيث شروط العمل والحد الأدنى لسن العمل وظروف العمل وتدابير الصحة والسلامة المهنية. ولأول مرة، قدم التوجيه مجموعة من القواعد المنسقة لقبول العمال الموسميين وإقامتهم وحقوقهم في بلد ثالث. يحق للعمال الموسميين الحصول على معاملة متساوية مع مواطني البلد المضيف فيما يتعلق بشروط التوظيف، مثل الحد الأدنى لسن العمل وظروف العمل (مثل الأجر والفصل وساعات العمل والإجازات والعطل) وأنظمة الصحة والسلامة. ينطبق الحق في المساواة في المعاملة أيضا على فوائد الضمان الاجتماعي المرتبطة بالمرض والعجز والشيخوخة والتدريب والمشورة بشأن العمل الموسمي.
Https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/202)
(1/689347 /EPRS_BRI(2021)689347_EN.pdf

منهم "عالقون في بلد العمل دون دخل أو حماية أو نقل (...) وأحيانًا حتى بدون مأوى أو الرعاية الصحية والطعام[59].

خلال الموسم الزراعي والسياحي الممتد من أبريل 2018 إلى مارس 2019، تم تشغيل 1050000 شخص بعقود موسمية في فرنسا. وبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي وحده خلال هذه الفترة 270 ألف عامل موسمي، وهو ما يمثل ثلث العدد الإجمالي للعاملين فيه خلال هذه الفترة[60]. تستقبل فرنسا حوالي 16000 عامل موسمي أجنبي كل عام، 50٪ منهم تقريبًا من المغرب (7000 شخص، ثلثاهم تقريبًا يعودون كل موسم) وتونس (1000) على أساس اتفاقيات العمل التي تسمح باستقدام العمال الموسميين بموجب إجراءات مبسطة. وفي المتوسط، يمثل المهاجرون الموسميون المصرح بهم في المغرب وتونس العاملين في القطاع الزراعي في فرنسا 3٪ من القوة العاملة الموسمية المعلن عنها. وهو رقم لا يعكس الواقع بالتأكيد، لأنه لا يأخذ في الاعتبار سوى العقود المصرح بها. إن القوى العاملة المهاجرة من المغرب وتونس، لا سيما في مجال زراعة أشجار الفواكه (القطف) والبستنة في البيوت البلاستيكية، هي في الواقع أكبر بكثير إذا تم أخذ العمال غير المصرح بهم في الاعتبار. ففي بعض المناطق، لن يتأتى الإنتاج بدون مساهمتهم: البستنة في منطقة بوش دو رون، والهليون في جارد ولاندز والفراولة في دوردوني أو لو إي غارون، إلخ.

تقدم إسبانيا وإيطاليا نوعين من ملفات تعريف العمال الموسميين، ملفات دورية وأخرى دائمة. وصل العمال الموسميون المعتادون في إسبانيا عبر برامج الهجرة المؤقتة المحلية وكانوا يأتون بانتظام، لمدة تتراوح بين ستة سنوات وإحدى عشر عاما، لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر في السنة. وكان معظمهم من النساء المغربيات، كما هو وارد في الجدول أدناه. وجدت معظم النساء المغربيات البالغ عددهن 7000، اللائي استطعن القدوم إلى هويلفا قبل إغلاق المغرب حدوده في 13 مارس 2020، أنفسهن في وضع مزري في نهاية موسم حصاد الفراولة. إذ كانت عقودهم قد انتهت في منتصف يونيو 2020، لكن بلدهم الأصلي أبقى حدوده مغلقة بعد أن تبنى موقفا متحفظا للحد من انتشار الوباء. وظلوا عالقين في إسبانيا لبضعة أسابيع، بقليل من المال، قبل أن تتوصل الحكومتان الإسبانية والمغربية إلى اتفاق لإعادتهن إلى الوطن[61]. وتعتبر إسبانيا أكبر مصدر للفراولة في العالم، بحيث يتم إنتاج 90% منها في مقاطعة هويلفا (6000 هكتار وحوالي 300 ألف طن سنويا بين فبراير ومايو). وتعتمد مزارع الفراولة بشكل كبير على 50000 عامل موسمي، معظمهم من العمال المهاجرين الأجانب الذين يتوافدون على المنطقة كل عام. فمعظم العمال الأجانب الشرعيين هم من أوروبا الشرقية، يليهم المغاربة والأمريكيون اللاتينيون. ويتم توظيف العديد من النساء المغربيات العاملات في حقول الفراولة في بلدانهن الأصلية. وغالبا ما لا يتحدثن الاسبانية وبعضهن أُميات، مما يعني اتكالهن كليا على أرباب عملهن. وفي فبراير 2020، صرح فيليب ألستون، مقرر الأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، أن بعض هؤلاء العمال المهاجرين يعيشون في مدن الصفيح "في ظروف أسوأ بكثير من مخيمات اللاجئين، دون مياه صالحة للشرب أو كهرباء أو صرف صحي"[62].

في إيطاليا، في بيانا ديل سيلي (إقليم دي ساليرنو)، غالبا ما يكون العمال الموسميون المغاربة في وضع غير نظامي. إذ يزاولون الأنشطة الزراعية عن طريق معارفهم أو عبر نظام الوساطة غير القانوني، Caporalato. ويشاع أن القطاع الزراعي الإيطالي يتمتع بخصوصية جدب العمال الموسميين غير النظاميين الذين دخلوا بشكل غير قانوني - بتأشيرات سياحية أو عقود مزورة - ولكن أيضا العمال الموسميين وغير الموسميين الحاصلين على تصاريح أوروبية دائمة، غالبا من إسبانيا. في إيطاليا، على سبيل المثال، لا يعكس رقم 370.000 عامل مهاجر في الزراعة (27% من اليد العاملة الزراعية القانونية) حقيقة أن الجزء الأكبر من العمل الزراعي الموسمي يقوم به مهاجرون غير مسجلين أو طالبو لجوء. تشير التقديرات إلى أن قطاع الزراعة في إيطاليا يوظف ما بين 400.000 و500.000 عامل مهاجر، أي حوالي نصف إجمالي

59 https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/689347/EPRS_BRI(2021)689347_EN.pdf

60 https://dares.travail-emploi.gouv.fr/sites/default/files/pdf/dares_analyses_emploi_saisonnier_france_2018-2019.pdf

61 https://www.worck.eu/2020/04/08/strawberry-fields-in-the-spanish-province-of-huelva-migrant-women-under-the-risk-of-covid-19/

62 https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25524&LangID=E

اليد العاملة الزراعية، مع نسبة كبيرة ومتزايدة من العمال من رومانيا وألبانيا وشمال إفريقيا.

لا تعكس الأعداد القليلة المتوفرة الصورة الحقيقية للقطاع ولدور المهاجرين فيه. ووفقا لنتائج مشروع بحث مشترك أنجزته وحدة الأبحاث التابعة لمجلس الخبراء الألماني المعني بالاندماج والهجرة (SVR) ومعهد سياسة الهجرة في أوروبا (MPIE)، فإن الأرقام الرسمية لا تعكس الواقع، بحيث لا يتم تسجيل العديد من العمال الموسميين المهاجرين. وبالمثل، وفقا لمركز ميلانو لقانون وسياسة الغذاء والاتحاد الأوروبي لنقابات عمال الأغذية والزراعة والسياحة (EFFAT)، يُقدر أن العمل غير القانوني في قطاع الزراعة يتجاوز 20% في إيطاليا واليونان وإسبانيا، أما البرتغال وبلغاريا، يشاع أن المعدل يزيد عن 40%. وفي جنوب إيطاليا، على الرغم من أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن المهاجرين يمثلون حوالي نصف اليد العاملة المشتغلة في قطاع الزراعة، تشير تقارير مستقلة إلى أن هذا الرقم قد يصل إلى 80% إذا تم تضمين المهاجرين غير المصرح بهم وغير النظاميين.[63]

الجدول 1: عدد التراخيص الممنوحة للمرة الأولى للعمال من خارج الاتحاد الأوروبي للعمل الموسمي (حسب القطاع ونوع الجنس)

السنة		عدد التصاريح الصادرة لأول مرة لفائدة مواطني البلدان النامية من أجل العمل الموسمي	نسبة التصاريح الصادرة لأول مرة لفائدة مواطني البلدان النامية من العمل الموسمي في القطاع الزراعي	التصنيف حسب نوع الجنس (نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي)
2017	إسبانيا	5.752	%98	%86
2018		13.789	%99	%93
2019		11.368	%95	%92
2017	إيطاليا	2.308	%64	%11
2018		3.578	%61	%9
2019		2.650	%63	%9

الطلبة الدوليون من شمال إفريقيا

في ظل العولمة وزيادة تنقل العمال المهرة، يستمر تزايد الطلب على المهارات والمؤهلات التقنية، لا سيما في قطاعات الهندسة والتكنولوجيات الجديدة والخدمات وفي قطاع الرعاية الصحية إلى حد كبير. وأدى هذا المعطى إلى تسريع الديناميات الحالية وتغيرها في مجالي التعليم العالي وهجرة العمال المهرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا. على المستوى التعليمي، فإن القرب الجغرافي والثقافي بالإضافة إلى ميزة سهولة الوصول إلى الناطقين بالفرنسية يجعل من التعليم في الجامعات الفرنسية فرصة للتخطيط لمزاولة مهنة ما في الخارج أو العودة إلى شمال إفريقيا بالنسبة للعديد من الشباب المغاربة والجزائريين والتونسيين. وعلى العكس من ذلك، يدرس المصريون في الجامعات في مصر بأعداد كبيرة، ولا يهاجرون إلا للحصول على أول عمل لهم أو للتدريب في إطار السلك الجامعي الثالث في أوروبا (إيطاليا، فرنسا وألمانيا)، أو المملكة المتحدة أو أمريكا الشمالية. ويوضح الرسم البياني أدناه الديناميات على مدى العقد الماضي، مع مضاعفة عدد التصاريح الأولى الصادرة لدواعي متابعة الدراسة بين 2010 (17.500) و2019 (35.000). وعند ترتيب هذه البيانات حسب بلد المنشأ، نلاحظ أن المغرب يتصدر القائمة بنسبة تناهز 50% من التصاريح، فيما حلت كل من الجزائر وتونس بأزيد من 20% لكل منهما، فيما تجاوزت نسبة مصر 5% بقليل.

الشكل 14: التصاريح الأولى الصادرة للتعليم حسب الجنسية (2010-2019 في شمال إفريقيا، بما في ذلك مصر وليبيا)

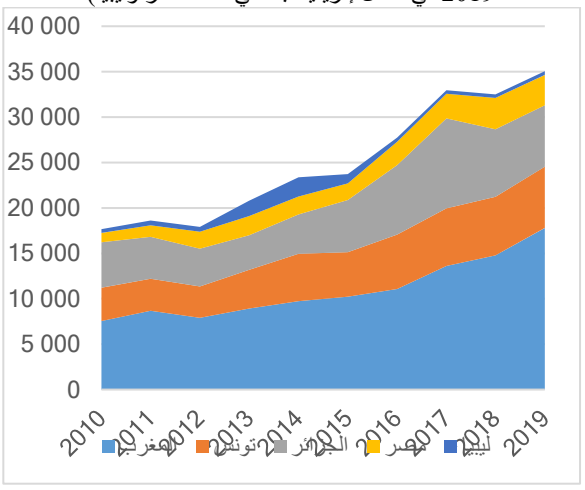

إذا تأملنا الآن البلدان الأوروبية التي يقصدها الطلاب من شمال إفريقيا، فإننا نلاحظ أن فرنسا تمثل إلى حد بعيد البلد المفضل لدى الطلاب المغاربة والجزائريين والتونسيين نظرا لوحدة التاريخ واللغة. إذ تعد فرنسا الدولة المفضلة لدى الطلاب التونسيين الراغبين في متابعة دراستهم في الخارج، ويشكل على سبيل الذكر طلاب الدكتوراه التونسيون نسبة 18.3% من الطلاب الأجانب المسجلين في برامج الدكتوراه في الجامعات الفرنسية سنة 2017. وكانت تونس من أكثر الدول تمثيلا للطلاب الأجانب في فرنسا، بحيث بلغ عددهم 12390 طالبا. كما تحتل

[63] انظر بشكل خاص: بورجس، إ. وهويت، ن. (2020) العمال غير المرئيين: يتقاضون أجوراً زهيدة ويستغلون ويتعرضون للخطر في مزارع أوروبا.

تقارير Euronews & Lighthouse.

المرتبة الرابعة بعد المغرب (11.7%) والصين (8.9%) والجزائر (8.1%)، وفق تصريح وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار الفرنسية.

الجدول 2: بلد منشأ الطلبة من شمال إفريقيا المتواجدين في فرنسا
(المصدر: MESRI-DGESIP 2017)

السنة الجامعية 2017	الطلبة	النسبة	التصنيف الدولي
المغرب	38.002	12%	1
الجزائر	26.116	8%	3
تونس	12.390	4%	4
البلدان الأفريقية الأخرى	69.257	21%	
المجموع (عالميا)	323.933		

تفسر العلاقة طويلة الأمد بين فرنسا والدول الثلاث ضراوة رد الفعل التي أشعلتها، في نوفمبر 2018، استراتيجية الحكومة الفرنسية لجذب الطلبة الأجانب الجدد إلى فرنسا - "مرحبا بكم في فرنسا". وركزت هذه الاستراتيجية بشكل عشوائي على: 1) تحسين سياسة منح التأشيرات والمنح الدراسية المخصصة للطلبة الأجانب، و 2) زيادة كبيرة في الرسوم الدراسية بالنسبة للطلبة غير الأوروبيين. لكن سرعان ما تعالت الأصوات المنتقدة لهذا الإصلاح من الجامعات والمراكز الأكاديمية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حتى أن بعض الجامعات الفرنسية رفضت تطبيقه على الطلبة الأفارقة والشماليين: "هذا الإصلاح البيروقراطي الصرف، المعتمد في باريس، أسيء فهمه لأنه خالف تقليد الحوار والشراكة. وبعيدا عن هذا الحادث السياسي أو الدبلوماسي المؤسف، تظهر ردة الفعل هذه أهمية التبادل التعليمي والأكاديمي بين فرنسا والدول المغاربية"[64].

الشكل 15: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة المغاربة للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 - أوروستار

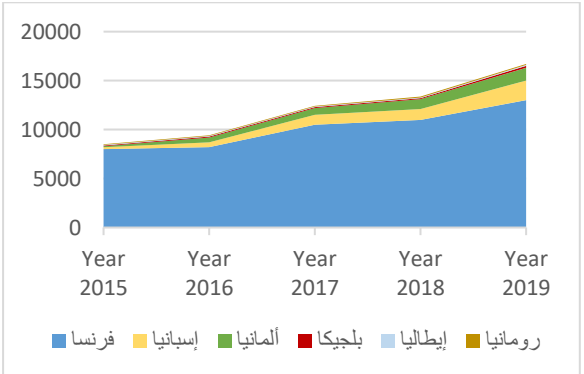

الشكل 16: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة الجزائريين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 - أوروستار

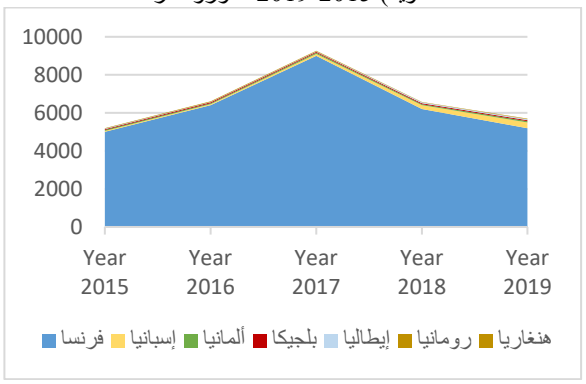

الشكل 17: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة التونسيين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 - أوروستار

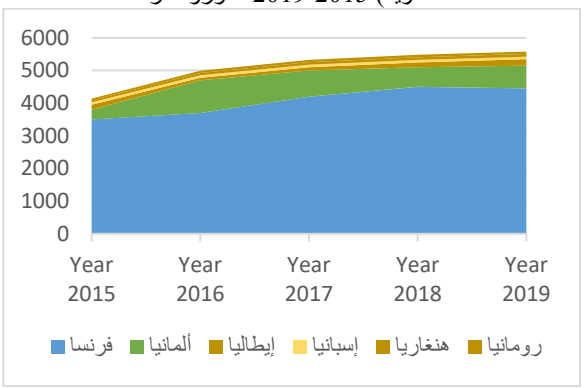

الشكل 18: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة الليبيين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 - أوروستار

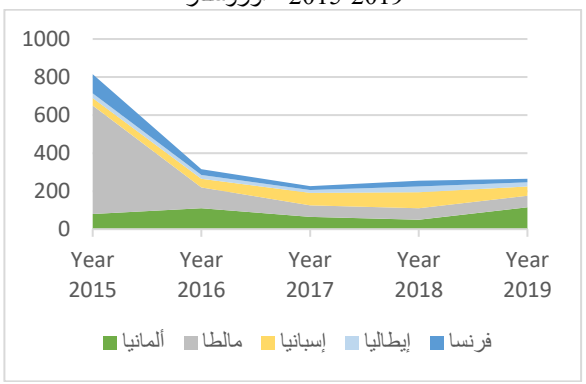

[64] مقابلة مع شخص مطلع، وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار، باريس، مايو 2021

الشكل 19: التصاريح الأولى المسلمة للطلبة المصريين للتعليم (مدة سنوية) 2015-2019 - أوروستار

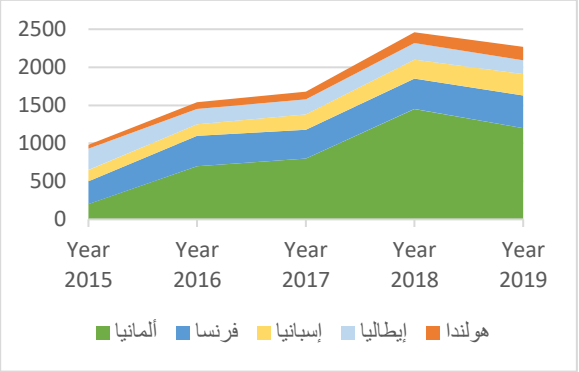

وأخيرا، تبين نظرة سريعة على معدلات بطالة الشباب، إذا ما قرناها بين مصر وتونس، فوارق طفيفة لكنها مهمة تعزى إلى اختلافات اجتماعية ثقافية، ووضع السوق المحلية للعمل. وفي كلتا الحالتين، يعود عدم قدرة الشباب ذوي المهارات العالية (من التعليم العالي) دخول سوق العمل إلى غياب فرص حقيقية لنوع المهارات التي اكتسبوها والتي يعرضونها في سوق غير نظامية ومتعثرة إلى حد بعيد. وبالنسبة لتونس، نجد أن الشباب ذوي المهارات العالية لا يجدون صعوبة أو يسرا في دخول سوق العمل – على خلاف الشباب المغاربة أو الجزائريين أو المصريين – وهو ما يبقيهم داخل البلد. وأخيرا، تعود النسبة المرتفعة للنساء ذواتي المهارات العالية اللواتي لا يستطعن دخول سوق العمل (60%) إلى الحواجز الاجتماعية والثقافية، ولاسيما وقت الأزمة أو الركود. وبالنسبة لكل الدول التي تغطيها هذه الدراسة، تعرض صعوبة إدماج أغلب أصحاب المهارات العالية البلد إلى خطر هجرة المواهب والمهارات؛ كما أن ذلك يمثل مؤشرا على قضايا ذات طبيعة هيكلية أكثر في بلدان استوطن فيه العمل غير النظامي والبطالة.

الشكل 20: معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس (مصر-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020)

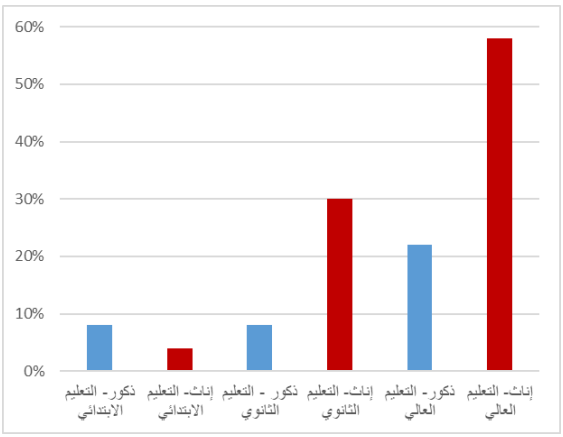

الشكل 21: معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس (تونس-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020)

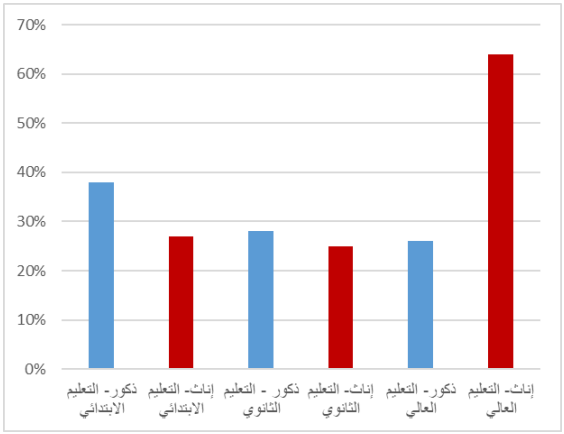

العمال ذوو المهارات العالية نت شمال إفريقيا

وإذا نظرنا لسوق الشغل، غالبا ما نجد أن سكان شمال إفريقيا المؤهلين أو الذين يتوفرون على مؤهل علمي عالي (التعليم العالي) يعانون من البطالة بشكل خاص: 30 % في المغرب (2003)، 29% في تونس (2017)، و 22% لمصر (2018) وفقًا للبنك الدولي والوستات[65]. وغالبا ما تكون الأسباب والعوامل، بالإضافة إلى السياق الاقتصادي الصعب، هي نفسها: "عدم تطابق المهارات وانعدام الفرص" و "الرواتب المنخفضة وغياب المكافأة" و "الافتقار إلى الفرص الكافية" و "المحسوبية وضعف التواصل"[66]. يعد الوضع الاجتماعي الاقتصادي وغياب الآفاق المهنية عوامل تدفع إلى الهجرة الدولية من شمال إفريقيا. كما أوضح المالكي

65 https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.ADVN.ZS?locations=MA-TN-EG-DZ

66 نقاش في إطار منهج الفريق، طلبة تونسيين ومغاربة- نقاش افتراضي أجري في يونيو 2021

(2011)، "تشارك دول الجنوب في تنمية بلدان الشمال عن طريق فتح بعض المهن في وجه المهاجرين"[67]. فهذا التوجه ليس بأمر مستجد وقد تسارع بشكل كبير في العقد الماضي.

إن نموذج البطاقة الزرقاء عبارة عن تصريح عمل أوروبي تمت الموافقة عليه بموجب أمر توجيهي صادر في عام 2009 وتم تنفيذه بشكل غير متكافئ في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بحيث ساهم في تسريع هذه الظاهرة. وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، تؤكد أرقام يوروستات المنحنيات السريعة خلال الفترة 2012-2019 لمصر وتونس والمغرب على وجه الخصوص: ففي عام 2012، منح الاتحاد الأوروبي 105 و18 و29 "بطاقة زرقاء" على التوالي للعمال المتوفرين على تأهيل عالي القادمين من كل من هذه البلدان الثلاثة؛ وبعد سبع سنوات، تزايدت هذه الأرقام على التوالي إلى 1033 و1010 و609. في الماضي القريب، جعل التاريخ الاستعماري بين فرنسا من ناحية، والمغرب والجزائر وتونس من ناحية أخرى، فرنسا الوجهة المفضلة الأولى، وساهم عامل اللغة المشتركة في ذلك.

الشكل 22: البطاقات الزرقاء في دول الاتحاد الأوروبي 27 المقدمة لليد العاملة "عالية المهارات"

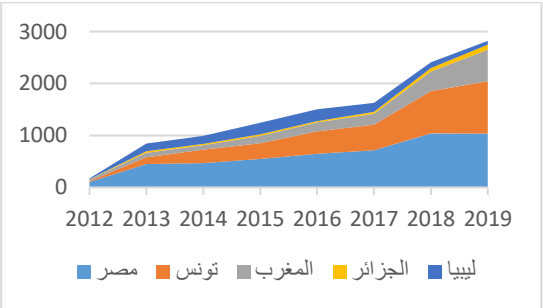

ومع ذلك، تصدرت ألمانيا، في عام 2019، دول الاتحاد الأوروبي في عدد التأشيرات الزرقاء الممنوحة لدول شمال إفريقيا: بالنسبة لبلدان المنشأ الخمسة المذكورة في هذه الدراسة، أصدرت ألمانيا وفرنسا وحدهما ما يقرب من 95% من "البطاقات الزرقاء"، و"تُمنح للعمال ذوي المهارات العالية. تبدو الدوافع وراء" التأشيرات الزرقاء" واقعية من منظور أوروبي، كما أكد ذلك رئيس المفوضية الأوروبية في عام 2007 عندما أشار إلى: 1) شيخوخة السكان الأوروبيين وحاجتهم المتزايدة إلى عمال مهرة 2) وجود "فجوة حقوقية" بين مواطني الاتحاد الأوروبي والمهاجرين الشرعيين. علاوة على ذلك، يمكن القول إن العمال المهرة في شمال إفريقيا لديهم رغبة بشكل شرعي في خوض تجارب في سياقات أخرى، مما يساهم في إثراء تجربتهم وخبراتهم.

الشكل 23: البطاقات الزرقاء في دول الاتحاد الأوروبي 27 (حسب البلد المستقبل)

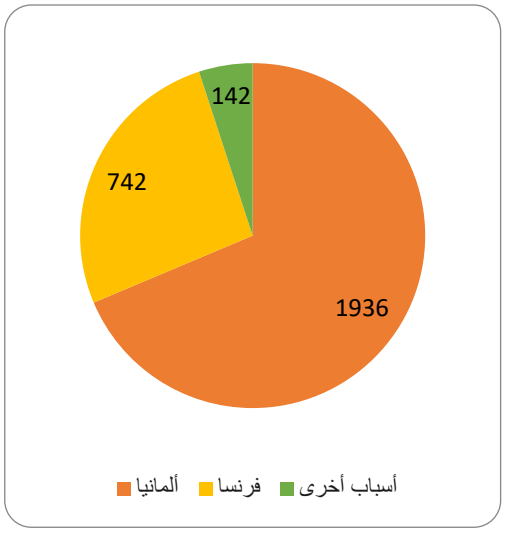

يعتبر تاج الدين الحسيني، أستاذ قانون الاقتصاد الدولي المغربي، أن نموذج "البطاقة الزرقاء" "هو شكل جديد من أشكال الاستعمار والتمييز، وسيكون من الصعب جدا أن يلقى دعما وسط دول الجنوب"[68]. وفي تحليل نُشر في عام 2010، حدد اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية بالفعل حدوث هجرة أدمغة ملحوظة في مصر، ترتبت عنها عواقب وخيمة من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد والمنطقة: "المهاجرون إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم مهنيون على درجة عالية من التعليم، أغلبهم أطباء ومهندسون ومدرسون. ويكشف توزيعهم حسب التخصص أن 18.3% منهم شغلوا مناصب في مجال العلوم الطبية، و33.2% مهندسين، و36.5% في العلوم الاجتماعية، و8.0% في العلوم الأساسية، و5.0% في الزراعة. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم تدريب أكثر من ثلث المهاجرين

67 المالكي ، ر. (2011). هل قلت: هجرة انتقائية؟ مذكور في 2 (2) ، 113-118.

68 الحسيني، تاج الدين. مقابلة مع بيتر أبس (26 أكتوبر 2007). "مخطط البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي يمكن أن يستنزف العالم النامي". رويترز - 26 أكتوبر 2007.

الدائمين في عام 2007 في مجال التجارة (36.7%)، يليهم المهندسون (23.1%) والحاصلون على دبلوم العلوم الطبية (13.1%). وينحو اتجاه الهجرة هذا إلى الارتفاع مع مرور الزمن، إذ ارتفع عدد المهاجرين المصريين الدائمين من حيث النسبة المئوية من إجمالي المهاجرين من 9.6% في عام 1983 إلى 38.0% في عام 2006. وزادوا بمعدل أعلى (9.7%) من إجمالي الهجرة (2.2%)[69]، مما يعني مزيدا من هجرة الأدمغة. يحقق كل من بين ودوكوير ورابوبورت[70] (2008) في كيفية توازن الآثار السلبية والإيجابية للهجرة الدولية للمهارات العالية. ومع ذلك، يظل تعبير هجرة الأدمغة[71] في كثير من الأحيان هو الأكثر ملاءمة لتوصيف هجرة المهنيين ذوي المهارات العالية من شمال إفريقيا إلى أوروبا. وفي هذا الصدد، يشير آيت العربي (2021) إلى أن نسبة الجزائريين المتوفرين على مستوى تعليمي عالي والذين يهاجرون إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قفزت من 5% في عام 1990 إلى 21% في عام 2010[72].

إن المهن الطبية هي الأكثر انتشارا بلا شك، لا سيما في وقت يبدو فيه أن المجتمعات تتأثر بشكل غير متساو بجائحة عالمية. ففي فرنسا، يعمل 220 ألف طبيب حاليا (أكثر من 10% منهم بقليل تلقوا تكوينا في الخارج، نصفهم تقريبا في المغرب أو الجزائر أو تونس)، مقابل 70 ألف طبيب في المغرب و25 ألفا في الجزائر و15 ألفا في تونس. من حيث عدد السكان، يوجد في فرنسا طبيب واحد لكل 304 نسمة؛ أما المغرب لديه طبيب واحد لكل 520 فردا، والجزائر طبيب واحد لكل 1720 فردا، وتونس طبيب واحد لكل 780 نسمة. في حين أن المغرب ليس أسوأ حالا، فقد خصته بالذكر منظمة الصحة العالمية نظرا لوجود عيوب خطيرة في الرعاية الصحية فضلا عن التفاوتات "الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية العميقة"[73]. وحسب نجيب أقصبي، لا يقتصر الأمر على أن المغرب لا يقوم فقط بتدريب ما يكفي من الأطباء (1900 طبيب في السنة مقابل الهدف المعلن وهو 3300) ولكن "الأطباء مدربون على التصدير" بسبب تدني الأجور ووجود نقص في المعدات والبنية التحتية، وما إلى ذلك، وبالتالي كل الظروف المشجعة على الهجرة متوفرة [74]. وفي تونس، عادة ما تكون المستشفيات العامة مكتظة وتفتقر إلى الموارد اللازمة (الحماية والاختبارات والإنعاش وأجهزة التنفس والمعدات الطبية والأدوية)، مما يحكم على غالبية الناس بالبقاء في المنزل. على سبيل المثال، في تونس، على كل نزيل للقسم المخصص للإنعاش دفع 25000 دينار (8200 يورو) ليستفيد من هذه الخدمة الخاصة، وهو ما يعادل 3.5 سنوات من الحد الأدنى للأجور[75]. بوضع هذه البيئة في الاعتبار، من نافلة القول أن مسألة تنقل المهنيين المؤهلين هي مسألة بالغة الأهمية، وليس لها عواقب اقتصادية فحسب، بل سياسية ومجتمعية أيضا، إذ يعمل ما يناهز 15.000 طبيب مغربي في فرنسا، وفقا للأرقام الرسمية[76]، هذا بالإضافة إلى تخرج عدد كبير في بلدهم الأصلي[77].

الجدول 3: الهجرة العالمية للأدمغة في القطاع الطبي من شمال إفريقيا (المصدر: زهناتي، 2017 وآيت لعربي، 2021، إلى جانب معطيات صادرة عن وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، وMSM و MSTو المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية)

الوضعية الوظيفية للأطباء	المغرب	الجزائر	تونس
مولود في شمال أفريقيا ومستقر بفرنسا (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، 2012)	14.847	6.320	3.846

[69] نصار، هـ. (2010) "هجرة المهارات، الحالة المصرية"، CARIM - اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية، EUI - مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.

[70] بين، م، دوكوير، إف ورابوبورت، إتش، (2008). هجرة الأدمغة وتكوين رأس المال البشري في البلدان النامية: الفائزون والخاسرون. المجلة الاقتصادية، 118 (528)، ص 631-652.

[71] دو لا كروا، د.، وف. دوكوير. (2012). "هل هجرة الأدمغة والفقر ناتجة عن فشل التنسيق؟" مجلة النمو الاقتصادي 17: 1: 1-26؛ ودوكير، ف. (2014). هجرة الأدمغة من الدول النامية. عالم العمل (World of Labour) IZA: تُعرَّف "هجرة الأدمغة" على أنه "التحويل الدولي للموارد في شكل رأس مال بشري وينطبق بشكل أساسي على هجرة الأفراد ذوي التعليم العالي نسبيا من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة."

[72] آيت العربي، يحيى (2021) الصحة بدون رعاية؛ علم الاجتماع الانعكاسي لهروب رأس المال البشري في الجزائر ما بعد الاستعمار.

[73] منظمة الصحة العالمية (2016) استراتيجية التعاون- منظمة الصحة العالمية 2017-2021. منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الشرقية.

[74] اقتباس من تصريح الخبير الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي من فيردير، م.(2020) "أنظمة الصحة الباهتة في المغرب العربي" في لاكروا، 8 أبريل 2020. - https://www.la-croix.com/Monde/Afrique/Au-Maghreb-systemes-sante-exsangues-2020-04-08-1201088418

[75] السعيدية، أ، (2020) "العيش في زمن فيروس كورونا. سجلات الحجر الصحي: آراء باحثين من تونس "، منشورات معهد البحوث المغاربية المعاصرة/ نيرفانا.

[76] المعهد الوطني للإحصاء (2012) والدراسات الاقتصادية، تطور وهيكلية السكان، الاستغلال التكميلي للشؤون العامة. المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

[77] زهناتي، (2017). هجرة الأدمغة الطبية من المغرب العربي إلى دول الشمال: من أجل حوار اجتماعي جديد؟ المجلة الإلكترونية للاقتصاد، المجلد 2 (2016) العدد 1 مايو 2017.

يشتغل في بلده الأصلي (المعطيات الوطنية)	48.184	19.770	13.640
هجرة الأدمغة الطبية	%24	%24	%22

الإطار 5: شيخوخة السكان والهجرة والإنتاجية– أسئلة حول نسبة الإعالة العمرية التقليدية

تقدم آخر مقالة نشرت لماروا وآخرين (2020) "تحليلا متعدد الأبعاد لإمكانية تخفيف الآثار الاقتصادية السلبية لشيخوخة السكان من خلال إحداث تغييرات على الهجرة ومساهمة اليد العاملة". ووفقا لمجموعة من التوقعات البديلة للتغيرات المستقبلية في مساهمة اليد العاملة وحجم الهجرة والتكوين التعليمي وسرعة الاندماج للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يوضح المؤلفون أنه حتى لو كانت "الشيخوخة الديمغرافية أمرا لا مفر منه في أوروبا، فإن المخاوف المرتبطة بالعبء الاقتصادي القادم قد تم تضخيمها بشكل غير لائق من خلال استخدام نسبة الإعالة العمرية المألوفة المبسطة وغير الملائمة. وهناك سيناريوهات معقولة حيث يمكن أن تكون السياسات العامة الممكنة فعالة في التعامل مع عواقب شيخوخة السكان. واعتمادا على خيارات السياسة المفضلة والمتاحة - تشجيع زيادة مساهمة اليد العاملة بين السكان الأصليين و/أو الهجرة الانتقائية للتعليم جنبا إلى جنب مع جهود التكامل العالية – يمكن أن تتجنب أوروبا إلى حد بعيد الآثار السلبية المفترضة على نطاق واسع للشيخوخة والحفاظ على يد عاملة نشطة قائمة على الرأس المال البشري العالي[78]. وعلى الرغم من أن هذا التحليل لا يتعارض مع وجهة النظر التقليدية القائلة بأن الشيخوخة الديموغرافية تستدعي سياسات هجرة اليد العاملة المستهدفة (لا سيما من بلدان شمال إفريقيا)، وهو أمر مضر ومستنكر من قبل دول المنشأ. ومع ذلك، فإنه يحدد بوضوح أيضا تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية من حيث التوازن بين زيادة معدل مساهمة اليد العاملة داخل الاتحاد الأوروبي وتنقل المهارات من البلدان والمناطق المجاورة؛ 2) عدم تحويل "الهجرة الانتقائية للتعليم" إلى تدابير إقصائية تجاه أنواع أخرى من المهاجرين أو لأسباب اجتماعية واقتصادية؛ 3) عدم المساهمة في ظاهرة "هجرة الأدمغة" من دول شمال إفريقيا، مما قد يتعارض مع المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية قصيرة المدى وطويلة الأمد. 4) تطوير جهود حازمة لإدماج المهاجرين بغض النظر عن السمات المساهمة في جاذبية الهجرة.

الصورة 3: بإذن من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، Credit Egyptian Street

[78] ماروا، ج.، بلوجير، أ. ولوتز، و. (2020) شيخوخة السكان والهجرة والإنتاجية في أوروبا ، PNAS – إجراءات الأكاديمية الوطنية للعلوم، الولايات المتحدة الأمريكية. http://www.pnas.org/content/117/14/7690

الدروس المستخلصة من أزمة كورونا

منذ مارس 2020، أدركت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، أن بعض المهارات والمهن أصبحت لها مكانة خاصة أثناء الجائحة كمهن الأطباء والممرضات وموظفي الرعاية والخدمات اللوجستية والمدرسين، على سبيل المثال. ولو أن جميع العمال المهاجرون لا يزاولون هذه المهن، بحيث من المسلم به الآن أن أنماط الهجرة الدورية بين دول الاتحاد الأوروبي (دول المقصد) ودول شمال إفريقيا (الدول المُرسلة) ساعدت في حل مشاكل نقص العمالة في بعض القطاعات الرئيسية للاقتصاد. وهذا بتكلفة أقل، دون الحاجة إلى دفع تكاليف التعليم أو التدريب أو الاندماج الاجتماعي طويل الأمد. أخيرا تتلقى بلدان المنشأ، في المقابل، مهارات اليد العاملة المهاجرة واستثمارات المهاجرين العائدين. ومع ذلك، فقد تم الطعن في مثل هذه "الرواية الثلاثية المكاسب" بين المهاجر والدولة المضيفة وبلد المنشأ. كما تشير منظمة العمل الدولية، لا سيما منذ تفشي وباء كوفيد-19، "اضطر العديد من المهاجرين إلى العودة إلى ديارهم لضمان تلقي تغطية صحية لائقة، وأولئك الذين مازال باستطاعتهم عبور الحدود معرضون لخطر متزايد، لا سيما حصول نقص في السلامة والصحة أثناء مزاولة العمل[79]. إذ تم تسجيل حالات عديدة لاستغلال العمال المهاجرين وعدم احترام حقوقهم في مكان العمل، "كما يشكل التشكيك في هذه الرواية فرصة لانتقاد النموذج الحالي وتعزيز نموذج تنقل أكثر استدامة اقتصاديا ومنصفا اجتماعيا.

مساهمة العمال المهاجرين في مواجهة كوفيد-19

أدت أزمة كوفيد -19 إلى تركيز جديد على الدور الحاسم الذي يلعبه المهاجرون في القوى العاملة العالمية. لقد كان العمال المهاجرون "أشخاصا أساسيين لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا قبل الجائحة ومن المرجح أن يصبح دورهم أكثر أهمية خلال مرحلة التعافي من أجل الحفاظ على اقتصاداتنا الضعيفة ومجتمعاتنا المنهكة"[80] (فوريستي، 2020). وحسب تحليل مركز البحوث المشتركة JRC، يمثل المهاجرون في الاتحاد الأوروبي، (أي المعرّفون في هذا التقرير على أنهم العمال من غير مواليد الاتحاد الأوروبي والعمال المتنقلون داخل الاتحاد الأوروبي) 13 ٪ من العمال الذين يعتبرون أساسيين " للحفاظ على تشغيل اقتصادات الاتحاد الأوروبي. وتشكل نسبة العمال المولودين في الخارج، بشكل خاص، ما يصل إلى ثلث المجموع في المهن الأساسية ذات المهارات المنخفضة، لا سيما عمال النظافة والمساعدين والعاملين في قطاعي التعدين والبناء. وطبقًا للتقرير ذاته، على الرغم من أن السكان الأصليين يشكلون غالبية العمال الرئيسيين (والذين يمثلون حوالي 31 ٪ من الأفراد في سن العمل)، فإن المهاجرين المولودين خارج الاتحاد الأوروبي والمواطنين المتنقلين داخل الاتحاد الأوروبي يعتبرون أفرادا أساسيين لشغل الأدوار الحيوية.[81]

ووضعت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي واجهت نقص العمال الأساسيين بسبب القيود المفروضة على التنقل، تدابير لتسهيل وصول مواطني البلدان الثالثة المقيمين بالفعل على أراضيها إلى سوق العمل من أجل معالجة نقص اليد العاملة في القطاعات الأساسية، ولا سيما قطاعي الزراعة والرعاية الصحية. ومُنح عدد قليل منهم أو وُسع نطاق الحق في العمل لهم في القطاعات الأساسية ليشمل طالبي اللجوء؛ كما سُمح للعمال الموسميين بتمديد وضع إقامتهم؛ وتم تسهيل قوانين التغيير في الوضع (على سبيل المثال الانتقال من وضع طالب إلى وضع العمل)؛ أو تم إضفاء المرونة لتحسين فرص الحصول على العمل في القطاعات الرئيسية. كما سُمح بتسوية أوضاع مواطني البلدان الثالثة الذين تم توظيفهم في قطاعات رئيسية معينة في عدد محدود من الحالات. أخيرًا، وكما بينت المفوضية الأوروبية، فإن `` العمال ذوي المهارات المنخفضة من البلدان الثالثة ممثلون بشكل كبير في عدد من المهن الرئيسية التي تعتبر حيوية لمكافحة كوفيد-19، الأمر الذي يؤكد قيمتهم التي غالبًا ما يتم تجاهلها داخل الاقتصادات الأوروبية."[82]

---

[79] https://www.ilo.org/budapest/whats-new/WCMS_757579/lang--en/index.htm

[80] فوريستي، م. (2020) امتنان أقل، من فضلك. كيف يكشف كوفيد-19 عن الحاجة إلى إصلاح نظام الهجرة. معهد بروكينغز. 22 مايو 2020.

[81] فازاني، ف ومازا، ج. (2020). العمال المهاجرون الأساسيون: مساهمتهم في استجابة أوروبا لكوفيد-19. وثيقة سياسات IZA رقم 155.

[82] https://ec.europa.eu/migrant-integration/librarydoc/inform-3- maintaining-labour-migration-in-essential-sectors-in-times-of-pandemiccovid-19

تعتبر مساهمة القوى العاملة المهاجرة في جهود أوروبا في الحفاظ على تشغيل قطاعات حيوية من الاقتصاد غير متجانسة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس بشكل أساسي الاختلافات القائمة في نسبة العمال المهاجرين من إجمالي القوة العاملة. وعلاوة على ذلك، يتم تمثيل المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي، كما هو مبين في الشكل أدناه، في معظم الدول الأعضاء، تمثيلا زائدا بين العمال الرئيسيين، وهذا ينطبق بشكل خاص على المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة من خارج الاتحاد الأوروبي (مثل العاملين في مجال الرعاية الشخصية المرتبط بالخدمات الصحية، والسائقين، والنقل وعمال التخزين، وعمال تصنيع الأغذية).[83]

الشكل 24: حصة المهاجرين من بين العمال الأساسيين حسب المهنة – صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الهاص بإفريقيا 2018 (بالنسبة المئوية)

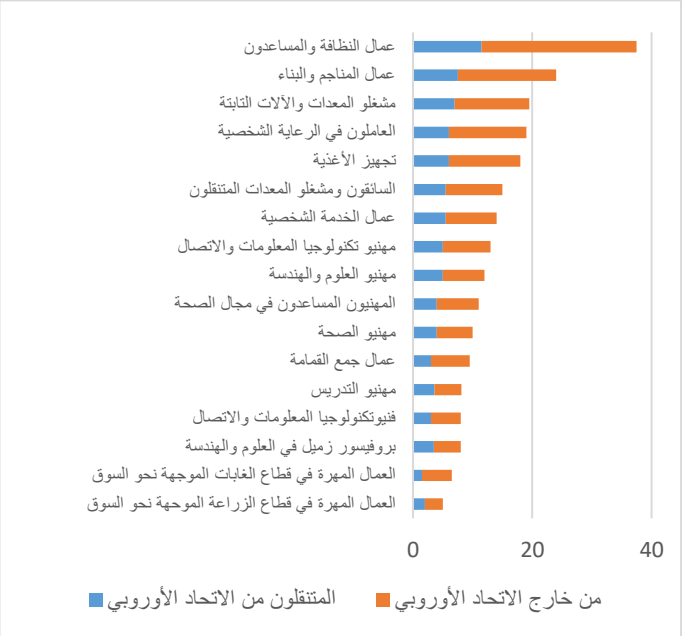

وتُبين بيانات EUFL (2018)، الموزعة حسب نوع الجنس، والتي تم تحليلها من طرف فازاني ومازا (2020)، أن ست فئات من المهن الرئيسية (العاملون في مجال الرعاية الشخصية، وعمال النظافة والمساعدون، والمهنيون المرتبطون بالصحة، ومهنيو التدريس، والمهنيون الصحيون، والعاملون في مجال الخدمات الشخصية) تهيمن عليها العاملات من النساء إلى حد كبير، في حين أن جميع المهن الأخرى يهيمن عليها العمال الذكور.

وهذا النمط مماثل لكل من العمال المحليين والمهاجرين. ويوضح الشكل 8 نسبة المهاجرات (من خارج الاتحاد الأوروبي) العاملات في كل مهنة من المهن الرئيسية. حيث تهيمن الإناث على ست فئات من المهن - العمل في مجال الرعاية الشخصية، وعمال النظافة، والمساعدون، والمهنيون المرتبطون بالصحة، ومهنيو التدريس، والمهنيون الصحيون، والعاملون في مجال الخدمات الشخصية -، مما يجعل نسبة النساء تزيد على 50 ٪، بينما تضم جميع المهن الأخرى أغلبية من العمال الذكور.

الشكل 25: حصة المهاجرات (من خارج الاتحاد الأوروبي) العاملات في كل واحد من المهن الرئيسية- صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الهاص بإفريقيا 2018

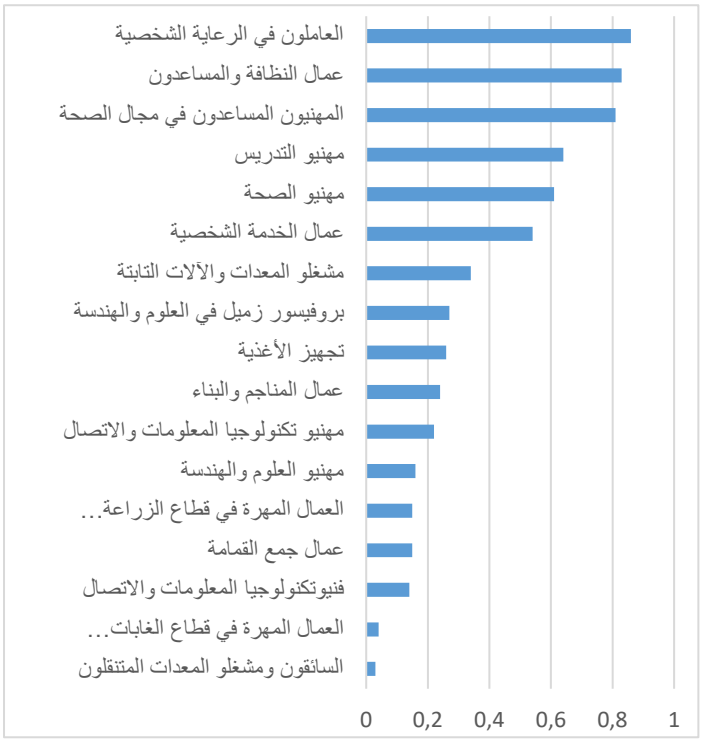

أثر كوفيد-19 على العمال المهاجرين

لقد أعادت جائحة كوفيد-19 تركيز الاهتمام على ظروف العمل الصعبة للمهاجرين في بعض القطاعات، لا سيما القطاع الزراعي (بورخيس وهويت 2020). وعلى الرغم من الأدوار الأساسية التي يلعبها المهاجرون في معظم دول الاتحاد الأوروبي، لا يزال العمال الموسميون والعمال

[83] رسم بياني من فازاني، ف. ومازا، ج. (2020) العمال المهاجرون الرئيسيون: مساهمتهم في استجابة أوروبا/كوفيد-19. ورقة سياسة IZA رقم 155: 'يقدم التقرير المقياسي، لكل مهنة، النسبة المئوية من المهاجرين على مجموع العمال الرئيسيين لكل مهنة. ويمثل المواطنون المتنقلون في الاتحاد الأوروبي جميع العمال المولودين في دولة عضو غير تلك التي يعملون ويقيمون فيها حاليا. أما المهاجرون من خارج الاتحاد الأوروبي هم كل العمال المولودين خارج الاتحاد".

الرئيسيون من المغرب وتونس، وإلى حد أقل العمال من الجزائر يعانون من تدني الأجور، فضلا عن ظروف معيشية وظروف عمل سيئة. ويركز هذا الجزء على أوجه محددة من الهشاشة التي أثرت على العمال المهاجرين وبشكل خاص خلال هذه الجائحة.

بسبب القيود المفروضة على السفر وإغلاق الحدود من قبل الحكومات على مستوى العالم، تقطعت السبل بالعديد من المهاجرين – بمن فيهم العمال الموسميون والطلاب الدوليون – ولم يتمكنوا من مواصلة رحلتهم وبقوا عالقين في بلدان العبور، كما لم يتمكن كثيرون غيرهم من المغادرة والعودة إلى بلدانهم الأصلية. وفي الأشهر القليلة الأولى من الأزمة، واجه المهاجرون المغاربة والتونسيون الذين كانوا يحملون تأشيرات أو إقامة مؤقتة، حالة من عدم اليقين فيما يخص وضعهم كمهاجرين، مما أثر على قدرتهم على البقاء و/أو العودة إلى بلدانهم الأصلية أو إقامتهم بالتوالي - إلى أن تم إبرام اتفاقيات ثنائية بين البلدان الأوروبية وبلد المنشأ. وعندما يُعاد فتح الحدود وتعود أسواق العمل إلى طبيعتها النسبية، قد لا يعود العديد من العمال والطلاب المهاجرين الجزائريين والتونسيين والمغاربة بشكل آني، بسبب نقص الموارد اللازمة للسفر أو القيود الأسرية، مثل الحاجة إلى توفير الرعاية لأفراد الأسرة. كما قد لا تكون هناك فرص عمل متاحة بالنسبة للمهاجرين الآخرين الذين ما زالوا يتواجدون في بلدان المقصد، لا سيما بالنسبة للعاملين في قطاع الخدمات، مثل السياحة، في حين يُتوقع أن تظل الزراعة القطاع الرئيسي للتوظيف على المديين القصير والطويل.

كما تأثر العمال المهاجرون المصريون، وبشكل مباشر، بسبب تزامن الجائحة مع انهيار أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وتراجع مداخيل النفط نتيجة لذلك، مع ارتباط طلب اليد العاملة المهاجرة بذلك في الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية والكويت. وكما أشار إلى ذلك إبراهيم عوض، "طال تظافر تأثير للجائحة والانخفاض في أسعار النفط العمال المهاجرين المصريين بمن فيهم المتواجدين بالأردن التي تمثل حتى الآن وجهتهم الثانية بعد العربية السعودية."[84]

أما فيما يخص القضية الثانية، فالأمر أكثر تعقيدا لإدراكها من الناحية السياسية. ونفس الأمر ينطبق على المهاجرين من شرق وشمال إفريقيا الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط -بعد عبور صحراوي محفوف بالمخاطر على الطرق المؤدية إلى ليبيا أو الجزائر. حيث نجد أن المحددات الحقيقية تقاوم الإفراط في التبسيط -سواء تعلق الأمر بالرغبة في الإفلات من العنف أو الفرار من المصاعب الاقتصادية أو السعي إلى حياة أفضل. وقد أثر إغلاق الحدود في بلدان شمال إفريقيا على طرق الهجرة غير النظامية التقليدية، وغير الاستراتيجيات، وزاد من المخاطر وانعدام اليقين. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على التنقل بسبب الجائحة لم تُثني المهاجرين من ركوب الصعاب نحو أوروبا، معرضين حياتهم للخطر: فمنذ بداية سنة 2021، وصل 10 000 مهاجر ولاجئ إلى الساحل الإيطالي وحوالي 4 300 مهاجر ولاجئ إلى جزر الكناري.[85] وتشير التقديرات الرسمية لعدد الوفيات، حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أن أكثر من 550 حالة وفاة في منتصف مايو/أيار 2021، بزيادة تفوق 200٪ مقارنة بالعام السابق.[86] وفي حين أن هذا العنصر ضروري لفهم قضايا الهجرة بين إفريقيا وأوروبا من حيث الحماية والمعونة الإنسانية، فإنه لا يقل أهمية من حيث تحليل سوق العمل. وفي سياق عدم استقرار العمل، سواء كان نظاميا أو غير نظامي، والمرتبط جزئيا بالأزمة الحالية، يمثل سوء معاملة واستغلال المهاجرين في وضع غير قانوني تحديا قانونيا واجتماعيا. وفي هذا الصدد، فإن الطلب الهائل على العمال الرئيسيين ذوي المهارات المنخفضة خلال المراحل الأكثر حرجا من الاحتواء، فضلا عن الحاجة القائمة إلى أن تعيد البلدان الأوروبية إطلاق اقتصاداتها، يمكن أن يشكل دافعا إضافيا في شبكة محددات الهجرة غير النظامية.

غياب شبكة الأمان المهني في بلدان المنشأ

نظرا للتكوين القطاعي لوظائفهم ومحدودية قدرتهم على العمل من أوطانهم، تضرر العمال المهاجرون

[84] إ. عوض (2021). المرجع نفسه
[85] https://news.un.org/fr/story/2021/04/1094972
[86] https://www.unhcr.org/fr/news/briefing/2021/5/60915977a/hcr-lance-alerte-nombre-croissant-deces-refugies-migrants-mediterranee.html#:~:text=Par%20ailleurs%2C%20le%20HCR%20est,plus%20de%20200%20pur%20cent.

ذوي المهارات المنخفضة من شمال إفريقيا بشكل خاص من الأزمة الحالية. وكما لاحظ المحللون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، فإن الفرق المهم في حالات الركود السابقة يتمثل في أن الجائحة الحالية تؤثر سلبا على القطاعات التي توفر وظائف لمستوى المبتدئين (مثل السياحة والفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة). وفي كل من بلدان الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، فإن القطاعات التي كانت تستوعب جزءا من الضغط بهدف خفض اليد العاملة في فترات الركود السابقة هي الأكثر تضررا حاليا. وفي هذه الأزمة، شعرت الأسر في شمال إفريقيا بشكل خاص بالافتقار إلى شبكة أمان. وتلقت الأسر التونسية التي لديها آباء عاطلون ما يعادل 80 يورو في مايو، و160 يورو مرة أخرى للأسرة لسنة 2020 بأكملها في سبتمبر 2020. في حين لم يتلقى الأشخاص غير المتزوجين أو الأزواج الذين ليس لديهم أطفال أي شيء. ولم يتلقى، وفقا للبنك الدولي، 59٪ من العمال الذين فقدوا وظائفهم خلال الإغلاق أي راتب، و30٪ احتفظوا برواتبهم و10٪ تلقوا جزءا منها فقط. وفي المغرب، لم تتلق 44٪ من الأسر ذات الدخل المنخفض أي شيء على الإطلاق خلال فترة الإغلاق (مقارنة ب 10٪ فقط من الميسورين).[87]

ضعف شبكة الأمان للحماية

يواجه العمال المهاجرون من شمال إفريقيا (في القطاعين النظامي وغير النظامي) صعوبات إضافية في البلدان الأوروبية، مقارنة بالعمال المحليين. وبالإضافة إلى عدم الحصول على الرعاية الصحية والمعلومات المرتبطة بالوقاية من فيروس كوفيد-19، يكون العديد من العمال المهاجرين أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19 ونقله (Hintermeier et al. 2020 و Zenner and Wickramage، 2020). وقد تمت الإشارة إلى أماكن العمل المكتظة والعمال الذين يعيشون في مساكن جماعية في موقع العمل واستمرار العمليات في المرافق عالية الخطورة، كمتغيرات تساهم في تفشي كوفيد-19[88] في العديد من خطوط العمل الأساسية وتؤكد أن المهاجرين في البلدان المرتفعة الدخل معرضون بشكل متزايد لخطر العدوى والوفاة بسبب كوفيد-19 (Hayward et al., 2020). ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي (غانيون، 2020 وفراير، 2020). وأخيرا، في حين أن الأزمة الحالية قد زادت الوعي بحقيقة أن السياسات القصيرة النظر والتمييزية تؤثر على المهاجرين، حيث تؤكد الأدلة أن عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، وسوء ظروف السكن، واكتظاظ أماكن العمل ينطوي على مخاطر على المجتمع ككل وليس فقط على المهاجرين من العمال المتضررين بشكل مباشر (ميلانو وكونوسامي، 2020).[89]

نوع الجنس كعامل يفاقم الوضع

حظي وضع 7.200 امرأة *مغربية* تم توظيفهن لقطف الفراولة في هويلفا ببعض الاهتمام الإعلامي، وتبين أن اضطراب الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بشكل غير متناسب على المرأة. ولا يعتبر الامتثال للقيود المتصلة بكوفيد-19، بالنسبة للكثيرين، خيارا مطروحا، لاعتماد أسرهم على الدخل اليومي للبقاء على قيد الحياة. وفي ظل هذه الظروف، يُعرض عدم الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي المهاجرين لخطر متزايد للإصابة بالفيروس والاتجار بالبشر واستغلال اليد العاملة، في الوقت الذي تحاول فيه المهاجرات إيجاد سبل لمواصلة كسب العيش (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020).[90] بيد أنه من المهم التمييز بين النساء اللائي استفدن من برنامج GECCO بين المغرب وإسبانيا وتمكن من الوصول إلى شبكات الأمان الأساسية للحماية الاجتماعية (وإن كان ذلك بطرق قد لا تكون مرضية تماما)، والنساء اللاتي كن في أوضاع غير نظامية تماما.[91]

الإطار 6: الإدارة الجماعية للتوظيف في بلد المنشأ ' برنامج (GECCO) – إسبانيا

تصدر إسبانيا، في إطار التعاون الثنائي مع المغرب، برنامجا سنويا بعنوان "الإدارة الجماعية للتوظيف

87 فاوخاس، أ. (2020) "في شمال أفريقيا، يتخوف البنك الدولي من "انتعاش فوضوي"، جون أفريك، 20 أكتوبر 2020.
88 غانيون، ج. (2020). كوفيد-19: آثار الهجرة الدولية والتنمية (باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
89 ميلان، أ. وكونوسامي، ر. (2020) كوفيد-19 وحوكمة الهجرة: منظور شمولي. ممارسة سياسة الهجرة، المجلد. 10، العدد 2، أبريل - يونيو 2020.
90 زينيدي، د. (2011) مخيمات مواقع العمل للعاملات المغربيات الموسميات في هويلفا (إسبانيا): إضفاء اللامرئية وتحديد الهوية. ADES ، جامعة بوردو مونتين.
91 شبكة الهجرة الأوروبية (2020). جذب وحماية حقوق العمال الموسميين في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة – تقرير تلخيصي. بروكسل: شبكة الهجرة الأوروبية.

في بلد المنشأ، والذي يهدف إلى تنظيم شروط ومتطلبات وخصائص نظام التعاقد المؤقت المطبق على مواطني البلدان الثالثة - وخاصة مع المغرب. وبالنسبة لإسبانيا، فإن القضية المركزية هي بالطبع القضية المتصلة بالمجال الزراعي، سواء كان قطف العنب أو فراولة هويلفا. ويتم توظيف معظم العمال المؤقتين في فصلي الربيع والصيف لحملات جمع الفاكهة الحمراء، ومعظمهم من المغرب، وهم من النساء. ويعتبر هؤلاء العمال أساسيون في شغل الوظائف المفتوحة، التي يتم الترويج لها على المستوى الوطني، ولا يتم فتحها أمام مواطني البلدان الثالثة إلا عندما لا يمكن شغلها من طرف العمال المحليين. وقد تم توظيف معظم العمال الموسميين بشكل متكرر لعدة سنوات، لذلك يعتبر برنامج GECCO الذي ينفذ بالتعاون مع المغرب ممارسة جيدة للهجرة الدائرية.[92] (المصدر: EMN إسبانيا و EMN 2020)

التحويلات المالية: هل تؤدي إلى مرونة غير منطقية؟

ينحو فقدان العمل إلى التمركز في القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بتدابير الإغلاق، واختلالات سلاسل القيمة، أو عدم اليقين الاقتصادي بشكل عام، كما يبدو هناك تشابه في التركيبة القطاعية لمناصب الشغل المفقودة عبر دول الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا. وكنتيجة مباشرة لفقدان مناصب الشغل، فقد العمال المهاجرون كذلك مصادر الرزق، ودعم الشبكات، وخيارات السكن على ضفتي المتوسط، وفي دول الخليج كذلك (بالنسبة للعمال المصريين). وفي هذا الإطار، سيكون من المنطقي بأن تتأثر المجتمعات، التي طالتها آثار الجائحة في شمال إفريقيا، بالتراجع الحاد في التحويلات المالية الدولية من دول الاتحاد الأوروبي. إذ أن هذه التحويلات تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا أساسيا،[93] ولاسيما في مصر، كما أبرز إبراهيم عوض ذلك: "إنها تساعد الأسر التي تستلمها على الاستجابة لحاجاتها الحياتية. (...) أما الدور الثاني للتحويلات المالية، فيتمثل في مساهمتها في ميزان الحساب الجاري، وسد الهوة المترتبة على العجز المستوطن في الميزان التجاري المصري."[94]

وإذا ما ركزنا على هذا الجانب الأخير، كما يبدو ذلك في الرسم البياني أدناه، يتباين الحجم المطلق والنسبي لتدفقات التحويلات المالية إلى كل بلد بشكل كبير. فمصر تتلقى أكبر التدفقات في شمال إفريقيا، وتأتي في المرتبة السادسة بين دول العالم، بمجموع يصل إلى 26.781 ميون دولارا في 2019. في حين التدفقات نحو البلدان الأخرى أقل بكثير، 6.735 مليون بالنسبة للمغرب، و2.050 مليون بالنسبة لتونس، و1.792 مليون بالنسبة للجزائر في 2019. في حين مثلت التحويلات المصرية إلى مصر 9% من إجمالي الناتج المحلي في 2019، يمثل 6% بالنسبة للمغرب، و5% بالنسبة لتونس، و1% بالنسبة للجزائر.

وإذا ما نظرنا إلى الأسر على المستوى الدقيق في وقت الأزمة، تعتبر التحويلات المالية شبكة أمان بالنسبة للسكان، كما أكدا على ذلك كالانتاريان وماك ماهون، اللذان يشيران إلى أن "الأشخاص الذين يتلقون التحويلات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذين شملتهم الدراسة، ينحون لممارسة نشاط اقتصادي أقل مقارنة بالذين لا يتوصلون بأي تحويلات. فثلثا (65%) الذين يتلقون التحويلات غير نشطين اقتصاديا (48%) أو غير موظفين (17%). لكن الذين يتلقون التحويلات ينحون للتمتع بوضع اقتصادي أقوى، باعتبار أن تلقي التحويلات يرتبط بتوجه أكبر نحو توفير المال، لاسيما إذا ما ركزنا على الذين لهم مصدر تدفقات أكثر انتظاما واستقرارا؛ في حين يستطيع 31% من الذين يتلقون التحويلات شهريا من الادخار، في حين أن هذا المعدل يصل إلى 10% فقط بالنسبة للذين لا يتلقون أية تحويلات."[95] إضافة إلى الآثار الاقتصادية المباشرة لفقدان التحويلات، تظهر الدراسات أن التحويلات الدولية من المهاجرين إلى أسرهم تجعل عمالة الأطفال تتراجع، مما يمكنهم من مواصلة دراستهم.[96]

[92] مقابلة مع شخص مطلع، شبكة النقابات العمالية

[93] ر. شعبيطة. الهجرة الدولية والتحويلات المالية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب: تحليل نموذجي، ينظم المؤتمر الدولي الثامن عشر للسكان: الاتحاد الدولي للبحث العلمي للسكان (UIESP)، 2017.

[94] إ. عوض (2021). المرجع نفسه.

[95] س. كالانتريان و س. ماكمهون، كوفيد-19 والتحويلات المالية في إفريقيا، (EUR 30262 EN)، إصدارات الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، 2020.

[96] إيبيك، سي إتش. (2010) "تأثير التحويلات على عمالة الأطفال: دليل عبر البلد"، نشرة الاقتصاد، المجلد. 30، لا. 1، 2010، ص 351–364.

الشكل 26: حجم التحويلات المالية حسب البلد (2000-2020)

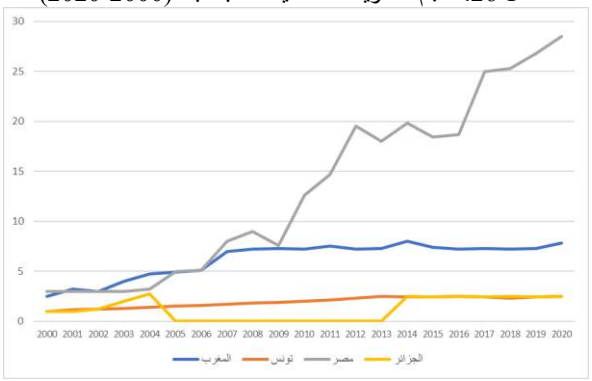

وعلى أساس تحليلاته الأولية، في أكتوبر 2020، توقع البنك الدولي تراجعا في التحويلات المالية بالنسبة لكل الدول الضعيفة ومتوسطة الدخل، بنسبة 7% في 2020، يليها انخفاض آخر بنسبة 7,5% في 2021.[97] وعلى المستوى العالمي، قدر راتا وزملاؤه أن التحويلات المالية نحو دول شمال إفريقيا ستنخفض بمعدل 20% في 2020 مقارنة بسنة 2019، بسبب تراجع الاقتصاد العالمي[98]. وعلى خلاف ذلك، وحسب أحدث التقديرات التي راجعها البنك الدولي، تزايدت التحويلات نحو مصر والمغرب وتونس في 2020 مقارنة ب 2019 ب 6,5%، 6,5%، و2,5% على التوالي، في حين بقيت التحويلات نحو الجزائر تقريبا في نفس المستوى. وكما اقترح ذلك كانيون، قد يعزى هذا التوجه المفاجئ إلى "الطابع المعاكس للدورة" للتحويلات، لأن عدد المهاجرين ينحو للتزايد خلال فترات التراجع الاقتصادي، بغض النظر عن وضعهم، للمساهمة في رفاه أسرهم أو مجتمعاتهم.[99] وبالنسبة لصانعي السياسات في ضفتي المتوسط، فإن هذا الهبر السار في المحيط الحالي الذي يتسم بالاضطراب وعدم اليقين، يدعو لتقديم دعم بشكل مستهدف، كما سنناقش ذلك في الأجزاء التالية. ويرتبط مجال آخر للفرص بتطور وسائل الأداء الرقمية وشمول مالي أفضل، في كل من بلدان المقصد وبلدان المنشأ، كما يبين ذلك الرسم البياني التالي بالنسبة لثلاث من الخمس دول موضوع الدراسة (المغرب وتونس ومصر). ويظهر هذا الرسم النسب المئوية للنساء والرجال الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية، أو حساب بطاقة السحب، أو حساب بطاقة اعتماد، من مجموع كل النساء أو الرجال الذين يصل عمرهم إلى 15 سنة أو أكثر. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى: 1) معدل الاستفادة المنخفض من الخدمات البنكية (الادخار، البطاقات البنكية، بشكل خاص)؛ 2) التأكيد على أن الشمول المالي للنساء أقل. وقد تناولت هذا الموضوع بشكل خاص قمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقدة مؤخرا حول موضوع استراتيجيات فترة ما بعد كوفيد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[100]

الشكل 27: الاستفادة من الأدوات المالية المؤسساتية في المغرب، وتونس، ومصر (حسب نوع الجنس)

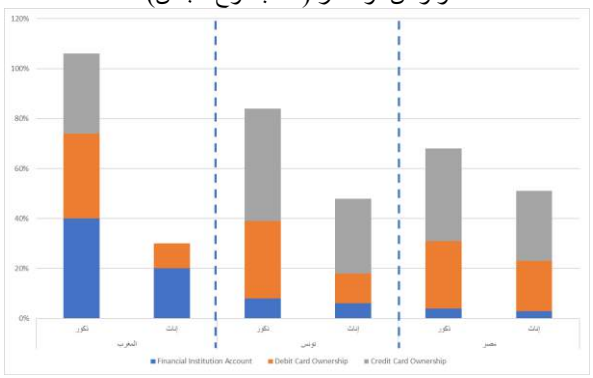

البيانات صادرة عن القمة الحكومية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (30-31 مارس 2021). باعتبار أن النسب المئوية تراكمية، فإن المبالغ الإجمالية قد تتجاوز 100% (وقد تصل إلى 300% نظريا)، استنادا إلى مجموعة البنك الدولي (2018).

97 البنك الدولي (2020) موجز الهجرة والتنمية 32: COVID-19 البنك الدولي (2020) الأزمة من خلال عدسة الهجرة (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي وKNOMAD

98 البنك الدولي (2020) موجز الهجرة والتنمية 32: COVID-19 البنك الدولي (2020) الأزمة من خلال عدسة الهجرة (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي وKNOMAD، متوفر على الانترنت: https://www.knomad.org/publication/migration-and-development-brief-32-covid-19- crisis-through-migration-lens/);

99 غانيون، جايسون (2020) كوفيد-19: عواقب الهجرة الدولية والتنمية (Paris: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس

100 قمة الأعمال الحكومية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (30-31 مارس 2021) - الجلسة الثالثة: نظام للتمكين الاقتصادي للشباب.

أسئلة موجهة إلى...

السيدة أوريليا سيغاتي (مديرة المشروع الإقليمي لمنظمة العمل الدولية)
والسيدة تانيا ديدوفيتش (متخصصة موضوعاتية إقليمية لدى المنظمة الدولية للهجرة – تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية)

إلى أي مدى تعتقدان أن برنامجًا نموذجيا ممولًا من الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي مثل برنامج THAMM يمكنه في الواقع تعزيز التغيير فيما يتعلق بحوار السياسات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال إفريقيا حول قضايا هجرة اليد العاملة والتنقل؟

أوريليا سيغاتي: لا يمكن لبرنامج نموذجي أن يرفع لوحده كل التحديات الحالي فيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل والتنمية ومستويات المهارات واحتياجات سوق العمل بين هذين الإقليمين. لكن يمكنه أن يساعد بشكل ملموس وعملي في تجربة أدوات رائدة معينة، وترسيخ مقاربات جديدة عبر الإدارات العمومية وصانعي السياسات، وإنشاء منتديات لعصف ذهني مشترك حقيقي. بيد أن كل ذلك لن يغير الوضع في حد ذاته، لكن يجب أن يساعد صانعي القرار في كل من الجانبين على تحديد ما يفيد وما لا يفيد، ثم ما ينبغي الدفع به قدما، والارتقاء به والتوسع فيه. وتلك هي الغاية من برنامج مثل برنامج THAMM.

تانيا ديدوفيتش: المشروع لا يتعامل مع مجموعة متجانسة من البلدان في شمال إفريقيا ولا في أوروبا. لدينا نقاط انطلاق مختلفة تمامًا من حيث إطار السياسات في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وسياسات مختلفة تمامًا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بالهجرة الوافدة ومسارات الهجرة القانونية. فالنسبة لشمال إفريقيا، أرى أن هناك إمكانات تتمثل في توقيع جميع البلدان الثلاثة على الميثاق العالمي للهجرة واثنان من هذه البلدان تعتبر بلدان رائدة في الميثاق العالمي للهجرة – وهو ما يعني أن هناك سباق إلى القمة حيث يصبح من الأسهل البدء في مناقشة بعض القضايا الحساسة التي قد لا ترغب الحكومات لمعالجتها- خاصة ونحن الآن في مرحلة التعافي من كوفيد-19.

هل تعتقدان أن جائحة كوفيد-19 قد أعادت التأكيد على الحاجة إلى توفير أطر سياسية وتشريعية ومؤسسية وتنظيمية للتنقل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط؟

أوريليا سيغاتي: بالتأكيد. تتمثل إحدى النتائج الإيجابية القليلة للأزمة في تذكير الجميع (من حكومات وأصحاب العمل والعمال المهاجرين) بمدى أهمية قانون العمل والحماية الاجتماعية. فالأشخاص الذين كانوا محظوظين بما يكفي للاستفادة الكاملة من كليهما كانوا أقل تأثراً، إما بسبب الحفاظ على دخلهم (أو على الأقل جزئياً) أو لأنهم تمكنوا من الحصول على علاج طبي جيد بأقل تكلفة. وأدت الأزمة إلى تفاقم التناقضات بين الأشخاص الذين لديهم شبكة أمان ومن لا يتوفر عليها. وهذا بالضبط ما تعنيه شبكات الأمان: ضمان تخفيف أسوأ الآثار حتى في أوقات الأزمات غير المسبوقة. ومن بين الأبعاد التي تم الكشف عنها، باعتبارها نقطة ضعف صارخة، الافتقار إلى تدابير فيما يتعلق بمساعدة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، لا سيما لأن بلدان المنشأ اختارت إغلاق حدودها، ولم تكن تتوفر إلا على موارد قليلة ومعلومات لا تكاد تذكر لتحديد مواقع مواطنيها وتقييم مستويات هشاشتهم بشكل آني. ولذلك، فبالإضافة إلى الأطر التنظيمية مثل اتفاقيات العمل الثنائية، التي ينبغي أن تكون منسجمة مع المعايير الدولية، فإن نظم المعلومات أساسية أيضًا لتعزيز حماية العمال المهاجرين. ومن الواضح أن أحد الدروس المستفادة هو أنه المهاجرين الذين يقعون حاليًا خارج نطاق الاتفاقيات وخطط الضمان الاجتماعي على سبيل المثال، ينبغي مساعدتهم بكل الوسائل على إدماج بعضهم. وذلك يتطلب مقاربة استراتيجية تتسم بالمرونة من حكومتي المنشأ والمقصد.

تانيا ديدوفتش: نعم، من الواضح - لا سيما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية لكل من العمال المهاجرين النظاميين وبدرجة أكبر بالنسبة

للمهاجرين غير النظاميين .العديد من العمال المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينتقلون خارج المسارات العادية وينتهي بهم الأمر في القطاع غير الرسمي في بلدان المقصد دون أي إمكانية للحصول على الخدمات الأساسية أو حتى على خدمات أقل كالحماية الاجتماعية .وبسبب كوفيد-19، أصبح العديد من الذين تنقلوا كعمال مهاجرين نظاميين في وضع غير نظامي في مرحلة ما بسبب فقدانهم لوظائفهم، وبالتالي تصريح الإقامة، أو أجبروا على تجاوز مدة الإقامة وأصبحوا في وضع غير نظامي.

مع الأزمة الحالية بشكل خاص، ما هي المخاطر فيما يخص العمل القسري وعمالة الأطفال والرق الحديث؟ وكيف يمكن أن يساهم برنامج THAMM في تعزيز أجندة العمل اللائق؟

أوريليا سيغاتي :مع الارتفاع الكبير في مستويات البطالة واختفاء أعداد كبيرة من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من أسواق العمل في شمال أفريقيا، من الواضح أنه بمجرد إعادة فتح الحدود بالكامل، ستشهد اقتصادات المرور السرية، التي كانت مزدهرة قبل الأزمة، لكنها أبطأت نشاطها بشكل طفيف منذ2015 ، طفرة في عدد المرشحين للهجرة غير النظامية . ولذلك، من المهم للغاية أن تساعد البرامج النموذجية، مثل برنامجTHAMM ، على تعزيز المسارات القانونية من خلال تحديث الأطر السياسات والأطر التشريعية والتنظيمية، وإضفاء الطابع المهني على خدمات التوظيف العامة للتوظيف الدولي . هذا ما نقوم به مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في المغرب، والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، والإدارة العامة للتوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية في تونس، ومع وزارة القوى العاملة في مصر. غير أن التساؤل الأبرز هو كيفية الانتقال من المشاريع النموذجية إلى آليات أوسع نطاقا على المدى الطويل . وهو أمر يتجاوز قدرات برنامجTHAMM بعض الشيء.

تقترح مقاربة التوظيف المنصف لمنظمة العمل الدولية والنظام الدولي لنزاهة التوظيف للمنظمة الدولية للهجرة طريقة مختلفة لتصور التوظيف والتنسيب في الخارج. ويقدم التوظيف المنصف ونظام نزاهة التوظيف الدولي، اللذان يرتكزان على معايير العمل الدولية، مبادئ عامة وإرشادات وأدوات عملية يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لاستراتيجيات وطنية متجددة، تركز على العمال المهاجرين من حيث الحماية على امتداد دورة الهجرة. في حين أن التوظيف المنصف معروف بالفعل في تونس وقد شكل إلى حد كبير الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتوظيف الدولي التي تم دعم تطويرها من قبل برنامج THAMM، إلا أنها لا تزال جديدة في المغرب ومصر حيث يُتوقع تنفيذها من خلال توعية وتدريب الشركاء الوطنيين المعنيين.

تانيا ديدوفيتش: كونهم في وضع غير نظامي أو مجبرون على العمل في القطاع غير الرسمي بسبب وضعهم غير النظامي يجعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة، لأنهم لا يملكون الكثير من الخيارات بين عدم وجود عمل أو دخل أو العمل في أي وظيفة، بغض النظر عن الأجر اليومي – أي عمل بلا حقوق ولا حماية اجتماعية على الإطلاق.

سلطت جائحة كوفيد -19 الضوء أيضًا على أهمية "العمال الرئيسيين" - وكثير منهم من المغرب أو تونس - في أداء الاقتصادات الأوروبية. كيف يمكن تحويل حالة الاتكال المشترك هذه إلى نموذج حميد للتنمية المشتركة؟

أوريليا سيغاتي: هناك بالفعل إدراك متزايد لهذا الاتكال المشترك، لأنه بدأ يتم توثيقه على نطاق واسع (انظر على سبيل المثال العرض الذي قدمه Lukas Kleine-Rueschkamp من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المؤتمر). لكنها ليست بالضرورة مفهومة تمامًا ومدعومة بالبيانات الدقيقة من جانب الدول المرسلة، ولم يتم استيعابها سياسيًا بالكامل حتى الآن. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التفكير الاستراتيجي، والحوار الدبلوماسي، ومراجعة الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي، فضلاً عن دراسة متأنية للغاية ينبغي أن تتم فيما يتعلق بمسألة توافر المهارات في بلدان المنشأ. هذا ما نحاول الدفاع عنه في العديد من مكونات برنامج THAMM ومن خلال مبادرة الشراكة العالمية للمهارات بشأن الهجرة لمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية

للهجرة والمنظمة الدولية لأصحاب الأعمال واليونسكو.[101]

تانيا ديدوفيتش: ينبغي أن يؤدي الإقرار بالطابع الحاسم بدور العاملين الأساسيين إلى الاعتراف بهم وتسوية أوضاعهم حتى يتمكنوا من الدخول (من جديد) في الاقتصاد الرسمي، وزيادة قدرتهم على المساهمة، والبدء في دفع الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي، وبالتالي يمكنهم أيضًا الاستفادة من المساهمات التي يدفعونها لمثل هذه الأنظمة خلال الأزمة القادمة. وهو ما يعني أن تسوية أوضاع العمال غير النظاميين ومنع العمال المهاجرين النظاميين من أن يصبحوا عمال مهاجرين غير نظاميين يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر قوة ومرونة، ويكون أكثر شمولاً ولا يترك الكثيرين بدون أية حماية أو الاستفادة من أية خدمات.

يتمثل أحد أهداف برنامج THAMM في تحسين تدبير البيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة. لماذا يعتبر هذا الأمر صعبا لهذه الدرجة؟ ولماذا هو شديد الأهمية؟

أوريليا سيغاتي: تتمثل مشكلة بيانات الهجرة، بشكل عام، في عدم توفرها وحساسيتها، وقلة طلبها عند إعداد السياسات. وفي هذا السياق، لربما يكون وضع بيانات هجرة اليد العاملة أسوأ. ومع ذلك، تتوفر الآن طرق وموارد معروفة متاحة لتحسين ليس فقط جودة البيانات الإحصائية لهجرة اليد العاملة، ولكن أيضًا على نطاق أوسع دمج ومواءمة كل من البيانات الإحصائية والإدارية في أنظمة المعلومات الوظيفية. وهو أمر صعب في شمال إفريقيا لعدة أسباب. أولاً، لا تزال هناك ثقافة السرية حول بيانات الهجرة، ولا سيما بيانات عبور الحدود بشأن التدفقات والتأشيرات، التي تديرها وزارات الداخلية وخدمات الشرطة. ثانيًا، هناك أدوات غير متناسبة لجمع البيانات، من حيث التوافق مع المعايير الدولية (سلسلة بيانات غير مكتملة، ونماذج هجرة اليد العاملة في استقصاءات القوى العاملة الوطنية التي تختلف من بلد إلى آخر). ثالثًا، لا يوجد حاليًا أي منتدى أو آلية على المستوى الإقليمي من أجل وضع بيانات هجرة اليد العاملة بشكل مشترك والاجتماع بانتظام لتقاسم الدروس ومناقشة التحديات. ونعمل عن كثب، في إطار برنامج THAMM، مع جميع مكاتب الإحصاءات الوطنية، كالمندوبية السامية للتخطيط في المغرب، والمعهد الوطني للإحصاء في تونس، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، للعمل على الأدوات الوطنية؛ وفي إطار الشراكة مع اتحاد المغرب العربي، سنساهم في إنتاج أول تقرير على الإطلاق لإحصاءات هجرة اليد العاملة، والذي نود توسيعه في شكل تقرير لشمال إفريقيا بإدراج مصر هذه المرة.

تانيا ديدوفيتش: من المهم للتخطيط على المدى الطويل لشراكات تنقل المهارات من أجل التقييم الصحيح للعرض والطلب في أسواق العمل المستقبلية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد.
ومن المهم كذلك جمع البيانات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي وعدد المهاجرين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (في شمال إفريقيا وأوروبا على حد سواء) لإدراج هذا القطاع والأشخاص العاملين فيه في صنع السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية الصحية.

أخيرًا، ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون غير المؤسسيين (القطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، والجامعيين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني) في تحسين التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين في مجال التنقل؟

أوريليا سيغاتي :الجميع يلعب دورا بالغ الأهمية، لكن تم إشراكهم بدرجات مختلفة، على المستويين الوطني والدولي، وينبغي تغيير ذلك .وفي أغلب الحالات، كانت اتفاقيات العمل الثنائية ولا تزال يتم التفاوض بشأنها خلف أبواب مغلقة دون أي إشراك للشركاء الاجتماعيين والخبراء الباحثين. ويتعين على أصحاب العمل، وهم أول المستفيدين من اليد العاملة المهاجرة، أن يكونوا أكثر استباقية من حيث مقاربات التوظيف المنصف والأخلاقي، والتنظيم الذاتي، ولا سيما من وكالات التوظيف الخاصة .كما أن النقابات بالكاد تشارك في المناقشات الوطنية بشأن الهجرة، ولا يكاد يتم طرح هذه المناقشات في جدول أعمال الحوار الاجتماعي الوطني أو المناقشات البرلمانية في شمال أفريقيا . ولا تزال

[101] 1 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--ed_emp/---ifp_skills/documents/publication/wcms_653993.pdf-

هناك أيضا شراكات قليلة جدا بين نقابات العمال في القطاعات نفسها على طول ممرات الهجرة بين بلدان شمال أفريقيا وأوروبا لكي تلعب هذا الدور بالكامل للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين على امتداد دورة الهجرة .

هذه هي الأسباب، في إطار برنامج THAMM، التي تجعل جميع هياكل الحوكمة لدينا ثلاثية الأطراف على المستوى الوطني (بمعنى أنها تضم ممثلين من الشركاء الاجتماعيين) كما نُشرك الشركاء الاجتماعيين والشبكات الجامعية كلما أمكن ذلك في جميع الأنشطة. وأخيرا، نقدم الدعم إلى RSMMS"شبكة النقابات العمالية للهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب الصحراء" بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت ستيفانغ بتونس العاصمة.

<u>تانيا ديدوفتش</u> :يمكن للقطاع الخاص، بشكل رئيسي، أن يلعب دورا محوريا في إقامة شراكات في مجال تنقل المهارات من خلال أخذ زمام المبادرة والاستثمار في تدريب المهارات في بلدان المنشأ حيث أنهم بحاجة إلى عمالة ماهرة مدربة، أو من خلال تعزيز فترات تدريبية لفائدة الشباب، وهو ما يحسن من قابليتهم للتوظيف، وكذلك التعليم والتدريب المهني والوظيفي، ومؤسسات التعليم العالي .وأخيرا، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر والتعاونيات أن تؤدي دورا رئيسيا في تيسير عودة العمال المهاجرين وإعادة إدماجهم من خلال تقديم حزم مالية مصممة خصيصا لهم لدعمهم في بدء أعمالهم الخاصة برأس المال الذي جمعوه أثناء الهجرة.

الحلول الوسط الرئيسية في مجال السياسات

لقد أكدت تحليلات وضع الجائحة على المستويين الإقليمي وعبر الوطني على عدم وجود مقاربة متسقة ومتعددة الأطراف. وتعتبر هجرة اليد العاملة بالفعل أولوية رئيسية بالنسبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) والدول الأعضاء في القارة الأفريقية، كما هو مبين في الإطار المنقح لسياسات الهجرة في إفريقيا (MPFA) وخطة العمل التابعة له (2018-2030)، والبرنامج المشترك لإدارة هجرة اليد العاملة (JLMP).[102] وفي الوقت الذي لا يزال يسود فيه انعدام يقين كبير بشأن الوضع الصحي - عالميا ووطنيا - فقد حان الوقت بلا شك للاستجابة لحالات الطوارئ الحالية مع القيام بالإصلاح على المدى الطويل. وقد يؤثر عدم القيام بذلك على القراءة السياسية للهجرة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وعلى حد تعبير شوفبرغر ورانجو (2020)، فإن كوفيد-19 والهجرة يتطلبان مقاربات عبر وطنية، غير أنه، "قد تؤدي الآثار المتنوعة للجائحة على المجتمعات والاقتصادات الوطنية إلى تباين أوسع في الأولويات المرتبطة بالهجرة بالنسبة للدول داخل المناطق، كما أنها قد تعيق تحديد المقاربات المشتركة بشأن الهجرة التي تجري مناقشتها حاليا على مستوى الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي. وعلى هذا النحو، قد تؤدي التوجهات الحالية إلى تشديد الرقابة على الحدود".[103]

وفي هذا الصدد، يبدو أن جائحة كوفيد-19 قد سلطت الضوء على سرد بديل في الوقت المناسب وهدف متصل بالسياسات، مع تحول من "إدارة الهجرة" المسيسة إلى نموذج اجتماعي واقتصادي أكثر تعاونا يركز على الحماية والمهارات وفرص العمل والمسارات القانونية. وكما أبرز كومار وآخرون (2021)، فإن الأسئلة هي كالتالي: «كيف يمكننا الحفاظ على هذه الإصلاحات لما بعد الجائحة؟ كيف نتجاوز السرد المعتاد لحالات الطوارئ/الأزمات الذي كثيرا ما يشوش على مناقشات الهجرة ويترك لنا مساحة ضئيلة لإعداد مقاربة متوازنة وعقلانية وقابلة للتطبيق سياسيا يمكن إصلاحها؟"[104] ويعرض هذا القسم الأخير وجهات نظر لتغذية النقاشات في مؤتمر THAMM والحوارات المستقبلية بين الفاعلين على جانبي البحر الأبيض المتوسط حول مسألة التنقل وهجرة اليد العاملة.

أطر هجرة اليد العاملة القائمة: تساؤلات حول الاستراتيجية والخطابات

ماذا نتعلم من القرارات السياسية الحالية والمؤكدة في دول أوروبا وشمال إفريقيا الخاصة بهجرة اليد العاملة والمرتبطة بكوفيد-19؟ ما هو الدور الذي ستلعبه الهجرة القائمة على الكفاءات في إطار أنماط هجرة اليد العاملة في المستقبل (في كل من الهجرة شمال-جنوب وجنوب-جنوب) بالنظر لميثاق الاتحاد الأوروبي الخاص بالهجرة؟

الحل الوسط 1: من التسيس إلى الحوارات السياسية

تعتبر الحلول الحالية لتقييد حركة الأفارقة، وتأمين الهجرة والتعاون بشأن الهجرة على أساس الشروط مُكلفة لكل من الحكومات والمهاجرين ولها نتائج مختلطة (COE-EDP 2020). وللمضي قدما، ينبغي تصميم سياسات الهجرة والتعاون بين البلدان الأوروبية وبلدان شمال إفريقيا بطريقة شاملة واستشارية لضمان مساهمة الدول والمهاجرين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص، في إيجاد نتائج أفضل للتنقل وتطويرها.[105] (أوبراين وإيغر 2020). وفي هذا الصدد، ما هي السبل القانونية والإدارية والرسمية التي يمكن أن تيسر تنقل العمال المهاجرين من شمال إفريقيا وإدماجهم في الاتحاد الأوروبي؟ كيف يمكن إشراك الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة (بما في ذلك شبكة RSMMS، وكذلك منظمات المجتمع المدني في هذا الحوار بشكل أفضل.

---

[102] طُورت هذه الأخيرة من قبل الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) واعتمدتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في يناير 2015.

[103] فارغيس، ب. رانغو، م. بورنياس، إ وتشوفغرغر، إ. المحررين (2020) الهجرة في غرب وشمال أفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط: التوجهات والمخاطر والتنمية والحوكمة، المنظمة الدولية للهجرة في جنيف.

[104] كومار، سي، أومن، إ. ، فراغابان، ف. وفورستي، م. (2021) أبعد من الامتنان: الدروس المستفادة من مساهمة المهاجرين في استجابة كوفيد-19، لندن.

[105] أوبراين ، م. وإيجر ، ماجستير (2020) كيف سيشكل COVID-19 الهجرة الدولية والأعمال العدائية تجاهها. مجلة الهجرة الدولية، نوفمبر 2020

الحل الوسط 2: تقييم واقع ظاهرة هجرة الأدمغة

تتطلب التحديات المرتبطة بتنمية شمال إفريقيا جهدا فريدا لتدريب الموارد البشرية والحفاظ عليها داخل أراضيها وخاصة العمال ذوي المهارات العالية. وتشير فترة ما قبل كوفيد-19 التي شهدت زيادة في هجرة الأدمغة إلى أن "الأمر سيتطلب أكثر من حافز مرتبط بالوطنية لإعادة المدراء التنفيذيين المستقرين في الخارج أو لثني آخرين تغريهم مغامرة مهنية خارج الحدود الترابية".[106] وربما سيكون من الحكمة أن تتشارك بلدان الاتحاد الأوروبي مع بلدان شمال إفريقيا في تنميتها من خلال تبادل عمالها في إطار عقود عمل محددة المدة.[107] كيف يمكن لبلدان الاتحاد الأوروبي أن تتجنب هجرة الأدمغة بحكم الأمر الواقع وتساعد المهاجرين من شمال إفريقيا ذوي المهارات العالية من المساهمة بشكل أفضل أو العودة إلى بلدانهم الأصلية؟ كيف يمكن لبلدان شمال إفريقيا المرسلة من تحسين ظروف العيش وعمل الجامعيين والباحثين، وتسهيل حركة الطلاب والباحثين، وتشجيع عودة الخريجين، ومساعدتهم على تكوين مجتمع المغتربين؟

الإطار 7: جمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية لإتاحتها للحوار الخاص بالسياسات في شمال إفريقيا

تعتبر درجة القدرة الإحصائية مؤشرا لتقييم قدرة النظم الإحصائية للبلدان: القدرة على جمع وتحليل وتوزيع بيانات عالية الجودة تهم سكان البلد واقتصاده. وهو مؤشر اجتماعي-اقتصادي مهم يهدف إلى توجيه الاستثمار الخاص وتزويد البرامج الواقعية بالمعلومات وليستعمل كذلك في صياغة السياسات. ويبين هذا الرسم البياني التأخر المهم الحاصل في المغرب، والجزائر، وتونس في مجال جمع وتحليل البيانات الإحصائية. ويبقى غياب إحراز تقدم مهم في هذا المجال حاجزا يمنع إتاحة المعلومات لاعتماد الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجال التنقل، لأن قضية الهجرة لا تتعلق فقط بالتدفقات ومسارات أو مراكز الهجرة – وإن كانت تلك مقاربة مجدية لكنها مسيسة وغير مكتملة أساسا.[108] وينبغي إدراج متغيرات اجتماعية-اقتصادية أخرى للوصول إلى فهم جيد لهذه الظاهرة، سواء تعلق الأمر بهجرة اليد العاملة أو بالأشكال الأخرى للتنقل.

الشكل 28: درجة القدرة الإحصائية (البنك الدولي - قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية – 2020)

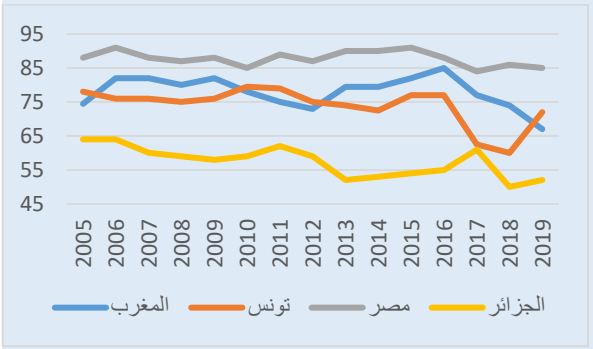

الحل الوسط 3: فهم أوسع للتنقل في نطاق البحر الأبيض المتوسط

تحتاج بلدان شمال إفريقيا وأوروبا إلى استنباط سياسات متجاوبة تعزز مسارات الهجرة الآمنة والقانونية كبدائل للمهاجرين – الوافدين في أغلب الأحيان من بلدان غرب ووسط إفريقيا (IOM 2021) - والذين يقومون برحلة محفوفة بالمخاطر والأشد فتكا في كثير من الأحيان عبر البحر الأبيض المتوسط.[109] ويمكن استعراض المخططات الحالية لتشمل فئات أوسع من المهاجرين، وبالتالي تسهم في التخفيف من حدة الوضع المأساوي في البحر الأبيض المتوسط. وعلاوة على التركيز القائم والتقليدي على الشبكات الإجرامية وعلى استخدام المهاجرين للمهربين، ما هي الآليات الرسمية التي يمكن أن تمكن هؤلاء المهاجرين من المساهمة - وفقا لمؤهلاتهم ومهاراتهم - في أسواق العمل المحلية على أساس مؤقت أو منتظم؟

---

[106] ماينغاري، د. (2011). هجرة الأدمغة في أفريقيا: حقائق وتفكيك الخطاب حول ظاهرة اجتماعية. التعليم والمجتمعات، 2(2)، 131-147.

[107] لمالكي، ر. (2011). هل قلتم: الهجرة الانتقائية؟ المدن, 2(2), 113-118.

[108] مقابلة مع البنك الدولي، يونيو 2021

[109] عوض، إ. (2017). نحو مقاربة مشتركة للهجرة واللجوء في الفضاء الأوروبي المتوسطي"، فيما بعد *أزمة الهجرة واللجوء*، تحرير فيروتشيو باستوري (معهد أسبن إيطاليا)

الحل الوسط 4: إعادة تصور فهم مصطلح "العمال الرئيسيين" داخل الاتحاد الأوروبي

تعوق الحواجز، بالنسبة للعمال المهاجرين المهرة وذوي المهارات المنخفضة على حد سواء، والتي تحول دون وصولهم إلى أسواق العمل وظروف العمل السيئة، مثل عدم كفاية الاعتراف بالمهارات ونقص المساعدة الاجتماعية، المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في بلدان العبور والمقصد، وتحد من قدرتهم على دعم مجتمعاتهم المحلية في بلدان المنشأ. وبالإضافة إلى الشراكات التجريبية القائمة في مجال تنقل المهارات، قد تسعى البلدان الإفريقية وبلدان الاتحاد الأوروبي إلى توسيع نطاق الوصول إلى مسارات الهجرة القانونية لمختلف أنواع العمال المهرة من إفريقيا وبشكل خاص من شمال إفريقيا. وفي حين يقترح الميثاق الجديد للهجرة واللجوء اختبار شراكات المواهب، بما في ذلك مع البلدان الأفريقية (المفوضية الأوروبية 2020)، فإن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من أزمة كوفيد-19 يتمثل في أن " يجب على سياسات الهجرة أن تتجاوز تصنيفات المهارات "المنخفضة" و"العالية" غير المرنة. وقد أظهرت الاستجابة لحالة الطوارئ المتصلة بكوفيد-19 الحاجة إلى عمال أساسيين على جميع مستويات المهارات، الذين سيكونون أكثر أهمية الآن في الطريق الطويل للتعافي من أجل صحتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا".[110] كيف ننتقل من فهم ضيق للهجرة المنتقاة (ذوي المهارات العالية) إلى مفهوم أكثر استدامة وتوازنا للمهارات؟ ما هي المسارات القانونية للهجرة والآليات التي ينبغي تصميمها - لمختلف فئات المهارات والمؤهلات، بما في ذلك المهنيين ذوي المهارات المنخفضة والعالية على حد سواء – لتحسين أمثل لعملية تنقل اليد العاملة ذات المنفعة المتبادلة؟

خطة جديدة لدول المنشأ، والمقصد، والعمال المهاجرين

ماذا ستكون المهارات والكفاءات الجديدة المطلوبة في مرحلة ما بعد كوفيد-19؟ ماذا سيكون دور اقتصاد المنصة؟ كيف يمكن تنظيمه لصالح بلدان المنشأ والمقصد والعمال المهاجرين أنفسهم؟

الحل الوسط 5: منصة قائمة على المعرفة العملية

لا تزال هناك فجوة قائمة في مجال تحديد البيانات المتصلة بهجرة اليد العاملة بين شمال إفريقيا وأوروبا، وإعلامها، وتقاسمها وتحليلها بموضوعية. ومن بين توصيات إطار السياسات الخاص بالهجرة إعداد مقاربات للسياسات تقوم على جمع الأدلة والتحليل المنتظم والدقيق. وإلى جانب جمع البيانات، يمكن للترتيبات المؤسسية مثل برنامج (THAMM) أن تسهم في تحسين التعاون، حيث سيكون من الضروري المضي قدما، نحو التعاون الرسمي المنتظم بشأن القضايا المتطورة باستمرار - مثل سوق العمل ولكن أيضا الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب قدرا كبيرا من التفاعل. ما هي الهيئات الإقليمية وعبر الوطنية التي يمكن استخدامها و/أو تصورها لتطوير المزيد من المواءمة والمركزية للتعاريف وجمع البيانات وتقاسمها وتحديد الفجوات في البيانات المتبادلة؟ كيف يمكن تجنب التمثيل غير الكافي الحالي للعمال المهاجرين - في القطاع النظامي أو غير النظامي للاقتصاد - في معظم الدراسات ومجموعات المعلومات؟

الحل الوسط 6: معايير أخلاقية أقوى للعمل الموسمي (العمل اللائق) الذي يشمل المغتربين

أدى التخوف من نقص الإمدادات الغذائية العالمية إلى زيادة الوعي بالقيمة الاستراتيجية للقطاع الزراعي والدور الحاسم للعمال المهاجرين الموسميين داخله. وقد يبدأ ذلك نقاشا تحويليا حول الحاجة إلى فهم أكثر شمولية لكيفية تفاعل المهاجرين مع قطاعات ومجتمعات اقتصادية محددة - لا سيما في قطاعات الزراعة، والبناء، والسياحة، التي تولد جميعها الكثير من الطلب الموسمي ولكنها تتطلب على الأرجح إدراجا أقوى لمعايير العمل الدولية وحقوق العمال المهاجرين. هل يمكن لأطر التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تشمل بلدان المنشأ (ولا سيما تونس والمغرب) ومقصد المهاجرين (إسبانيا وإيطاليا وفرنسا أساسا) أن تسهم في هذا

[110] كومار، سي، أومن، إ.، فراغابان، ف. وفورسي، م. (2021) إلى جانب الامتنان: الدروس المستفادة من مساهمة المهاجرين في استجابة كوفيد-19، ODI، لندن.

الجهد؟ ما الدور الذي يمكن للمغتربين القيام به في هذه المجالات؟

الإطار 8: الشراكات بين السلطات المحلية ومنظمات الجالية لتحقيق التنمية المحلية بالمغرب

"تتركز الجالية المغربية، وهي ذات حجم مهم يقدر بمعدل 15% من مجموع السكان، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي أوروبا بشكل خاص. وهي جالية منظمة بشكل جيد، من خلال جمعيات للمغاربة في الخارج تهتم بشكل متزايد بالتنمية في مناطقها الأصلية. وقد حدث هذا التطور بشكل سريع جدا، ويعكس من جهة اندماجا أفضل في بلد المقصد، في حين يمكن، من جهة أخرى، من تعزيز التصور الإيجابي عن الهجرة في كل من بلدان المقصد والمنشأ. وتجدر الإشارة هنا إلى مثال جمعية الهجرة والتنمية، منظمة غير حكومية أنشئت في 1986 بفرنسا كمنظمة للتضامن الدولي في مجال الهجرة (OSIM)، والتي تشتغل بالمغرب، بالإضافة إلى شبكات الجالية بفرنسا. وتشجع جمعية الهجرة والتنمية طريقة عمل تضع في صلبها "مجتمع التنمية التضامنية" وهو تجمع للتنمية المحلية مهيكل على شكل جمعية تضم أعضاء الجالية المنحدرين من المنطقة المعنية بمشاريع التنمية، ويعززون طريقة عملهم باعتماد الحوار، وتنظيم الاجتماعات، واستخدام الشبكات الافتراضية. وتشارك الجمعية التنموية المحلية في التمويل، كما تقدم مساهمات عينية (مساهمة فنية ويد عاملة) في تنفيذ مشاريع التنمية، لاسيما بالتركيز على المناطق الريفية، والمساعدة في إعادة إنعاش الاقتصاد الريفي، من خلال السياحة الإيكولوجية على سبيل المثال، أو تقديم الخدمات الأساسية (كالمراكز المحلية للخدمات الصحية). (...) ومنذ إنشائها، واصلت الجمعية تطوير تعاونها مع المانحين والمنظمات الدولية، حيث أصبحت لاعبا أساسيا كحلقة وصل في إطار التنمية المحلية والجالية والتعامل التنموي في المناطق الريفية بالمغرب. (...) وباعتبار أن عددا متزايدا من العائدين إلى المغرب من الشباب وأن أغلبهم لهم كفاءات عالية وينشؤون شركات بعد عودتهم، هناك بالتالي إمكانات مهمة لمزيد من التعبئة لعمل الجالية في مجال التنمية قصد تسهيل عودة منتجة للمهاجرين. وعلى أساس هذه التجربة، ولمعالجة القيود التي يمكن أن يواجهها المهاجرون والأسر والمجتمعات، من المهم أن نركز على أهمية الاستناد إلى خصوصيات السياق المحلي، والحاجات، والفرص المتاحة على مستوى السياسات، من خلال الشراكة بين المجتمعات المحلية، والسلطات اللامركزية، وجمعيات الجالية، لتحديد مشاريع التنمية والمشاركة في تمويلها."

(المصدر: كاستاكون. أ، وترمين ب. (2018). الفصل 7 – هجرة الشباب القروي من بلدان البحر الأبيض المتوسط: المحددات الاجتماعية والاقتصادية، التحديات والفرص لصياغة سياسات مستهدفة. صدر في: CIHEAM éd, MediTERRA 2018: الهجرات والتنمية القروية الشمولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الصفحات 145-167). Paris Presses de Sciences Pa)

الحل الوسط 7: تبادل المنفعة المتبادلة في التعليم الجامعي والتدريب المهني

سيتعين سد الثغرات الناجمة عن الجائحة، بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي والطلاب الدوليين، من خلال بذل جهود استراتيجية. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى جذب الطلاب من شمال إفريقيا، مع إدراك أن القدرة على الإنفاق وقدرة الدوليين على دفع رسوم عالية قد تتضرر بالأثر الاقتصادي السلبي لأزمة كوفيد-19 في معظم البلدان المرسلة للمهاجرين (وخاصة من المغرب وتونس ومصر). لذلك، كيف ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركائها من شمال إفريقيا أن يخلقوا بعض الحوافز الإيجابية التي من شأنها أن تفيد طلاب شمال إفريقيا وجامعات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التعليم الفني والمهني والتدريب؟ ما سيكون المزيج المناسب من المنح الدراسية، وظروف التنقل المرنة، والإرشاد الفردي المصمم خصيصا؟

الحل الوسط 8: تقييم دورة الهجرة

ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات سوق العمل، النظر في دورة الهجرة بأكملها. لذلك، من المهم تصميم مرحلة التوجيه قبل المغادرة، بل أيضا مرحلة العودة وإعادة الإدماج. فعلى سبيل المثال، من الضروري التركيز على تطوير المعرفة والمهارات المهنية ذات الصلة

لإعداد العمال للوصول إلى أسواق العمل الأجنبية؛ وبصورة متناظرة، ينبغي وضع عمليات وسبل ذات اتجاهين لإعادة المهارات والتقنيات والتكنولوجيات التي يمكن للعمال المهاجرين الحصول عليها في الخارج إلى البلد ومجتمع المنشأ في شمال إفريقيا، مما يمكن أيضا أن يحسن (إعادة) اندماجهم في السوق المحلي عند عودتهم. كيف يمكن أن تؤخذ دورة الهجرة في الاعتبار على نحو أفضل في عملية صنع القرار السياسي والبرنامجي؟ ما هي الأدوار التي يمكن أن يلعبها أصحاب العمل والشركاء الاجتماعيون (النقابات) وغيرهم من الفاعلين في السوق لتشجيع إدماج و/أو إعادة إدماج اليد العاملة المهاجرة في الأسواق المحلية خلال دورة الهجرة؟

الحل الوسط 9: تعزيز الاقتصادات النظامية في بلدان شمال إفريقيا

للاستفادة بشكل كامل من الإمكانات التي تتيحها سوق العمالة مع ضمان العمل اللائق وتوسيع شبكات الحماية البشرية، تحتاج كل أصحاب المصلحة التفكير في تنمية التشغيل والمقاولات النظامية بشكل قوي خلال فترة ما بعد كوفيد-19. ويمكن التفكير في العديد من المجالات، على سبيل المثال: التواصل بشكل أفضل حول منافع القطاع النظامي (الاستفادة من الخدمات المالية وخدمات التأمين)، وتبسيط إجراءات الانتقال إلى الوضع النظامي والتحفيز عليها، وإنشاء حوار بين القطاعين العام والخاص، وإشراك الشركاء الاجتماعيين (وبشكل خاص RSMMS،[111] مع التركيز بشكل أكبر على المساواة بين الجنسين، وتطوير القدرات الرقمية.

آليات الحماية والعمل اللائق

هل يمكن لأزمة كوفيد-19 أن تساعد صانعي القرار وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على تحديد الفرص الجديدة في مجال حماية العمال المهاجرين، على سبيل المثال من خلال تسوية أوضاع المناصب التي يشتغل بها المهاجرون (حسب طبيعتها الأساسية) أو في إطار إعادة التفاوض حول الاتفاقيات الثنائية الخاصة بهجرة اليد العاملة واتفاقيات الحماية الاجتماعية؟

الحل الوسط 10: تعميم الخدمات الاجتماعية – بغض النظر عن الهجرة أو وضع التأشيرة

ومن النتائج الرئيسية لهذا الاستعراض الأولي أنه "بين المهاجرين، يتم تمثيل العمال ذوي المهارات المنخفضة تمثيلا زائدا بشكل خاص في عدد من المهن الرئيسية الحيوية في مكافحة كوفيد-19، مما يؤكد على قيمتهم التي تم إهمالها في كثير من الأحيان داخل الاقتصادات الأوروبية"[112] (فازاني ومازا، 2020). ويدعو السياق الحالي إلى تعزيز إنفاذ السياسات والاتفاقيات الحالية بشأن حصول المهاجرين على الحماية الاجتماعية والمساواة في المعاملة. ويمكن للسياسات، على سبيل المثال، أن تدمج احتياجات المهاجرين من خلال تمديد تصاريح العمل وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، بغض النظر عن وضع الهجرة أو التأشيرة. ويعتبر توسيع نطاق برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدامة، لا سيما إيجاد مسارات نحو الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل والحماية الاجتماعية في بلد المنشأ، من السبل الممكنة الأخرى للمضي قدما. كيف ينبغي مراجعة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للتخفيف من المخاطر والتحديات الناجمة عن كوفيد-19 التي يواجهها العمال المهاجرون؟

الحل الوسط 11: الحماية الاجتماعية المحلية والوصول إلى الخدمات، بالتعاون مع RSMMS والشركاء الاجتماعيين الآخرين ذوي الصلة

تتضمن خطة العمل المنصوص عليها في إعلان مدينة "الحمامات" بين مصر والمغرب وتونس، أهدافا مهمة لتعزيز حماية العمال المهاجرين. وتهدف، بشكل خاص، على المستوى الإقليمي، إلى 1) دعم المعلومات وأنشطة التدريب بشأن حقوق العمال المهاجرين؛ 2) تعزيز نظم توظيف أكثر عدلا للمهاجرين؛ و3) تعزيز الحوار والتنسيق

---

111 تضم شبكة نقابات الهجرة المتوسطية وجنوب الصحراء الكبرى (RSMMS) من بين أعضائهاالنقابات التالية: UGTT (تونس)، CFDT (فرنسا)، CGIL (إيطاليا)، CGTM (موريتانيا)، CNTS (السنغال)، CNTS FC (السنغال)، CSA

112 فازاني، ف. و مازا، ج. (2020) المهاجرون العاملون الرئيسيون: مساهمتهم في استجابة أوروبا لفيروس كورونا. وثيقة سياسة IZA رقم 155

والتعاون بين مصر والمغرب وتونس. وتذكر هذه المبادرة بأن المهاجرين، أيا كان وضعهم، يحتاجون إلى الحصول على الخدمات الأساسية الرئيسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في كل من بلدان شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي. وقد عززت شبكة النقابات RSMMS - على جانبي البحر الأبيض المتوسط - أمن وسلامة وحماية العمال المهاجرين كحجر زاوية في عملها. كما يساهم إشراك RSMMS - جنبًا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة - في تأمين حقوق المهاجرين وتحسين كل من الصحة العمومية والاندماج الاقتصادي. كيف يمكن توفير موارد أفضل لمستويات الحكومة والقيادة المحلية في شمال إفريقيا وأوروبا، مثل المجالس المحلية والعمداء، لتنفيذ خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية على أرض الواقع؟

الحل الوسط 12: توسيع البنى التحتية الرقمية والمالية لدعم صمود العمال المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية إزاء الأزمات

مع إعادة اكتشاف الدور الأساسي للمهاجرين – بغض النظر عن مؤهلاتهم – في الاقتصادات الأوروبية وفي منطقة المشرق العربي كذلك (بالنسبة لمصر)، ليس هناك مجال للشك أن الدرس المهم الثاني الذي يستخلص من الأزمة يتعلق بدور التحويلات المالية. نحن نعرف مكانتها في الاقتصاد – فهي أهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المعنية هنا – لكننا لا زلنا لا ندرك طريقة عملها، التي غالبا ما تكون غير منطقية counter-intuitive نظرا لارتباطها العميق بالأنماط الفردية التي تتسم بمفارقة مقاومتها للمنطق الصرف للبعد الاقتصادي لدى الإنسان. وكما تمت الإشارة إلى ذلك من طرف كالانتاريان، وماك ماهون، "لقد تم وصف استخدام الخدمات الرقمية لتحويل الأموال كميزة ممكنة تصدر عن فترة الأزمة، باعتبار أنها أقل كلفة مع مخاطر أقل لنشر فيروس كوفيد-19مقارنة بالاتصال بين الأفراد. (...) ولكي تساعد التحويلات المالية الرقمية في التخفيف من آثار أزمة كوفيد-19، سنحتاج إلى توسيع البنى التحتية الرقمية والمالية بشكل كبير." فما هي البحوث، والتحاليل، والسياسات، والبرامج التي نحتاجها للتوقع بالاستخدامات السياقية للتحويلات واستباقها بشكل أفضل في كل من بلدان المنشأ وبلدان الإقامة؟

الحل الوسط 13: الحماية القانونية والعمل اللائق

هناك حاجة إلى بذل جهود متعددة المستويات وخدمات إعلامية أكثر تنسيقا للمهاجرين المؤقتين والموسميين. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتحمل بلدان المنشأ مثل المغرب والجزائر وتونس مسؤولية الاطلاع على الإمكانيات القانونية للهجرة من أجل العمل، في حين أن بلدان المقصد في الاتحاد الأوروبي سيكون عليها التزام قانوني بتوفير المعلومات للعمال الموسميين ومسؤولية ربط أصحاب العمل ومراكز الخدمات. ومن الناحية العملية، يعتبر السؤال ذو شقين على الأقل: كيف يمكن التوفيق بين جانبي العرض والطلب بشكل أفضل، من ناحية؟ وكيف يمكن تقديم الخدمات بشأن التزامات أصحاب العمل وحقوق العمال، وتسجيل الشكاوى ومساعدة العمال المهاجرين على الاستفادة من الحماية القانونية وظروف العمل اللائق طوال دورة التنقل، من ناحية أخرى؟

الحل الوسط 14: نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

تعتبر القطاعات الرئيسية لإدماج العمال التونسيين أو المغاربة في أوروبا، قائمة، بشكل خاص، على نوع الجنس. وفي بعض الحالات، قد يكون ذلك أمرا مفروضا من التركيبات والمعايير الاجتماعية والثقافية القائمة (الممرضات، والعاملات المنزليات)، على الرغم من أنه ربما لوحظت بعض التغييرات مع الجائحة. وفي حالات أخرى، قد يتعلق الأمر بقرارات ثنائية طوعية، لا سيما في القطاع الزراعي، من أجل جعل القوة العاملة أكثر مرونة من خلال توظيف "نساء لديهن أطفال، غير عازبات، من أجل ضمان العودة إلى بلدهن الأصلي وبالتالي تجنب وجود أشخاص في وضع غير نظامي".[83] إن حالة إقليم هويلفا، الذي ظهر في الأخبار خلال الجائحة، له دلالة في هذا الصدد: "إنها سياسة منسقة للهجرة بين المغرب وإسبانيا... ومن الواضح أن هذه السياسات قائمة على نوع

الجنس.[113] وبالنظر إلى أن جائحة كوفيد-19 جعلت النساء في وضعية هشاشة بشكل خاص - في شمال إفريقيا وأوروبا على حد سواء - كيف يمكن لواضعي السياسات ضمان احترام وحماية حقوق المرأة، بما يتماشى مع معايير العمل اللائق وحقوق الإنسان الأساسية؟

[113] بالوميو، ل. و سيوربا، أ. (2018) تعرض العاملات المهاجرات في الزراعة في الاتحادالأوروبي للاستغلال: الحاجة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، ومرجعيةالبرلمان الأوروبي و إدارة السياسات الخاصة بحقوق المواطنين ومديرية الشؤون الدستورية
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/604966/IPOL_STU%282018%29604966_EN.pdf

بيبليوغرافيا استرشادية

- African Union, Décisions clés de la 32e session ordinaire de l'Assemblée de l'Union africaine (janvier 2019). - Ait-Larbi, Y. (2021) Health Without Care; A Reflexive Sociology of Human Capital Flight in Post- Colonial Algeria - Almalki, R. (2011). Vous avez dit : immigration choisie ?. Cités, 2(2), 113-118. - Arezki, R., Moreno-Dodson, B., Yuting Fan, R. Gansey, R., Nguyen, H., Nguyen, M.C., Mottaghi, L., Tsakas, C., and Wood, C.A. (2020) Commercer ensemble : vers une relance de l'intégration de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord à l'ère post-COVID. Bulletin d'information économique de la région MENA (Octobre), Washington, The World Bank Group. - Âslund, O. and Rooth, D-O. (2007) Do when and where matter? initial labour market conditions and immigrant earnings, The Economic Journal, Volume 117, Issue 518. - Awad, I. (2017). Towards a Joint Approach to Migration and Asylum in the Euro-Mediterranean Space," in Beyond the Migration and Asylum Crisis, edited by Ferruccio Pastore (Aspen Institute Italia) - Awad, I. (2021) On occasion of the pandemic: Reflections on Egyptian labour migration, International Migration, IOM, February 2021. - Awad, I. and Selim, H. (2017). Labour Migration Governance in Times of Political Transition: A Comparative Analysis of Egypt and Tunisia, in Migration and Development, vol 6, 2017, issue 1. - Beine, M., Docquier, F. and Rapoport, H., (2008). Brain Drain and Human Capital Formation in Developing Countries: Winners and Losers. The Economic Journal, 118(528), pp.631-652. - Bélanger, M., & Schimmelfennig, F. (2021). Politicization and Rebordering in EU Enlargement: Membership Discourses in European Parliaments. Journal of European Public Policy. - Borges, A. and Huet, N. (2020) Invisible workers: Underpaid, exploited and put at risk on Europe's farms. Euronews & Lighthouse Reports. - Borgnäs, E.; Cottone, L. and Teppert, T. (2021) Labour migration dynamics in Libya, in IOM (2021) Migration in West and North Africa and across the Mediterranean: Trends, Risks, Development and Governance. Chapter 24. Geneva. - Castagnone, E. and Termine, P. (2018). Chapitre 7 - Migration des jeunes ruraux méditerranéens : déterminants socio-économiques, défis et opportunités pour l'élaboration de politiques ciblées. in CIHEAM éd., MediTERRA 2018: Migrations et développement rural inclusif en Méditerranée (pp. 145-167). Paris: Presses de Sciences Po. - Chaabita, R. International migration, remittances and socio-economic development in Morocco: An empirical analysis, XXVIIIe Congrès international de la population organisé par: Union internationale pour l'étude scientifique de la population (UIESP), 2017. - Commission Européenne (2017) Document d'action du Fonds fiduciaire d'urgence de l'Union européenne, Égypte 2017 - De la Croix, D., and F. Docquier. (2012). "Do brain drain and poverty result from coordination failures?" Journal of Economic Growth 17:1: 1–26; - Decosse, F. and Hellio E. (2015) Migration circulaire ou canalisation utilitariste des mobilités? Les programmes de migration temporaire en agriculture intensive vus d'en bas, in Journée d'étude "La circulation et le retour à l'épreuve des contraintes migratoires?", Université ParisDiderot, URMIS, Paris, 25 septembre 2015. - Di Maio, M., Leone Sciabolazza, V. & Molini, V. (2020). Migration in Libya: a spatial network analysis, Policy Research Working Paper Series, 9110, The World Bank. - Docquier, F., (2014). The brain drain from developing countries. IZA World of Labour. - Ebeke, C. H. (2010) 'The Effect of Remittances on Child Labour: Cross-country evidence', Economics Bulletin, vol. 30, no. 1, 2010, pp. 351–364. - Eilstrup-Sangiovanni, M. (2021). Re-bordering Europe? Collective Action Barriers to 'Fortress Europe'. Journal of European Public Policy. - El Housseini, T. interviewed by Apps, Peter (26 October 2007). "EU Blue Card Scheme could drain developing world". Reuters – 26 October 2007. - European Migration Network (2020). Attracting and protecting the rights of seasonal workers in the EU and the United Kingdom – Synthesis Report. Brussels: European Migration Network. -

Fargues, P., Rango, M., Borgnas, E. and Schöfgerger, I. editors (2020) Migration in West and North Africa and across the Mediterranean: trends, risks, development and governance, IOM Geneva. - Fasani, F. and Mazza, J. (2020) Immigrant Key Workers: Their Contribution to Europe's COVID-19 Response. IZA Policy Paper No. 155. - Faujas, A. (2020) « En Afrique du Nord, la Banque Mondiale craint “une reprise chaotique” », Jeune Afrique, 20 octobre 2020. - Foresti, M. (2020) Less gratitude, please. How COVID-19 reveals the need for migration reform. Brookings Institute. May 22, 2020. -Gagnon, J. (2020) COVID-19: consequences for international migration and development (Paris: OECD). -Gammarano, R. (2018) Paid employment vs. Vulnerable employment - A brief study of employment patterns by status in employment – ILOSTAT, Spotlight on work statistics n°3, June 2018. ILO Geneva. PAGE 43 - HCP (2020) Situation of the labour market in the first quarter of 2020, Haut Commissariat au Plan, Royaume du Maroc. - ILO (2016) ILOSTAT Glossary - ILO (2018) ICLS Guidelines concerning statistics of international labour migration - 20th International Conference of Labour Statisticians Geneva, 10-19 October 2018. - ILO (2021) Enquête rapide sur l’impact de la COVID 19 sur les travailleurs migrants en Tunisie / Organisation internationale du Travail, Service des Principes et droits fondamentaux au travail (FUNDAMENTALS), Service de la migration de main-d’œuvre (MIGRANT), Tunis: BIT, 2021. - ILO (2021) The Impact of COVID-19 on Employment and Wages in Egypt – Highlight June 2020 – ILO-ADWA, conducted by Baseera. - INS (2020) The impact of the Covid-19 pandemic on the Tunisian labour market – August 2020. - INSEE (2012). Evolution et structure de la population, RP exploitations complémentaires. Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques. - IOM – DTM (2021) Libya — Migrant Report 35 (January— February 2021) - Jaidi, L. and Martin, I. (2010) Comment faire advancer le statut avancé UE-Maroc ? Documents IE Med, 2ème édition, - Kalantaryan, S. and McMahon, S., Covid-19 and Remittances in Africa, EUR 30262 EN, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2020. - Kumar, C., Oommen, E., Fragapane, F. and Foresti, M. (2021) Beyond gratitude: Lessons learned from migrants’ contribution to the Covid-19 response, ODI, London. - Kumar, C., Oommen, E., Fragapane, F. and Foresti, M. (2021) Beyond gratitude: Lessons learned from migrants’ contribution to the Covid-19 response, ODI, London. - Lahlou, M. (2018) Morocco and Algeria in European migration policies, ECDPM Great Insights magazine, Autumn 2018 (volume 7, issue 4). - Lutz, P., & Karstens, F. (2021). External borders and internal freedoms: How the refugee crisis shaped the bordering preferences of European citizens. Journal of European Public Policy. - Maingari, D. (2011). Exode des cerveaux en Afrique : réalités et déconstruction du discours sur un phénomène social. Éducation et sociétés, 2(2), 131-147. - Marois, G., Bélanger, A. and Lutz, W. (2020) Population aging, migration, and productivity in Europe, PNAS - Proceedings of the National Academy of Sciences, USA. - MENA-OECD Government Business Summit (30-31 March 2021) - Session 3: An eco-system for youth economic empowerment. - Milan, A. and Cunnoosamy, R. (2020) COVID-19 and migration governance: A holistic perspective. Migration Policy Practice, Vol. 10, Number 2, April-June 2020. - Mixed Migration Hub (2018) Libya Country Brief, funded by IOM and the USDOS. - Mixed Migration Hub (2018) Libya Country Brief, funded by IOM and the USDOS. - Musette, M.S. (2010) Algérie - Migration, marché du travail et développement, Organisation internationale du Travail (Institut international d'études sociales). - Nassar, H. (2010) ‘Migration of Skills, the Egyptian Case’, CARIM – Consortium for Applied Research on International Migration, EUI – Robert Schumann Center for Advanced Studies. - Natter, K. (2014). Fifty years of Maghreb Emigration : how States Shaped Algerian, Moroccan and Tunisian Emigration, Oxford, UK: International Migration Institute, University of oxford. -Natter, K. (2016). Au-delà de pays d’origine : Schémas migratoires en Algérie, au Maroc et en Tunisie ; Friedrich Ebert Stiftung. - O’Brien, M.L. and Eger, M.A. (2020) Suppression, Spikes, and Stigma: How COVID-19 Will Shape International Migration and Hostilities toward It. International Migration Review, November 2020. -OECD, CMRS and AUC (2020) How COVID-19 is affecting Egypt’s migrants and refugees. -

OECD/ILO/CAWTAR (2020), Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris. - Palumbo, L. and Sciurba, A. (2018) The vulnerability to exploitation of women migrant workers in agriculture in the EU: the need for a Human Rights and Gender based approach, European Parliament, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate General for Internal Policies of the Union. - Raty, T. and Shilhav, R. (2020) The EU Trust Fund for Africa, Trapped between aid policy and migration politics, OXFAM. - Saaïdia, O. (dir.), (2020) « Vivre au temps du coronavirus. Chroniques de confinement : regards de chercheurs depuis la Tunisie », IRMC/Éditions Nirvana. - Schöfberger, I. and Rango, M. (2020) COVID-19 and migration in West and North Africa and across the Mediterranean.FULL reference In final version please - Souag, A. (2018) "Labour Market Policies and Informality in Algeria" FEMISE Research Paper 42-05. - Start Up Square (2020) Covid-19 survey in Morocco, by Startup Square and La Startup Factory (CGEM-HCP). - Tsourapas, G. (2018) Egypt: Migration and Diaspora Politics in an Emerging Transit Country. -UNDESA (2020) Data for North Africa. -Urso, G., Sermi, F., Tarchi, D., Koopmans, J. and Duta, A. (2019) Migration Profile Algeria, Bongiardo, D. editor(s), Publications Office of the European Union, JRC, Ispra. -Urso, G., Sermi, F., Tarchi, D., Koopmans, J. and Duta, A., (2019) Migration Profile Libya, Bongiardo, D. editor(s), Publications Office of the European Union, Ispra, 2019.PAGE 44 -Uzelac, A. (2020) The real common interest: The converging EU and North African migration agendas – where do people's interests come in? Oxfam International. - Verdier, M. (2020) 'Au Maghreb, des systèmes de santé exsangues' in La Croix du 8 avril 2020 - https://www.lacroix.com/Monde/Afrique/Au-Maghreb-systemes-santeexsangues-2020-04-08-1201088418 - Vermeren, P. (2021). Le Maghreb assiégé par la crise du coronavirus. Hérodote, 1(1), 165-179. - Vicente Rufí, J., Richard, Y., Feliu, J. and Berzi, M. « Editorial: Peripheral borders, soft and hard rebordering in Europe », Belgeo. - WHO (2016) Stratégie de coopération OMS-MAROC 2017- 2021. Organisation mondiale de la Santé. Bureau régional de la Méditerranée orientale. - World Bank (2020) Migration and Development Brief 32: COVID-19 Crisis Through a Migration Lens (Washington DC: World Bank Group and KNOMAD. - World Bank (2020) Migration and Development Brief 32: COVID-19 Crisis Through a Migration Lens (Washington DC: World). - World Bank (2020) Morocco Economic Monitor, Fall 2020: From relief to recovery. - World Bank. (2021) Metadata Glossary. - Word Bank (2021) Egypt's Economic Update, April 2021 - - World Economic Forum (2020) How coronavirus could hit the billions migrant workers send home (Geneva: WEF). - Zehnati, A., (2017). Medical brain drain from Maghreb to Northern countries : for a new social dialogue ?. The eJournal of Economics & Complexity, Volume 2 (2016) Number 1 May 2017. - Zeneidi, D. (2011) Worksite Camps for Seasonal Female Moroccan Workers in Huelva (Spain): Invisibilization and Identity Assignment. ADES, Université BordeauxMontaigne. - Zenner, D. and Wickramage, K. (2020) National preparedness and response plans for COVID-19 and other diseases: Why migrants should be included. IOM – Migration Data Portal.

الصورة 4: بإذن من Credit Maghrebia - Creative